

بنك
وَرَبَّة

التقرير السنوي 2024

تأمل بما
سيقدمه الغد.
لنملك الغد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى
عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة التوبة - آية 105



حضرة صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
صباح خالد الحمد الصباح
ولي العهد

مستقبل لا يخلو من الإلهام. لنملك الغد.



جدول المحتويات

9

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

7

نبذة عن البنك، الغاية،
الرؤية، المهمة والقيم

14

أعضاء هيئة
الرقابة الشرعية

12

أعضاء
مجلس الإدارة

17

التقرير الشرعي لهيئة
الرقابة الشرعية

15

اجتماعات هيئة
الرقابة الشرعية

21

تقرير مناقشات
وتحليلات الإدارة

18

الإدارة
التنفيذية

85

إفصاحات معيار
كفاية رأس المال

47

تقرير الحوكمة

123

البيانات المالية
وتقرير مراقبي
الحسابات

نتخطى التوقعات
ونقدم فرصاً
جديدة.
لنملك الغد.

نبذة عن البنك



تأسس بنك وربة في 17 فبراير 2010 بموجب المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 وتم تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 أبريل 2010، ويعمل بنك وربة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يولي اهتماماً واسعاً بالمنتجات والخدمات المصرفية الرقمية، حيث يعتبر من الرواد في هذا المجال، فضلاً عن تقديم كل ما يلبي متطلبات واحتياجات العملاء الكرام.



المهمة

نحن نقدم أفضل تجربة لعملائنا خارج حدود الخدمات المصرفية، مع الحفاظ على تميزنا ورعاية أفضل المواهب مع خلق قيمة مستدامة لمساهمينا ومجتمعنا.



الرؤية

خلق قيمة فريدة في الخدمات المصرفية وما بعدها لإتاحة الفرص للأفراد والشركات.



الغاية

المساهمة في تمكين الأفراد والشركات والمجتمع من تحقيق طموحاتهم.



القيم



الطموح

نسعى دائماً للأفضل.



التعاون

نعمل مع عملائنا وأعضاء فريقنا لتقديم الحل الأمثل.



الأداء

نهدف إلى التفوق في التنفيذ ونحن واثقون من التغلب على جميع التحديات.



الابتكار

نواصل الابتكار دائماً من أجل تحسين تجربة عملائنا.



الثقة

نحرص على إعطاء الأولوية لعملائنا لكسب ثقتهم وخدمة احتياجاتهم بأفضل طريقة ممكنة.

نشجع التقدم
من خلال قيادة
ورؤية ثابتة.
لنملك الغد.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفريق العمل المتفاني في بنك وربة، أن أقدم لحضرتكم التقرير السنوي لعام 2024، والذي يسلط الضوء على أبرز إنجازاتنا التشغيلية وأهم المحطات التي مررنا بها والتي كانت مليئة بالإنجازات التي انعكست على نتائج البنك المالية.

بفضل الله وتوفيقه، لقد حققنا في عام 2024 إنجازات غير مسبوقة تعكس التزامنا العميق بالنمو والابتكار، وتقديم قيمة مضافة لعملائنا الكرام ومساهميننا الأعزاء. فقد كان العام الفائت عاماً حافلاً بالإنجازات والتقدم، مما عزز مكانتنا الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في الكويت والمنطقة.

نمو جميع المؤشرات المالية

تميز مشهود لبنك وربة خلال عام 2024، حيث بلغ صافي أرباح البنك 22.4 مليون دينار كويتي، مرتفعةً بنسبة 13.9% عن أرباح العام السابق، ما يعادل 8.85 فلساً ربحية للسهم الواحد بنسبة نمو 16.4% عن السنة السابقة.

ومؤكداً على نجاح استراتيجية البنك الحصيفة ونهجه المبتكر في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تلي تطلعات عملائه ومساهميه، إذ تبرز هذه النتائج رؤية البنك لمواصلة توسيع نطاق أعماله وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة.

ودعم هذه النتائج الصافية ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 25.2% إلى 80.3 مليون دينار كويتي مقارنةً بالسنة السابقة، في ما ارتفع صافي إيرادات التمويل بنسبة 24.4% إلى 54.8 مليون دينار كويتي، وارتفع إجمالي الإيرادات الشاملة للعام بنسبة 10.4% إلى 270.4 مليون دينار كويتي.

**"شعارنا لنملك الغد، هو دعوة
للعمل والإبداع، يلهمنا للابتكار
المستمر والتطلع إلى مستقبل
يتجاوز حدود الحاضر."**



المهني والشخصي. فقد أثبت موظفونا تميزهم في مجالات متنوعة مثل الرياضة والفنون والابتكار، في حين شجع برنامج "إجازة التطوع" على المشاركة المجتمعية.

ومن أبرز الإنجازات التي نفخر بها هو نجاح تنفيذ منصة الموارد البشرية الجديدة التي تم إطلاقها في عام 2023 والتي ساهمت في تبسيط الإجراءات وتحسين إدارة الأداء.

فقد حصدت المنصة العديد من الجوائز المرموقة، أبرزها جائزة أفضل مشروع تحول رقمي لمجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة وجائزة أكثر البنوك استقطاباً للراغبين العمل في القطاع الخاص وجائزة أفضل تجربة للموظفين من مؤتمر HR Excellence الذي تنظمه شركة نورث ستار North Star.

وانطلاقاً من إيماننا بأهمية صقل المواهب الواعدة، قمنا بتوسيع نطاق برامجنا التدريبية لتشمل الموظفين والطلاب وحتى أبناء الموظفين، مع التركيز على مهارات الابتكار والأمن السيبراني والبرمجة لتعزيز الكفاءة ومواكبة التطورات التقنية. وقد ساهمت هذه المبادرات، إلى جانب التزامنا بمبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، في تعزيز قدراتنا المؤسسية وترسيخ مكانتنا كبنك سباق في تطوير حلول مبتكرة ترضح احتياجات الموظفين وتطلعاتهم في المقدمة.

وفي نهاية المطاف، يبقى موظفونا أولويتنا القصوى، حيث نواصل التزامنا بتنمية المواهب وبناء مستقبل واعد لمؤسستنا والمجتمع الذي نعمل من أجله على حد سواء.

الصكوك المستدامة الأولى في الكويت

في عام 2024، حقق البنك إنجازاً بارزاً بإدراج صكوك مستدامة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في بورصة لندن، وذلك ضمن برنامج إصدار صكوك بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. ويُعدّ هذا الإنجاز الأول من نوعه في الكويت، حيث يضع معياراً جديداً في التمويل المستدام ويجسّد التزام بنك وربة بتحقيق الأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

وقد تم تصميم الصكوك ذات الخمس سنوات لتمويل المشاريع التي تركز بشكل رئيسي على الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يتماشى مع الأهداف العالمية للاستدامة. وقد حظي الإصدار بإقبال استثنائي من السوق، حيث استقطبت الصكوك اكتتابات بقيمة 1,8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 3.5 أضعاف حجم الإصدار. ويبرز هذا

"من دواعي فخرنا قيام بنك وربة بتحقيق تحول كبير في التمويل المستدام مع التأكيد على التزامنا الراسخ بدعم التأثيرات الإيجابية على البيئة والمجتمع وحوكمة الأعمال."

وعلى صعيد الميزانية العمومية، ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 9.6% إلى 5.29 مليار دينار كويتي، كما بلغت حقوق المساهمين 335.9 مليون دينار كويتي بنسبة زيادة 6.5% مقارنة بالعام الماضي.

وشهد رصيد مديني التمويل ارتفاعاً بنسبة 5.5% إلى 3.64 مليار دينار كويتي بنهاية العام المالي، وارتفعت حسابات المودعين بنسبة 8.3% لتصل إلى 3.15 مليار دينار كويتي.

ومن هذا المنطلق، فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بواقع 6% من القيمة الاسمية للسهم، أي (6 أسهم عن كل مائة سهم).

علامة تجارية من أجل غدٍ أفضل

شكّل إطلاق شعارنا الجديد "لنملك الغد" خطوة بارزة في مسيرتنا هذا العام. فهذا الشعار يحمل في طياته رؤيتنا لمستقبل مشرق، ويجسّد التزامنا الراسخ بالابتكار والتطوير المستمر. إنه عهد نقطعه على أنفسنا بأن نكون في طليعة المؤسسات المالية الإسلامية، وأن نقدم لعملائنا الكرام خدمات ومنتجات مبتكرة ومتطورة تلي احتياجاتهم المتجددة وتطلعاتهم المستقبلية، بهدف بناء علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة والشفافية والقيم المشتركة.

ومع شعارنا الجديد، قمنا أيضاً بإعادة صياغة علامتنا التجارية لتعكس ما حققناه حتى اليوم من إنجازات بفضل الجهود الجماعية والتفاني، ولتعبّر عن طموحاتنا المستقبلية. إنها دليل على التقدم الذي أحرزناه وتأكيد على التزامنا المستمر بتقديم خدمات مبتكرة وحلول متطورة تلي تطلعات عملائنا.

ومع كل خطوة نخطوها نحو الأمام، ستبقى هذه الهوية الجديدة بمثابة تذكير دائم برؤيتنا التي تركز على تمكين عملائنا من تجاوز توقعاتهم، والمساهمة في بناء غدٍ مشرق معاً.

الاستثمار في رأس مالنا البشري

نفخر في بنك وربة بالتزامنا المستمر ببناء قوة مؤسسية قائمة على مبادئ جوهريّة، مع التركيز على الاستثمار المتواصل في رأس مالنا البشري، والحرص على توفير بيئة عمل متميزة، فنحن على يقين بأن رفاهية الموظفين هي الركيزة الأساسية لتعزيز الإنتاجية وتشجيع الابتكار.

في عام 2024، أحرزنا تقدماً كبيراً على صعيد تمكين موظفينا، ورفع معدلات التكوين، كما أطلقنا مبادرات استراتيجية لتعزيز النمو والاندماج. فقد ارتفعت نسبة التكوين إلى 84.87%، يرافقها تقدم ملحوظ على المستوى التنفيذي، حيث ارتفعت نسبة تمثيل الكفاءات الوطنية بنسبة 9%. وتبوأ اليوم ثلاث سيدات كويتيات مناصب قيادية، مما يعكس التزامنا بتنمية المواهب الوطنية وتعزيز التنوع في القيادة.

واستمرت برامجنا التي تضع الموظفين في صلب أولوياتنا، بما فيها برامج "الرعاية" و"الطموح"، في دعم التطور

"لم تقتصر إنجازاتنا في عام 2024 على إطلاق منتجات جديدة، بل امتدت لتشمل حصولنا على جوائز مرموقة تعكس سعينا الدؤوب للتميز."

واستمرت الإشادة الدولية عندما قامت مؤسسة Euromoney بتصنيفنا كأفضل بنك للعمليات الأجنبية في الكويت، ومنحتنا ماستر كارډ جائزة تقدير لتفكيرنا أعلى نمو في تفعيل بطاقات الائتمان على المحافظ الرقمية. وتؤكد جميع هذه الجوائز والتقدير على استراتيجياتنا المبتكرة وتركيزنا المستمر على تلبية احتياجات عملائنا.

الشكر والتقدير

نود أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه على قيادته الحكيمة ودعمه المستمر، اللذين كان لهما دور بارز ومحوري في دفع عجلة تقدمنا وازدهار وطننا.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ولي العهد الأمين حفظه الله على خدماته الجليلة ومساهماته القيّمة التي أتت بفوائد كبيرة على دولة الكويت ومؤسساتها.

إضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا العميق لمعالي السيد باسل أحمد الهارون محافظ بنك الكويت المركزي على جهوده الدؤوبة في تعزيز وحماية القطاع المصرفي الكويتي، وضمان استقراره ونموّه.

وتوجه أيضاً بالشكر الجزيل إلى جميع الجهات التنظيمية، ومساهميننا الكرام وعملائنا الأوفياء الذين يشكل دعمهم وثقتهم الركيزة الأساسية لنجاحنا.

ونودّ نهائياً أن نعبر عن امتناننا وتقديرنا للإدارة التنفيذية وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموقرين ولكل موظف في بنك وربة. فقد كانت روح العمل الجماعي والالتزام اللذين أبدوهما حاسمين في تحقيق أهداف البنك وتوجيهه نحو مستقبل واعد.

في دعمكم المستمر وتوفيق الله ورعايته، إنني على ثقة بأن السنوات المقبلة ستشهد المزيد من النجاحات والتطور لبنك وربة.

لقد كان عام 2024 عاماً زاخراً بالإنجازات العظيمة ونحن فخورون بما حققناه من تقدم. ومع ذلك، فنحن ندرك إنها ليست سوى بداية الطريق. ومع استمرارنا في هذه المسيرة، يظل هدفنا واضحاً ويتمثل في البناء على نجاحاتنا لنصبح الشريك المصرفي الأكثر فعالية وثقة، إذ نسعى جاهدين لأن نكون الخيار الأول لعملائنا وقادة في رسم مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حمد مساعد السايير
رئيس مجلس الإدارة

النجاح المبهر تزايد الطلب على الاستثمارات المستدامة في المنطقة، كما يعزز قدرة البنك على تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

منتجات وخدمات مبتكرة

لقد واصلنا ريادةنا في مجال الابتكار وتقديم الحلول التي تتمحور حول العملاء من خلال إطلاق منتجات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. فقد أطلقنا حساب "بيوند" الذي يعكس تفانينا في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم حلول مصرفية مصممة خصيصاً لهم ومزايا حصرية لدعم نموهم. كما أطلقنا خدمة "Royal Banking" التي تعيد تعريف الخدمات المصرفية الشخصية، حيث تضع معايير جديدة للتميز والحصرية، وذلك استجابةً لاحتياجات عملائنا المميزين.

وفي إطار دورنا الريادي في الابتكار الرقمي، فقد أطلقنا "Warba Advisor"، وهو أول مستشار مصرفي مدعوم بالذكاء الاصطناعي في الكويت، إلى جانب حاسبة الزكاة، والتي تجمع بين المبادئ الإسلامية والتكنولوجيا المتطورة. بالإضافة إلى ذلك، أطلقنا حساب تداول الذهب، الذي يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار الآمن والمرن. وتعكس هذه المبادرات التزامنا بتقديم حلول مؤثرة تلي احتياجات عملائنا وطموحاتهم.

الجوائز والتقدير

لم تقتصر إنجازاتنا في عام 2024 على إطلاق منتجات جديدة، بل امتدت لتشمل حصولنا على جوائز مرموقة تعكس سعينا الدؤوب للتميز. فقد كان بنك وربة أول مؤسسة في الكويت تنال شهادة الأيزو 27001:2022 لإدارة أمن المعلومات، مما يعزز مكانتنا الريادية في حماية البيانات. كما قامت شركة نيتورك إنترناشيونال (Network International) بتكريمنا بجائزة "القيادة الثاقبة وخدمات البطاقات الرائدة" تقديراً لابتكارنا، ومنها إصدار بطاقات الائتمان الفوري والحدّ من الاحتيال.

وفي مجال الاستدامة، تكلمت جهودنا بلقب "البنك الأكثر استدامة في الكويت 2024"، وذلك من خلال تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدفع عجلة التمويل الإسلامي المستدام بما يتماشى مع الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة.

كما حازنا على جائزة "أفضل خدمات مصرفية رقمية إسلامية في الكويت 2024" تقديراً لطلولنا الموجهة للشباب مثل "Express Finance" والحصالة الرقمية.

أعضاء مجلس الإدارة

نحقق نجاحنا من
خلال التعاون
البناء.
لنملك الغد.



السيد/ بدر خالد الشلفان
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ حمد مساعد الساير
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ مبارك ناصر الساير
عضو مجلس الإدارة



السيد/ خلدون شاكر الطببائي
عضو مجلس الإدارة



السيدة/ بسمة حامد الصانع
عضو مجلس الإدارة



السيد/ محمد رياض المطوع
عضو مجلس الإدارة



السيد/ محمد حامد الشلفان
عضو مجلس الإدارة



السيد/ محمد أحمد الرويج
عضو مجلس الإدارة



السيدة/ مي مهلهل المضاف
عضو مجلس الإدارة



السيد/ محمد عبدالعزيز البحر
عضو مجلس الإدارة



السيد/ محمد عبدالرضا سليم
عضو مجلس الإدارة

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

• فضيلة الدكتور/ عصام خلف العنزي هو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت. حصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من جامعة الأردن، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من جامعة الكويت.

• وهو عضو في العديد من مجالس الشريعة البارزة كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وبنك البحرين الإسلامي ودار الاستثمار سابقاً، وبنك بويان والبنك الأهلي المتحد، ورئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة.

• ويعتبر الدكتور العنزي أحد المتحدثين الدائمين في المؤتمرات والندوات التي تركز على كل من المالية والفقه الإسلامي. وقد قام أيضاً بنشر العديد من الأبحاث التي تتناول القضايا المتعلقة بالأعمال المصرفية والمالية الإسلامية.



فضيلة الدكتور / عصام خلف العنزي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

• فضيلة الدكتور/ محمد عود الفزيع يحمل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر.

• ويعمل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

• كما أنه عضو في العديد من مجالس الشريعة البارزة كهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت الزكاة، وعضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك بويان، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة.

• وعضو اللجنة الاقتصادية في هيئة الفتوى الشرعية في وزارة الأوقاف.

• وله العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في الرقابة الشرعية على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية



فضيلة الدكتور / محمد عود الفزيع
عضو هيئة الرقابة الشرعية

• فضيلة الدكتور/ علي إبراهيم الراشد يحمل درجة الدكتوراه في الشريعة (جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية).

• وعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة - جامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى في العديد من المؤسسات المالية الاستثمارية داخل دولة الكويت وخارجها.

• وعضو هيئة الفتوى الشرعية (الأمانة العامة للأوقاف) سابقاً، وعضو هيئة شرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

• وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك بويان، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك الأهلي المتحد، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة، وله العديد من الأبحاث في مجال المالية الإسلامية.



فضيلة الدكتور / علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الرقابة الشرعية

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية:

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، وذلك للقيام بأعمال الهيئة والتأكد من التزام بنك وربة بتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وقد عقدت هيئة الرقابة الشرعية عدد 15 اجتماعات خلال عام 2024.

أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وعدد الاجتماعات التي تم عقدها خلال العام 2024.

الاسم	عدد الاجتماعات	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
الشيخ/ أ.د. عصام خلف العنزي رئيس هيئة الرقابة الشرعية	15	15	%100
الشيخ/ د. محمد عود الفزيع عضو هيئة الرقابة الشرعية	15	15	%100
الشيخ/ أ.د. علي إبراهيم الراشد عضو هيئة الرقابة الشرعية	15	15	%100

بلغت قيمة مبالغ التمويل التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية 1,221,632 د.ك كما في 31 ديسمبر 2024.

مستقبل قائم على الالتزام
والإيمان الراسخ بقيمتنا
الإسلامية.
لنملك الغد.

التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية

التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية بنك وربة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

التاريخ: 2024/12/31

التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية

بنك وربة

للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

إلى مساهمي بنك وربة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفقاً لقرار الجمعية العمومية القاضي بتعيين هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة وتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

إننا في هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة قد راقبنا وراجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م، ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

ولقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار رأي في مدى تماشي أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

علماً بأن مسؤولية التنفيذ لهذه الأحكام والمبادئ والفتاوى والتخلص من أية إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على ما عُرض علينا، واطلعنا عليه، وكما قمنا بالتأكد من تجنب البنك للإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ونحيطكم علماً بأن البنك لا يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، ويقتصر عمل الهيئة على احتساب نسبة الزكاة الواجبة على سهم البنك.

وقد عقدت الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م عدد (15) اجتماعاً بحضور جميع أعضائها.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على البنك لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ أ. د. / عصام خلف العنزي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ أ. د. / علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ د. / محمد عود الفزيح
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية



السيد/ شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي



السيد/ أنور بدر الغيث
نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة

شراكات
فعالة
مدعمة
بطموحات
عالية.
لنملك الغد.



السيد/ حسام سليمان مصطفى
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي



السيد/ ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار



السيد/ أحمد فيصل القطامي
رئيس المجموعة المصرفية للأفراد



السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار
رئيس المجموعة المصرفية للشركات



السيد/ عبدالله محمود النقاوي
رئيس مجموعة الخزانة



السيد/ حمد فوزان الفوزان
رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي



السيد/ محمد صبري عيسى
رئيس مجموعة الرقابة المالية



الدكتور/ محمد بركات
رئيس مجموعة التسويق والاتصال المؤسسي



السيدة/ ليالي مصطفى الفهد
رئيس مجموعة العمليات



السيد/ ناصر ماهر المطوع
رئيس المجموعة الرقمية



السيدة/ معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة



السيد/ وائل السعيد شوارب
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات



السيدة / نجاة محمد صالح
رئيس مجموعة إدارة المخاطر

مستقبل واعد بالفرص الجديدة. لنملك الغد.



تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

22

مجموعة التدقيق
الداخلي

22

المقدمة ومجموعة
إدارة المخاطر

24

المجموعة المصرفية
للاستثمار

23

المجموعة المصرفية
للشركات والأفراد

29

المجموعة
الرقمية

27

مجموعة تكنولوجيا
المعلومات

33

مجموعة
الخزانة

32

مجموعة
العمليات

36

القدرة
المؤسسية

34

المسؤولية
الاجتماعية

42

جوائز عام
2024

40

التطلعات
المستقبلية

44

أبرز المؤشرات
المالية

يرى بنك وربة أن الإدارة السليمة للمخاطر هي من الأساسيات لمؤسسة مالية راسخة ومستقرة. حيث يتبنى البنك نهجاً شاملاً ومتكاملاً لإدارة المخاطر من خلال التقييم الاستباقي للمخاطر من أجل ضمان استخدام استراتيجيات التخفيف الفعالة إلى أقصى حد ممكن وبالتالي تمكين البنك من حماية مصالح أصحاب المصلحة مع تعظيم قدرته على تحقيق أهدافه ضمن إطار تقبل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة. حيث يهدف إطار إدارة المخاطر إلى زيادة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك ككل.

مجموعة إدارة المخاطر

الغرض الأساسي من إدارة المخاطر في بنك وربة هو ضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل والمرونة التشغيلية للبنك في القطاع المالي والتي تتطور باستمرار من حيث التعقيد والتطور من خلال الاستمرار في تعزيز ثقافة المخاطر السليمة والحكمة عبر جميع خطوط الأعمال مع تعزيز الإطار الحالي. حيث تضمن مجموعة إدارة المخاطر أيضاً أن المستوى العام للمخاطر يتماشى مع الإستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة وأن جميع المخاطر المتعلقة بالأعمال يتم احتوائها ضمن مستويات التحمل وبيان قابلية تحمل المخاطر للبنك.

حيث وضع البنك إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر لإدارة جميع المخاطر الجوهرية المحددة بموجب التوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن اعتماد معايير كفاية رأس المال (بازل 3) بما في ذلك الائتمان والسوق والتشغيل ومخاطر أمن المعلومات لتحقيق ذلك. وتعمل وظيفة إدارة المخاطر ضمن الإطار التنظيمي الذي وضعه بنك الكويت المركزي حيث يتم دمج سياسات وعمليات المخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر في عملية اتخاذ القرارات التجارية.

مجموعة إدارة المخاطر هي مجموعة تابعة للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ويرأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر وتعمل بشكل مستقل عن جميع خطوط الأعمال لتوفير الإشراف على إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة والرقابة الداخلية. يُنظر إلى مجموعة إدارة المخاطر على أنها شريك استراتيجي في تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر وأهداف النمو.

أما بالنسبة لمجلس الإدارة فهو المسؤول عن الإشراف العام على مخاطر البنك من خلال لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ويشمل ذلك مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر وبيانات قبول المخاطر وحدود التعرض للمخاطر مع ضمان توفر البنية التحتية والموارد اللازمة.

وتتبع مجموعة إدارة المخاطر نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمهارات المتخصصة مما يمكنها من تحليل بيئة الاقتصاد الكلي والكشف المبكر عن المخاطر الناشئة وإجراء اختبارات الضغط للمخاطر ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تعزيز إطار عمل حوكمة المخاطر ودعم السياسات الشاملة التي تحدد الأدوار والمسؤوليات لكافة الأطراف ذات الصلة.

فضلاً عن نشر ثقافة إدارة المخاطر وتقديم التوجيه لأعمال البنك وتحقيق التوازن بين هذه الأعمال مع تقديم المشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له حول مركز البنك وأدائه ضمن معايير المخاطر المعتمدة و/أو التوصية لهم بإعادة ضبط حدود المخاطر المقبولة لدى البنك نظراً للمخاطر المتغيرة التي ينطوي عليها الاقتصاد الكلي و/أو مخاطر الأعمال والمخاطر الجيوسياسية.

مجموعة التدقيق الداخلي

مجموعة التدقيق الداخلي هي نشاط استشاري مستقل في البنك وهي جزء من خط الدفاع الثالث (كما تم تعريفها وفق المعايير الدولية للمدققين الداخليين (IIA)). وبنك الكويت المركزي (CBK) وتعمل وفقاً للسياسات الموضوعية من قبل لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة. تم تحديد أدوار ومسؤوليات وصلاحيات مجموعة التدقيق الداخلي في الميثاق الداخلي الخاص بها الذي تم اعتماده من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

تهدف مجموعة التدقيق الداخلي إلى مساعدة لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة في أداء واجباتها بفعالية، وأن تكون عالية الأداء حيث تقوم بتلبية التوقعات وتلتزم بمعايير معهد المدققين الداخليين، مع الحفاظ على الاستقلالية، والعمل كشريك تجاري ومستشار موثوق به، معترف به كقوة دائمة لدفع ثقافة الحوكمة الفعالة، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، المساءلة، التنفيذ والابتكار للمساعدة في تحقيق أهداف البنك وتحسينها.

تتبنى مجموعة التدقيق الداخلي منهج تدقيق قائم على المخاطر، ويتم بناءً على منهجية تقييم المخاطر المعتمدة التي تغطي مختلف أقسام البنك وعملياته وأنظمتها ومنتجاتها. تحتفظ مجموعة التدقيق الداخلي بخطة تدقيق مدتها 3 سنوات وتضع مؤشرات أداء رئيسية سنوية تتماشى مع خطتها الاستراتيجية. تقوم لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة بالإشراف الوظيفي والفني على مجموعة التدقيق الداخلي وتقييم أدائها.

تقوم مجموعة التدقيق الداخلي بإصدار تقاريرها وملخص نتائج التدقيق إلى الجهات المعنية في البنك. تزود مجموعة التدقيق الداخلي إدارة البنك ولجنة التدقيق الداخلي برأيها حول مدى كفاية الضوابط الرقابية المعتمدة للتخفيف من المخاطر.

46%

نمو بدخل الرسوم في
عام 2024

إطلاق الحساب الجديد
للخدمات المصرفية
للأعمال

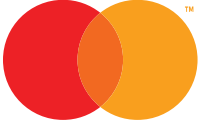
BEYOND

10% +

نمو بمحفظة الودائع

5% +

نمو بمحفظة
التمويل



حصلت المجموعة
على جائزة أفضل نمو
في تفعيل المحافظ
الرقمية من شركة
"MasterCard"

ROYAL BANKING

إطلاق خدمة
Royal Banking
في 2024



إطلاق البطاقة الأولى
والوحيدة المخصصة
للرياضات الإلكترونية
في الكويت

وبوابة الدفع والتطبيق الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت ويوفر طلب دفتر شيكات وله جهاز CDM للإيداع النقدي لمن يريد القيام بعملية إيداع نقدي مجمعة من خلال خدمة رقمية متكاملة.

وخلال العام، تم توفير نظام دفع لاسلكي لأجهزة نقاط البيع المتكاملة "iPOS"، ليصبح بنك وربة أول بنك في الكويت يقدم هذه الخدمة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت). ويأتي ذلك في إطار جهود البنك المستمرة لتقديم خدمات مصرفية متطورة واستمراراً لسلسلة الابتكارات التي يقدمها، مما يعكس التزامه بتوفير حلول مصرفية متقدمة وفعّالة للمجتمع المصرفي في الكويت.

المجموعة المصرفية للأفراد

منذ تأسيسه، التزم بنك وربة بتقديم حلول رقمية حائزة على جوائز، واليوم نحن نواصل مواكبة وتيرة التطورات المبتكرة المتزايدة لتعزيز تجربة العملاء وغير العملاء المصرفية. تحت شعارنا الجديد "نملك الغد"، يتم تعزيز غايتنا والتزامنا تجاه عملائنا بحماس جديد لتوفير رضا استثنائي للعملاء من خلال تحقيق مستويات أداء تتجاوز التجربة المصرفية التقليدية.

تماشياً مع هذا النهج الذي يهدف إلى تحويل الخدمات المصرفية إلى رحلة ملهمة من التطور الإيجابي، تواصل مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات وتوقعات عملائها. وتعدّ هذه الجهود جزءاً من خطة استراتيجية شاملة تهدف إلى خلق قيمة مضافة وتعزيز مكانة البنك كشريك موثوق ومبتكر للأفراد الطموحين الذين يتطلعون بتفاؤل إلى الفرص المتاحة في الغد.

في عام 2024، حققت المجموعة المصرفية للأفراد نتائج بارزة، حيث سجلت محفظة الودائع نمواً تجاوز 9%، بينما شهدت محفظة التمويل زيادة تفوق 10%. كما حافظت على نسب منخفضة من عمليات التمويل غير المنتظمة مقارنة بالعام السابق، مما يعكس التحسن المستمر في الأداء المالي للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، حصلت المجموعة على جائزة أفضل نمو في تفعيل المحافظ الرقمية من شركة "MasterCard"، مما يبرز نجاحنا في تعزيز الابتكار وتحسين تجربة العملاء في الخدمات المالية الرقمية. كما تم تكريم

تلتزم مجموعة التدقيق الداخلي بمعايير وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والاحتيال (جمعية المحققين المعتمدين للاحتيال) (ACFE) علاوة على المعايير المطلوبة من بنك الكويت المركزي كما تتوافق ممارساتها مع أفضل الممارسات المهنية العالمية الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

المجموعة المصرفية للشركات

واصلت المجموعة المصرفية للشركات مسارها نحو النمو والابتكار في عام 2024، محققةً عدة إنجازات تعكس التزامها المستمر بتقديم حلول مبتكرة تركز على احتياجات العملاء. ومن أبرز هذه الإنجازات نمو دخل الرسوم بنسبة 46%، مدفوعاً بالخدمات المطوّرة والمبادرات الاستراتيجية.

وبهدف تبسيط العمليات المصرفية وتعزيز تجربة المستخدم، تم تقديم العديد من التطورات الرقمية الهامة التي شملت الوظائف المتمثلة في الموافقة متعددة المستويات وتحميل المستندات في منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق الخدمات المصرفية للشركات، وكلاهما قريب من الانتهاء. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع خيارات العملات لتشمل التحويل بالفرنك السويسري (CHF) والدولار الأسترالي (AUD)، مما يوفر للعملاء مرونة أكبر في المعاملات الدولية.

ولضمان تقديم دعم فعّال للعملاء، تم تنفيذ آلية جديدة تدمج بين خدمات مركز الاتصال وخدمات الدعم التقني المخصصة لعملاء المجموعة المصرفية للشركات، مما عزز كفاءة الخدمة واستجابتها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق ميزة طلب خطابات الاعتماد (LC) عبر منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

كما أطلقنا "بيوند"، الحساب الجديد للخدمات المصرفية للأعمال والذي يقدم منتجات وخدمات مخصصة لتمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أهدافهم من خلال أحدث الحلول في الخدمات المصرفية للأعمال. ويمكن للعميل فتحه بكل العملات الرئيسية ويتضمن بطاقات متعددة بوظائف مميزة وفيه رابط دفع الفواتير ومتوفر فيه أجهزة نقاط البيع

(ESG)، قمنا بتوقيع اتفاقية مع شركة النورس لشراء السلع المستخدمة في تمويل العملاء الأفراد، والتي تتميز بأنها معاد تدويرها وصديقة للبيئة. كما أطلقنا بطاقات جديدة مصنوعة من البلاستيك R-PVC بتصميم حديث يتماشى مع مبادئ الاستدامة. علاوة على ذلك، قمنا بتنفيذ مشروع أكياس تسوّق مصنوعة من مواد معاد تدويرها بالتعاون مع الجمعيات التعاونية، مما يعكس التزامنا بالاستدامة البيئية. يهدف هذا المشروع إلى تقليل النفايات وتعزيز ثقافة إعادة التدوير في المجتمع.

من خلال هذه المبادرات، نؤكد التزامنا بتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وتعزيز تأثيرنا الإيجابي في المجتمع.

المجموعة المصرفية للاستثمار

أظهرت المجموعة المصرفية للاستثمار ("IBG") المرونة والقدرة على التكيف خلال عام 2024، وهو عام تميز بالديناميكيات السوقية المعقدة والأحداث العالمية غير المسبوقة. شكّل التضخم المستمر وآفاق أسعار الفائدة غير المستقرة، لا سيما في الاقتصادات الرئيسية، المشهد الاقتصادي وأثر على السيولة وتدفق الائتمان، بالإضافة إلى ذلك، ظلت التوترات الجيوسياسية في الصدارة، مع استمرار الصراعات في أوكرانيا وغزة وتصاعد التوترات في شرق آسيا، مما ساهم في زيادة حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية والتقلبات في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، نجحت IBG في اجتياز البيئة المضطربة، وأظهرت بُعد نظر استراتيجي قوي وقدرة على التكيف من خلال الاستفادة من الفرص الناشئة، وإعطاء الأولوية للامتثال التنظيمي، واعتماد التقدم التكنولوجي، أكدت IBG موقعها ككيان مرن ومتطلع إلى الأمام في القطاع المصرفي الاستثماري وإدارة الأصول.

القطاع المصرفي الدولي

يغطي القطاع المصرفي الدولي ("IBD") سوق أدوات الدين بالإضافة إلى أعمال التمويل المهيكلة والخارجية للبنك من خلال تطوير العلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والدولية والحفاظ عليها. وتندرج إدارة التمويل المهيكل والمشارك ("SSF") وإدارة أسواق المال لأدوات الدين ("DCM") وإدارة المؤسسات المالية ("FID") تحت إدارة رئيس القطاع المصرفي الدولي IBD.

وعلى الرغم من ظروف الأسواق الصعبة وبفضل من الله تعالى، نجح فريق القطاع المصرفي الدولي عبر الدقة والتفاني والعمل الجاد في تنفيذ بعض المعاملات الجديرة بالذكر.

تشرف إدارة التمويل المهيكل والمشارك على جميع فرص تمويل الشركات والمشاريع الخارجية عبر قطاعات أعمال متعددة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الطيران والنفط والغاز والبنية التحتية والطاقة والمرافق. وتتخصص SSF أيضاً في هيكلة وترتيب الطول المهيكلة المشتركة لعملاء الخدمات المصرفية للشركات في البنك.

المجموعة من شركة "Network International" بتقدير القيادة الثاقبة وخدمات البطاقات الرائدة، مما يعكس التزامنا العميق بتقديم خدمات مالية متطورة، ويؤكد على ريادتنا في السوق. إن هذا التقدير ليس مجرد إنجاز، بل هو شهادة على الجهود المستمرة التي نبذلها لتلبية احتياجات عملائنا وتجاوز توقعاتهم.

في إطار استراتيجية البنك لتحقيق تجربة استثنائية للعملاء، قمنا بتطوير وتقديم حلول استثمارية ومنتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، فأطلقت المجموعة المصرفية للأفراد إدارة الخدمات المصرفية المتميزة "Royal Banking"، التي توفر للعملاء تجربة مصرفية شخصية فريدة عبر 9 مواقع جديدة مخصصة لخدمة عملاء هذه الشريحة. وتشمل هذه الخدمة مزايا حصرية مثل مدير علاقات عملاء شخصي، وخدمات الكونسيرج المحلية والدولية، واسترداد نقدي يصل إلى 6%. كما نضمن أولوية الاستجابة في مركز الاتصال، بالإضافة إلى الوصول إلى قاعات انتظار فاخرة في مطارات حول العالم، والعديد من المزايا الأخرى التي تعزز تجربة العملاء.

ومن باب التوسع الجغرافي لخدمة عملائنا في الإدارة المصرفية الخاصة "Private Banking"، تم افتتاح قسم خاص لاستقبال العملاء في فرع العبدان. علاوة على ذلك، تم تسويق عدة صناديق استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية مما يساهم في توسيع خيارات الاستثمار المتاحة لعملائنا. إضافة إلى ذلك، أطلقنا خدمة إصدار البطاقات الائتمانية والبطاقات المدفوعة مسبقاً بشكل فوري لعملاء البنك من خلال الأفرع. كما زاد البنك عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 146 جهازاً موزعاً في مواقع حيوية، مع 30 جهازاً في الفروع و 116 جهازاً في المواقع الخارجية. يأتي هذا التوسع بهدف تقديم الخدمات المصرفية في مناطق متنوعة، مع التركيز على تقديم تجربة مصرفية أسرع واستثنائية للعملاء.

في ما يتعلق بالعروض والحملات التسويقية، قدمت المجموعة المصرفية للأفراد مجموعة متنوعة من العروض لجميع شرائح العملاء. شملت هذه العروض حملة تحويل الرواتب مع هدية فورية تصل إلى 15,000 د.ك.، بالإضافة إلى برنامج مخصص للاسترداد النقدي لبطاقات الائتمان، حيث يمكن للعملاء الحصول على نسب استرداد تصل إلى 6%. كما أطلقنا حملة استرداد نقدي صيفية تصل إلى 10%، وحملة جوائز حساب السنبلة التي تصل قيمتها إلى أكثر من 1,500,000 د.ك. سنوياً.

علاوة على ذلك، تم إطلاق بطاقة GAME EDITION مسبقة الدفع، وهي البطاقة الأولى والوحيدة في الكويت المخصصة للرياضات الإلكترونية، بالتعاون مع LEET Gaming Lounge كما تم تدشين حملة مخصصة لحاملي البطاقة للدخول في سحب شهرية للفوز بأحدث أجهزة الرياضات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم أكثر من 120 عرضاً ترويجياً من مجموعة متنوعة من المتاجر لعملاء البنك.

وفي ختام التزامنا بمبادرات البيئة والمجتمع والحوكمة

بالإضافة إلى المعاملات المذكورة أعلاه، نجحت SSF في المشاركة في فرص تمويل مختلفة عبر الحدود من خلال العلاقات القائمة والجديدة.

في سوق التمويل المهيكل والمشارك، اقتنص بنك وربة فرصاً لتعيينه كمدير ترتيب رئيسي ("MLA") ومدير اكتتاب وكذلك كمنسق رئيسي ("LA") لترتيب القروض في العديد من المعاملات التي تشمل التسهيلات البارزة مثل:

حقق قسم DCM رقماً قياسياً كمرتب للصكوك خلال عام 2024، وعلى الرغم من عام اتسم بالمشهد المالي المتقلب، قاد قسم DCM إصدارات مبتكرة للصكوك، ووسع نطاق عملياته إلى أسواق جديدة، وزاد حجم العمليات بشكل ملحوظ، معززاً خبرة بنك وربة في التمويل الإسلامي.

2024

رقم قياسي
كمرتب للصكوك

وقد تمكن قسم DCM براعة من خلال تعيينه كمدير إصدار رئيسي مشترك ومدير دفاتر مشترك من تنفيذ أحد عشر (11) إصدار للصكوك من خلال تعيينه على عشر (10) صفقات، وإصدار آخر (1) كمدير إصدار رئيسي مشارك حيث بلغ إجمالي إصدارات هذه الصكوك ما يقارب 5.95 مليار دولار أمريكي.

إصدارات الصكوك كمدير إصدار رئيسي مشترك ومدير دفاتر مشترك:

صكوك لشركة سينومي سنترز (شركة المراكز العربية)	600 مليون دولار أمريكي
صكوك لشركة الإمارات للاستثمارات الاستراتيجية	700 مليون دولار أمريكي
صكوك مستدامة لبنك وربة	500 مليون دولار أمريكي
صكوك لشركة إيكويت للبتروكيماويات	750 مليون دولار أمريكي
صكوك لشركة اراد للتطوير	400 مليون دولار أمريكي
صكوك إضافية لشركة اراد للتطوير	150 مليون دولار أمريكي
صكوك لبنك قطر الدولي الإسلامي	300 مليون دولار أمريكي
صكوك لبنك الرياض	750 مليون دولار أمريكي
صكوك لبنك دحان	800 مليون دولار أمريكي
صكوك لمجموعة جي إف إنش المالية	500 مليون دولار أمريكي

- العمل كمدير رئيسي والمشاركة بمبلغ 65 مليون دولار أمريكي في الشريحة الإسلامية البالغة 770 مليون دولار أمريكي من اتفاقية التمويل الجماعي لشركة AviLease - وهي شركة تأجير الطائرات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي. وقد أعادت هذه المعاملة تمويل قرض تجسيري بقيمة 2.1 مليار دولار أمريكي تم استخدامه للاستحواذ على منصة تأجير الطائرات التابعة لبنك ستاندرد تشارترد.

- المشاركة كمدير ترتيب رئيسي إسلامي في تمويل بقيمة 1,5 مليار دولار أمريكي للمرحلة السادسة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بقدرة 1,800 ميغاوات. دعم بنك وربة الجهات الرئيسية المعنية مثل هيئة كهرباء ومياه دبي كمشتري للطاقة وشركة مصدر كمطور رئيسي في هذا المشروع الحيوي الذي يعزز استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة في الإمارات العربية المتحدة. ستوفر هذه المرحلة الطاقة النظيفة لحوالي 540,000 منزل وستقلل حوالي 2.36 مليون طن من انبعاثات الكربون سنوياً.

- العمل كمدير ترتيب رئيسي مفوض في تسهيلات تمويل مجمع ثنائي الشرائح بقيمة 1,2 مليار دولار أمريكي لشركة الدر للطاقة والمياه ش.م.ب.م) البحرين. توفر هذه التسهيلات الممتدة على مدار 11 عاماً، والتي يتم سدادها بالكامل، فرصة لتمويل مشروع استراتيجي لإنتاج الطاقة وتحلية مياه البحر في البحرين.

- العمل كمدير ترتيب رئيسي مفوض في تسهيلات تمويلية متعددة الشرائح بقيمة 125 مليون دولار أمريكي لشركة متاجر الملابس التابعة لشركة DeFacto Perakende Ticaret A.Ş، تركيا. تقدم عمل تجاري عالمي يوفر لبنك وربة فرصة لتمويل قطاع صناعة التجزئة من خلال تسهيل تمويل لمدة 3 سنوات.

تشرف إدارة الاستثمار في بنك وربة على أصول مدارة تبلغ حوالي 538 مليون دينار كويتي (1.75 مليار دولار أمريكي) حتى 31 ديسمبر 2024، مما يمثل نمواً سنوياً يقارب 55%. ويظهر خبرة البنك في تقديم حلول استثمارية مخصصة. يعمل فريق إدارة الاستثمار من خلال قسمين: إدارة المحافظ وصناديق الاستثمار ("PFMD")؛ تركز على إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية بناءً على تفضيلات اختيارية وصناديق لتحقيق أفضل عوائد معدلة حسب المخاطر لصالح عملاء البنك. إدارة الخدمات الاستثمارية ("FSD")؛ تضمن أعلى معايير الأمانة من خلال تقديم خدمات إدارة غير اختيارية وخدمات إدارة الحفظ. معاً، تتيح هذه الأقسام لبنك وربة تقديم حلول شاملة وموجهة للعملاء لإدارة الأصول عبر استراتيجيات متنوعة ومتفوقة.

إدارة المحافظ والصناديق والخدمات الائتمانية

أطلق الفريق هذا العام صندوقين جديدين: صندوق عقاري سكني متعدد العائلات في الولايات المتحدة وصندوق الدخل الإسلامي الأول للبنك، الذي يركز على تقديم تمويل كبير ومضمون للشركات الخاصة في الأسواق الأمريكية والأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك تقديم صناديق سوق المال الإسلامية المفتوحة بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي، المصممة لتقديم حلول استثمارية سائلة ومغرية. مع سجل حافل في إدارة صناديق تأجير المعدات والعقارات، تلتزم إدارة المحافظ بتوسيع محافظتها باستراتيجيات ديناميكية تشمل الأسهم والصكوك والأصول البديلة، مما يضمن استفادة عملاء البنك من حلول استثمارية متميزة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

إدارة الخدمات الائتمانية

حققت إدارة الخدمات الائتمانية إنجازات كبيرة هذا العام، مما يعكس التزام البنك بالتميز ودعم عالي الجودة لعملاء الشركات والأفراد. مع التركيز الاستراتيجي على تعزيز خدمات الاستثمار وتحسين العمليات، شهدت الإدارة نمواً كبيراً في الأصول تحت إدارتها، مما يبرز ثقة عملاء البنك في خدماتها وقدراتها.

كما حصلت FSD على ترخيص هيئة أسواق المال كوسيط غير مسجل، وهو شرط أساسي لإطلاق نظام التداول الإلكتروني للبنك في عام 2025. هذه الخدمة تعزز قدرة عملاء البنك على التداول في الأسهم المحلية والعالمية، والصكوك وصناديق الاستثمار المتداولة.

تعتبر إدارة المؤسسات المالية ("FID") جزءاً مخصصاً لدعم الوعي المؤسسي للبنك، وتعزيز العلاقات التجارية، وضمان استراتيجية شاملة مع جميع أنواع المؤسسات المالية المحلية والدولية لتلبية احتياجات عملاء بنك وربة في الأعمال الدولية، لا سيما في مجال المقاصة بالعملة المختلفة وطول تمويل التجارة.

في عام 2024، عززت FID عملياتها في جغرافيات وأسواق جديدة، كما طورت قدراتها في تدفقات التمويل وتمويل التجارة.

على مدار العام، وسعت FID شبكة البنوك المرارسلة على أساس متبادل في المناطق والدول المستهدفة من خلال إقامة علاقات مرارسلة جديدة، إلى جانب اتفاقيات جديدة مرتبطة بالمؤسسات المالية والخزانة.

سجلت أعمال تمويل التجارة أعلى حجم دخل في عام 2024. وقد تم تنفيذ معاملات تمويل تجارية جديدة مع الأطراف الجديدة.

تم فتح ثلاثة حسابات جديدة لتلبية احتياجات العملاء من الأفراد والشركات.

علاوة على ذلك، قامت FID بتنفيذ أولى المعاملات باستخدام منتج جديد متوافق مع الشريعة الإسلامية في عام 2024، مما يهدف إلى تنويع قاعدة المنتجات لعملائها.

ستراقب FID عن كثب المخاطر الجيوسياسية الإقليمية والعالمية التي قد تؤثر على التوقعات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك النمو والتضخم وعدم الاستقرار في الأسواق المالية، للتخفيف من تلك المخاطر باتباع نهج انتهازي.

قسم الاستثمار الرئيسي

يدير قسم الاستثمار الرئيسي ("PID") الاستثمارات الاستراتيجية للبنك واستثمارات الملكية عبر فئات أصول متعددة. واتبع PID نهجاً منضبطاً في إدارة محفظة الاستثمار المملوكة للبنك. وتم تطوير ميزانية المخاطر للمحفظة بشكل دوري بناءً على الأهداف والأفق الزمني وتحمل التقلبات علاوة على ذلك، تتبع IGB إطاراً لتخصيص الأصول الاستراتيجية ("SAA") والذي يساعد في تعظيم العائد المعدل للمخاطر من خلال تنويع فئة الأصول. وهذا يسمح بإدارة مخاطر المحفظة بشكل أفضل بهدف تعظيم عائد البنك على الأصول.

ويعمل PID من خلال قسمين: إدارة الاستثمار العقاري وإدارة الاستثمار المباشر.

مجموعة تكنولوجيا المعلومات

واصلت مجموعة تكنولوجيا المعلومات التزامها بتحقيق مهمة البنك المتمثلة في تقديم أفضل تجربة لعملائنا خارج حدود الخدمات المصرفية، والحفاظ على تفردها ورعاية المواهب المتميزة مع خلق قيمة مستدامة لمساهميننا ومجتمعنا. خلال عام 2024، حققت مجموعة تكنولوجيا المعلومات إنجازاً مهماً في رحلتها نحو التحول الرقمي من خلال تجديد أنظمتها الأساسية وكفاءتها وموثوقيتها وإبداعها في جميع العمليات وتوشك الرحلة على الانتهاء لإطلاق النظام الأساسي الجديد خلال عام 2025، تماشياً مع شعار البنك الجديد "لنملك الغد".

في ما يلي أبرز إنجازات مجموعة تكنولوجيا المعلومات:

التقنيات الناشئة

تركز مجموعة تكنولوجيا المعلومات على توفير أحدث التطبيقات المتقدمة للتقنيات الناشئة لتعزيز تكيف البنك مع متطلبات السوق المتغيرة وتقديم خدمات رقمية محسنة.

وعلاوة على ذلك، قامت مجموعة تكنولوجيا المعلومات بتوسيع أنشطتها خارج حدود بنك وربة من خلال المساهمة الإيجابية في لجان مختلفة تحت إشراف بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، ومنها على سبيل المثال لا الحصر لجنة الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) المسؤولة عن تطوير إطار العمل والمبادئ التوجيهية للخدمات المصرفية المفتوحة الوطنية، ولجنة التكنولوجيا المالية المسؤولة عن إنشاء إطار عمل حديث لمبادرات التكنولوجيا المالية في دولة الكويت.

نظم الخدمات المصرفية الأساسية

حققت مجموعة تكنولوجيا المعلومات إنجازات بارزة في رحلتها بالشراكة مع أحد أفضل مزودي التكنولوجيا لتحديث الأنظمة المصرفية الأساسية لتعزيز تجربة العملاء، والتوسع في استخدام حلول الحوسبة السحابية، وتبني التطبيقات البرمجية (containers and micro services) وأحدث تصميمات قواعد البيانات الموزعة (data lake)، والاستعداد لمبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة (open-banking) والتكنولوجيا المالية (fintech) من خلال أحدث واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (Open APIs)، وميزات القنوات المتعددة والذكاء الاصطناعي المتقدم، وتمكين معالجة المعاملات بشكل أسرع، وتحسين أمان البيانات، بالإضافة إلى تقديم تجربة عملاء أكثر سلاسة.

مشروعات تكنولوجيا المعلومات

نفذت مجموعة تكنولوجيا المعلومات العديد من المشروعات والطول والخدمات والأنظمة لدعم التحول الرقمي للبنك وتطوير نظام مصرفي قائم على علوم إدارة البيانات.

من خلال نشر أدوات جديدة ومبادرات التحول الرقمي، قامت مجموعة تكنولوجيا المعلومات بميكنة العمليات وتعزيز تجارب العملاء، مما أدى في النهاية إلى تحسين الربحية والإنتاجية والاستدامة وحصص السوق. ويتضمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ترقية معيار التداول الإلكتروني بلس، والذي يمكن عملاء التجزئة والشركات من التداول بقدرات أكبر؛ إصدار بطاقات الائتمان الفوري من الفروع؛ التكامل المباشر مع شركات الصرافة لأتمتة التحويلات؛ تمكين التوقيع الرقمي من خلال نوافذ الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI من فرع SIDI؛ ترقية نظام التسويات (KECCS) وتحسيناته لمعالجة الشيكات؛ تمكين خدمة ومض (WAMD) للتحويلات الفورية من خلال شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المشتركة (Knet)؛ ترقية SAP Business Objects لتعزيز قدرات إعداد التقارير؛ تحسين خدمات تحويل الأموال عبر الإنترنت وتمكين توفير Google Pay داخل التطبيق.

البنية التحتية

قامت مجموعة تكنولوجيا المعلومات بتوسيع استثماراتها في المنصات التكنولوجية (containerized platforms)، والبنية التحتية المرنة التي تحقق توافراً واستمرارية عالية لتكنولوجيا المعلومات.

كما توسعت المجموعة في استخدامات الحوسبة السحابية مثل استخدام المنصات كخدمة (PaaS) والبرمجيات كخدمة (SaaS). وواصلت المجموعة رحلتها نحو بناء البنية التحتية المتقاربة الفائقة (Hyper-Converged Infrastructure)، بالإضافة إلى تحسينات أداء الشبكات.

الدعم الفني

خلال عام 2024، نجحت مجموعة تكنولوجيا المعلومات في تحديث جميع أجهزة الكمبيوتر من Windows 10 إلى Windows 11.

التميز التشغيلي لتكنولوجيا المعلومات

حققت إدارة دعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات نجاحاً ملحوظاً في تحسين وصيانة تطبيقات البرامج المهمة للبنك.

خلال عام 2024، حققت الإدارة نسبة توافر النظام الأساسي بنسبة 99,99%، مع انخفاض عدد الحوادث المتراكمة إلى أقل من 1%.

من خلال استكشاف الأخطاء وإصلاحها الدقيق، وتبني المبادرات الفعالة، وحل الحوادث بكفاءة، تمكن الفريق من تقليل وقت التوقف بشكل كبير، مما يضمن عمليات سلسلة للبنك ويعزز رضا العملاء بشكل عام.

ويتجلى تفاني الفريق في التحسين المستمر في التنفيذ الناجح لعمليات الدعم المبسطة، مما يؤدي إلى تحسين أوقات الاستجابة وزيادة موثوقية الأنظمة.

بالإضافة إلى ذلك، لعب الدعم دوراً محورياً في دعم تبني التقنيات المبتكرة، والمساهمة في التحول الرقمي للبنك، وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية متقدمة تقنياً في الكويت.

إن التزام الفريق بالتميز لم ي حافظ على استقرار التطبيقات المصرفية الأساسية فحسب، بل عزز موقع بنك وربة أيضاً كمؤسسة مصرفية رائدة في المشهد المتطور باستمرار لتكنولوجيا المعلومات في القطاع المالي.

كما نجح الفريق في تنفيذ إعداد مركز اتصال Sidi، بالإضافة إلى تحسينات الرسائل القصيرة مما أدى إلى تحسين التكلفة.

حوكمة تكنولوجيا المعلومات

لقد قدمت مجموعة تكنولوجيا المعلومات ضماناً خارجياً وداخلياً من خلال التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان الامتثال لشهادات الجهات الخارجية والمتطلبات التنظيمية. ويشمل ذلك الالتزام بمراجعة الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية المستقلة لـ CBK وCSF، والتفتيش الميداني بواسطة بنك الكويت المركزي دون أي انتهاكات أو ملاحظات جسيمة.

من خلال التأكيد على تفوية واستدامة حوكمة تكنولوجيا المعلومات الشاملة، تسعى المجموعة إلى تحسين كفاءة وتطور خدمات تكنولوجيا الأعمال.

الأمن السيبراني

تعمل إدارة الأمن السيبراني واستمرارية الخدمة على مدار الساعة لضمان بيئة آمنة من خلال التنفيذ الناجح لأنظمة الأمن السيبراني المتقدمة، والاستفادة بشكل مستمر لمعالجة تهديدات الأمن السيبراني بشكل استباقي.

خلال عام 2024، لم يواجه بنك وربة أي خرق للبيانات أو انتهاكات للخصوصية ناتجة عن ضوابط مفقودة أو تهديدات داخلية أو أي هجمات خارجية.

وعلاوة على ذلك، يتم إجراء تقييم ذاتي واختبار لاستمرارية الخدمة وتوافرها بانتظام لضمان فاعلية واستباقية الإجراءات الوقائية.

ونظراً لإيماننا برأس المال البشري، فقد استثمر البنك في برامج التنمية البشرية المستمرة في ما يتعلق بتطوير فريق الأمن السيبراني من خلال برامج الشهادات المتقدمة التي يقدمها البنك.

فقد واصل بنك وربة دعمه لتطوير وتعلم فريق الأمن السيبراني من خلال إضافة المزيد من برامج الشهادات المهنية المعترف بها بما فيها برامج شهادات CISSP وGI- و ISO27001:2022 Lead Auditor وCISM وGI- و GIAC-GX-IH وGIAC-GSEC وAC-GFACT وAC-GX-PT وCOBIT 2019 والعديد من الشهادات الفنية الأخرى.

كما ساهم بنك وربة بالشراكة مع بنك الكويت المركزي في برنامج القيادة في مجال الأمن السيبراني لعام 2024 مع أحد المتخصصين في الأمن السيبراني.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم برنامج التوعية بالأمن السيبراني لجميع الموظفين لتعزيز العامل البشري في مواجهة الهجمات السيبرانية.

واستمر البنك، بصفته خاضعاً لرقابة بنك الكويت المركزي، بتنفيذ نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) بفاعلية والذي يلبي متطلبات معيار ISO 27001:2022.

وقد عمل البنك على الامتثال للنسخة المحدثة من PCI-DSS v4.0.1.

كما يدير البنك عمليات SWIFT الخاصة به بما يتوافق مع متطلبات SWIFT CSP المطلوبة مع الامتثال لها.

المجموعة الرقمية

منذ تأسيسها في عام 2020، كانت "المجموعة الرقمية" في بنك وربة في طليعة الابتكار الرقمي والتحول التكنولوجي، متماشية مع الأهداف الاستراتيجية للبنك ولوائح بنك الكويت المركزي. تتكون المجموعة من ثلاث ركائز أساسية:

1. **إدارة التحول الرقمي:** تركز على تبني أحدث التقنيات لتعزيز العمليات التشغيلية وزيادة الكفاءة المؤسسية.
2. **المصنع الرقمي (الوتين):** مركز إبداعي لتطوير حلول رقمية موجهة للعملاء من خلال فرق عمل تعاونية تعتمد على منهجية "Agile".
3. **إدارة تطوير الأعمال:** تعمل على تحسين العمليات الداخلية ودعم اتخاذ القرار من خلال تحليلات مدعومة بالذكاء الاصطناعي وسير عمل مبسط.

من أبرز إنجازات إدارة تطوير الأعمال في عام 2024، إعادة تصميم وتطوير حساب "SiDi". لقد ساهم هذا المشروع في توسيع نطاق الشمول المالي وتحسين تجربة العملاء من خلال ميزات مبتكرة مثل اللوحات المخصصة، تبسيط العمليات، والتعاون الاستراتيجي. ومن خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتحليلات المستندة إلى البيانات، تم تعزيز مكانة حساب "SiDi" كمنتج رئيسي، مما يرسخ التزام بنك وربة بالتميز التشغيلي والابتكار الرقمي.

المصنع الرقمي

مصنع الابتكار الرقمي "الوتين" هو المركز المتخصص في تطوير منصة الهواتف الذكية للبنك، ويضم فريقاً من مالكي المنتجات، والمطورين، والمصممين، ومديري المشاريع، والخبراء الاستراتيجيين.

يعمل هذا الفريق المتكامل على ابتكار ميزات وخدمات جديدة تركز على العملاء في كل تجربة رقمية.

ينقسم المصنع إلى "فرق" متخصصة تركز على مجالات رئيسية مثل تمويل المستهلك، وبرامج الولاء، وتحسين النظام الأساسي، والتكامل مع شركات الطرف الثالث.

تستخدم هذه الفرق منهجية "Agile" لتطوير البرمجيات بكفاءة وإدارة المبادرات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يضم المصنع فريق "درع الوتين" الذي يتولى متابعة وإدارة جميع مشكلات العملاء والاقتراحات المتعلقة بتطبيقات الهواتف الذكية لبنك وربة.

إدارة التحول الرقمي

تلتزم إدارة التحول الرقمي في بنك وربة بتوظيف التقنيات المبتكرة لإعادة تعريف العمليات التشغيلية وتعزيز القدرات الرقمية للبنك. تركز هذه الإدارة على تحديد واعتماد التطورات التكنولوجية التي تعزز الوجود الرقمي للبنك، وتبسط الكفاءة التشغيلية، وتعزز التعاون الداخلي السلس بين الإدارات.

تتألف الإدارة من قسمين رئيسيين:

1. **الابتكار والشراكات:** يهدف إلى استكشاف التقنيات الناشئة لدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

2. **مكتب برنامج التحول:** يضمن التنفيذ الفعال لهذه المبادرات لتحقيق نتائج ملموسة.

معاً، تسهم هذه الأقسام في قيادة تطور البنك الرقمي بما يتماشى مع استراتيجيته الشاملة ورؤيته طويلة المدى.

إدارة تطوير الأعمال

حققت إدارة تطوير الأعمال، بقيادة وحدة نظم المعلومات والأبحاث، تقدماً ملحوظاً في تعزيز القدرات التشغيلية الداخلية لبنك وربة ودعم عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي. كان من أبرز الإنجازات لهذا العام تنفيذ سير عمل فعال ساهم بشكل كبير في تحسين سرعة المعالجة، الدقة، والكفاءة العامة في تقديم الخدمات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير لوحات تحكم شاملة توفر رؤى قابلة للتنفيذ وتحليلات معمقة، مما مكن من اتباع نهج أكثر اعتماداً على البيانات في اتخاذ القرارات وتعميق فهمنا للاتجاهات والأنماط التشغيلية.

ومن الجدير بالذكر أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي للاستخدام الداخلي قد مكن الموظفين من إجراء تحليلات متقدمة للبيانات واستخلاص استنتاجات دقيقة، مما ساهم في وضع توقعات أكثر دقة لدعم التخطيط الاستراتيجي.

كان من الإنجازات البارزة في عام 2024 إعادة تصميم وتطوير حساب "SiDi"، بقيادة إدارة تطوير الأعمال. من خلال تبسيط سير العمل، وتعزيز التحليلات، وإجراء تحسينات استراتيجية، أصبح حساب "SiDi" منتجاً رئيسياً يعزز الشمول المالي ويرفع من تجربة العملاء. أدى دمج اللوحات المخصصة، الميزات المبتكرة، والشراكات القوية إلى تعزيز دور "SiDi" في النظام الرقمي لبنك وربة، مما يعكس التزام البنك بالابتكار الرقمي والتميز الذي يركز على العميل.

في عام 2024، أظهرت المجموعة الرقمية في بنك وربة رؤيتها الموحدة من خلال ابتكارات رائدة، وتحسينات تشغيلية، ومبادرات استراتيجية، مما عزز مكانة البنك الريادية في القطاع المصرفي الرقمي. تضمنت الإنجازات الرئيسية ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

3 الابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات	2 تعزيز الكفاءة التشغيلية	1 تعزيز تفاعل العملاء والابتكار الرقمي
<p>أ. الحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إطلاق مستشار "TheKey" مدعوم بالذكاء الاصطناعي لتقديم دعم مخصص ومساعدة فورية للعملاء. 2. تحسين المستشار "TheKey" من خلال إضافة قواعد ورسائل مخصصة لتعزيز تفاعل العملاء. 3. تقديم ميزة "TheKey"، وهي أداة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوفير رؤى مالية مخصصة وتوصيات دقيقة. <p>ب. نماذج التعلم الآلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تطوير نموذج لإدارة التمويل الشخصي يساعد العملاء على تحليل أنماط الإنفاق وتحسين التخطيط المالي. 2. إنشاء نموذج توقع للتحويلات المالية يحدد ويستهدف العملاء المحتملين لاستخدام خدمات التحويل، مما يعزز كفاءة التسويق. 	<p>أ. أتمتة سير العمل:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. أتمتة معالجة طلبات بطاقات الائتمان وتبسيط تدفقات العمل لإدارة الإجازات، الطلبات القانونية، وتتبع الامتثال، مما ساهم في تحسين الكفاءة والدقة. 2. تنفيذ تدفقات عمل متكاملة لدمج بيانات شركة التوصيل وتحسين العمليات المالية بين الإدارات، مما عزز تتبع البيانات والكفاءة التشغيلية. 3. إنشاء إطار عمل لمؤشرات المخاطر الرئيسية "KRI" لدعم إدارة المخاطر بشكل استباقي عبر الإدارات. <p>ب. تحسينات تشغيلية لحساب "SiDi":</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تسهيل تسليم البطاقات بكميات كبيرة للعملاء من الشركات، مما ساهم في تبسيط العمليات وتحسين الخدمة. 2. تركيب كشك خاص بالهيئة العامة للمعلومات المدنية "PAC" في فرع "SiDi" لتسهيل تسجيل العملاء وإتمام العمليات الإدارية بسهولة. 	<p>أ. الجولات الافتراضية 360°:</p> <p>شراكة مع تطبيق "Show-roomz" لتقديم جولات افتراضية للمركبات المختارة، مما عزز تفاعل العملاء وأبرز التكنولوجيا المبتكرة.</p> <p>ب. مبادرات Warba World:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Cyber quest: إطلاق تجربة WebAR لتعريف العملاء بالأمن السيبراني، مع أكثر من 31,000 جلسة وجوائز تشجيعية لتعزيز التفاعل. 2. Summer tour على تطبيق Fayez: تقديم تجربة تفاعلية عبر اللعب مع جوائز يومية وأسبوعية وجوائز كبرى، مما جذب أكثر من 5,000 جلسة. 3. Warba arcade على تطبيق Fayez: إدخال تجارب الواقع المعزز مع جوائز تشمل أكثر من 10,000 قسيمة خصم. 4. Career experience 2.0: استضافة تجربة مهنية تفاعلية باستخدام Apple Vision Pro لتسليط الضوء على مزايا موظفي البنك وتعزيز الابتكار. <p>ج. Mega3 expo: تسليط الضوء على تجربة الأمن السيبراني لـ Warba World، مما عزز حضور البنك في الفعاليات التقنية المتخصصة.</p>

4

الحملة والتواصل المجتمعي

أ. حملة شهر رمضان مع **Western Union**: شراكة مع Western Union لتعزيز التحويلات المالية خلال شهر رمضان من خلال تقديم حوافز وجوائز.

ب. حملة **Gold-rush**: زيادة التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بـ "SiDi" وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية.

ج. تفعيل المجتمعي:

1. تنظيم حملات بالتعاون مع السفارات، مما أسفر عن تسجيل أكثر من 300 عميل جديد.

2. الشراكة مع أحد التطبيقات الرائدة لتقديم عروض حصرية لحاملي حساب "SiDi".

3. إطلاق حملات رسائل قصيرة "SMS" تستهدف الأسر الكويتية لتسليط الضوء على فوائد حساب "SiDi".

5

النمو المالي والتوسع الاستراتيجي

أ. نمو الإيرادات:

1. تحقيق زيادة بنسبة 55% في الإيرادات لكل معاملة ومضاعفة الأرصدة الشهرية لحساب "SiDi"، مما يعكس زيادة ثقة العملاء وتفاعلهم مع الخدمة.

ب. التوسع في السوق:

1. توسيع خدمات "SiDi" لتشمل الحسابات لغير المقيمين، مما ساهم في توسيع قاعدة العملاء.

2. إجراء 48 زيارة للشركات لترويج حساب "SiDi" كحل مثالي لرواتب الموظفين.

6

البرامج الاستراتيجية والابتكار

أ. برنامج رواد للابتكار: شراكة مع مركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي "DIFC" لاستضافة برنامج إرشادي لمدة ستة أسابيع للطلاب الكويتيين في المملكة المتحدة، مما أسفر عن حلول مبتكرة تغذي خطط تطوير البنك.

ب. تطبيق "مصحفي" للقرآن الكريم:

إطلاق التطبيق خلال شهر رمضان لتلبية احتياجات العملاء الدينية.

ج. ميزة تداول الذهب: تمكين

التداول الفوري للذهب دون أي رسوم إضافية على التصنيع.

إنجازات المجموعة الرقمية في عام 2024

تعكس إنجازات المجموعة الرقمية في عام 2024 التزام بنك وربة الراسخ بالابتكار، والتعاون، والنمو الذي يركز على العملاء. من خلال دمج أحدث التقنيات، وتبسيط العمليات، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وضعت المجموعة أساساً قوية لتحقيق نجاح مستدام.

ومع انتقالنا إلى عام 2025، نحن متفائلون للغاية بتقديم المزيد من الابتكارات والمنتجات التي ستضيف قيمة كبيرة لبنك وربة وأصحاب المصلحة. تظل المجموعة الرقمية ملتزمة بدفع الحلول التحولية، مما يضمن استمرار قيادة البنك في المشهد المصرفي الرقمي الديناميكي والمتطور.

مجموعة العمليات

أكدت مجموعة العمليات مرة أخرى التزامها بالتميز في مجال العمليات ورضا العملاء، كما هو واضح من نيلها الجوائز المرموقة من جي بي مورغان (JP Morgan) للمعاملات المالية المباشرة بالدولار الأمريكي واليورو. حافظت مجموعة العمليات على مستويات الخدمة وتحقيق الأهداف بنسبة 99%، مما يعكس تركيزنا المستمر على رضا العملاء.

في إطار جهودنا للنمو المهني والالتزام التنظيمي، قامت المجموعة بالمشاركة في برامج تدريب الموظفين، وعمليات التعريف للموظفين الجدد لتعزيز فهمهم لعملياتنا وزيادة وعيهم بخدماتنا. إضافة إلى التدريب العملي للطلبة، مما ساهم في تعزيز مهارات الموظفين وتطوير خطط التعاقب الوظيفي بشكل شامل لتعزيز كفاءة الكوادر.

استمرت مجموعة العمليات هذا العام في التزامها بالابتكار والاستدامة من خلال تحقيق إنجازات جديدة. تم تطوير لوحة التحكم الخاصة بالسياسات والإجراءات ومشاركتها مع كافة إدارات البنك، مما أتاح الاطلاع على المستندات وتتبع حالتها بشكل لحظي ودقيق وفعال، وضمان تحديثها والامتثال لها في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت المجموعة بنجاح في مشروع تحسين السياسات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، حيث تم دمج المتطلبات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة في مستندات البنك، مما يعزز مكانة البنك في الاستدامة وإدارة المخاطر وفقاً للمعايير العالمية. وتم التعاون مع شركة لتقديم سلع صديقة للبيئة، بما يدعم أهداف البنك في تحقيق الاستدامة.

تم إصدار أول تقرير لحوكمة اللجان التنفيذية ومجموعات العمل، وتم تفعيل إطار الحوكمة بشكل عملي. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير معايير ومصفوفات الحوكمة الخاصة بلجان ومجموعات العمل التابعة للبنك.

يضمن هذا الإطار أن تتبع جميع اللجان والمجموعات داخل البنك ممارسات الحوكمة السليمة والامتثال للتشريعات ذات الصلة. كما يقدم الإطار إرشادات واضحة لتشكيل اللجان، تحديد الأدوار والمسؤوليات، عمليات اتخاذ القرارات، وهياكل التقارير. يعزز تنفيذ هذا الإطار التزام البنك بالامتثال ويعزز هيكله العام للحوكمة.

ركزت مجموعة العمليات على تعزيز الحوكمة والكفاءة التشغيلية من خلال سلسلة من المبادرات المترابطة. تم تنفيذ نظام رقابة داخلية يشمل استبيانات يومية للإدارات والوحدات، مما ساهم في تعزيز إدارة المخاطر والمهام وضمان الرقابة الدقيقة على العمليات.

وفي إطار تحسين تجربة العملاء ودقة العمليات، تم إطلاق منصة إلكترونية لتقديم طلبات الاعتمادات المستندية (LC)، مما أدى إلى تقليل أوقات المعالجة وتقليل الأخطاء اليدوية. كما تم تحسين لوحات التحكم الحالية لتوفير رؤى أعمق وتعزيز المراقبة على الأنشطة التشغيلية والاستراتيجية، مما ساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة تعتمد على البيانات.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز تقارير الأداء من خلال إضافة أدوات تحكم جديدة وآليات تحقق وأتمتة داخلية، لضمان الدقة والاتساق. وتم دعم هذه الجهود عبر رقمنة السجلات والسجلات اليومية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة لتحسين العمليات وقياس أداء الموظفين ودفع التحسين المستمر على كافة المستويات التشغيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق نظام عقود التسهيلات المركزية للمرابحة والإجارة لتعزيز الرقابة التعاقدية. وشاركت مجموعة العمليات في المساهمة في إطلاق خدمة ومض بنجاح لتعزيز الخدمات المقدمة للعملاء.

تمت أتمتة عملية إعداد تقارير التدفقات النقدية لتحسين الدقة وتقليل وقت المعالجة وتعزيز مراقبة الشؤون المالية.



J.P.Morgan

الجوائز المرموقة
من جي بي مورغان
(JP Morgan)
للمعاملات المالية
المباشرة بالدولار
الأمريكي واليورو

99%

مستويات الخدمة
وتحقيق الأهداف

إصدار أول
تقرير لحوكمة
اللجان التنفيذية
ومجموعات العمل

إطلاق خدمة
"ومض" بنجاح

ISO 9001:2015

تحقيق التحقيق
الرقابي بنجاح من
دون أي مخالفات

وتم تمديد خدمات الدفع الإلكتروني بما يتماشى مع توجيهات بنك الكويت المركزي، لتعزيز تجربة العملاء وضمان الامتثال الرقابي. كما تم تنفيذ نظام إدارة المحتوى OpenText لتحسين تنظيم الوثائق وسهولة الوصول إليها.

أنهت مجموعة العمليات أول تحقيق رقابي دوري لشهادة ISO 9001:2015، ونجحت في اجتيازه بدون أي مخالفات. يُعد هذا الإنجاز استمراراً لتفوق المجموعة في إدارة الجودة ودليلاً على التزامها بالحفاظ على أعلى معايير الكفاءة التشغيلية والامتثال، مما يعزز مكانة بنك وربة كمؤسسة رائدة في تقديم خدمات متميزة وفقاً للمعايير الدولية.

مجموعة الخزانة

حققت مجموعة الخزانة في بنك وربة أداءً مالياً قوياً من خلال الإدارة الاستراتيجية للسيولة والتمويل ومخاطر السوق، مع ضمان الامتثال الكامل للأطر التنظيمية الخاصة ببنك الكويت المركزي.

لعبت مجموعة الخزانة دوراً محورياً في الحفاظ على مركز مالي متوازن وقوي من خلال الإدارة النشطة لمخاطر أسعار الفائدة، وتضارب السيولة، وتركيزات التمويل.

ومن خلال التنبؤ المنضبط بالتدفقات النقدية وتخصيص الأصول بشكل استراتيجي، ضمنت المجموعة الامتثال مع الحفاظ على الربحية في ظل ظروف السوق المتقلبة.

عززت مجموعة الخزانة تكلفة الأموال في البنك من خلال تحسين مزيج التمويل، مما أتاح للبنك تحقيق أسعار تمويل تنافسية مع الامتثال لمتطلبات السيولة التي يفرضها بنك الكويت المركزي.

تماشياً مع استراتيجية الاستدامة لبنك وربة، قادت مجموعة الخزانة بنجاح إصدار أول صكوك مستدامة في الكويت، مما عزز مكانة البنك كرائد في سوق التمويل الإسلامي.

وجاء هذا الإصدار التاريخي متوافقاً مع معايير التمويل الإسلامي العالمية وإرشادات بنك الكويت المركزي ومبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، مما عزز مكانة بنك وربة كمبتكر في منتجات أسواق رأس المال المستدامة.

إصدار أول صكوك مستدامة في الكويت

كجزء من رؤية البنك للتحويل الرقمي، نفذت مجموعة الخزانة تحسينات كبيرة على منصتها الإلكترونية لتداول العملات الأجنبية، مما أتاح الوصول الفوري إلى سوق العملات الأجنبية، والتنفيذ الآلي للصفقات، وتعزيز إدارة السيولة.

ساهمت هذه التحسينات بشكل كبير في زيادة ربحية البنك وحصته في السوق، كما عززت المبادرة قدرات صانع السوق ومكنت بنك وربة من تقديم خدمات تداول العملات الأجنبية بشكل أسرع وأكثر شفافية وتنافسية لعملائه.

من خلال هذه المبادرات الاستراتيجية، نجحت مجموعة الخزانة في تحقيق التوازن بين الربحية وإدارة السيولة وتخفيف المخاطر مع الالتزام بالأطر التنظيمية الخاصة ببنك الكويت المركزي، مما عزز مكانة بنك وربة كمؤسسة مالية رائدة في الكويت والمنطقة.

المسؤولية الاجتماعية

واصل بنك وربة ترسيخ مكانته كإحدى أبرز المؤسسات المالية التي تلعب دوراً فعالاً في المجتمع، حيث استثمر في مبادرات متنوعة تتراوح ما بين الأنشطة التعليمية والبيئية والصحية إلى برامج الريادة وتمكين الشباب ودفع الابتكار والتحول الرقمي، مؤكداً من خلال هذه المبادرات التزامه بالتنمية المستدامة وبناء غدٍ أفضل لجميع شرائح المجتمع.

وتعتمد استراتيجية البنك للمسؤولية الاجتماعية على عدة ركائز تم تحديدها بهدف تحقيق مفهوم الاستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يسعى البنك عبرها إلى الاستثمار في برامج هادفة تحقق هذا دون غرض النظر عن الجانب الثقافي والأخلاقي الذي يلتزم به بنك وربة.

وتنبثق هذه الركائز من إيمانه بالاستثمار بالغد، وهو غدٍ متمثل بالشباب والتطور التكنولوجي اللذان لا شك أن لهما دوراً محورياً في دفع عجلة الاستدامة. ومن هذا المنطلق، تنوعت استثمارات البنك في البرامج الاجتماعية لتستهدف رئيسياً الركيزتين، إلى جانب البرامج البيئية والعائلية والدينية وغيرها التي يؤمن بأهميتها والتي تحقق التوازن الأمثل في الشأن الاجتماعي.

تمكين الشباب

لطالما ركّز بنك وربة على تمكين الشباب ودعم الابتكار التعليمي عبر مساهمته في مبادرات بارزة، أهمها إطلاقه "برنامج رواد" الذي أقامه هذا العام في نسخته الخامسة بالتعاون مع "مركز الابتكار" التابع لمركز دبي المالي العالمي (DIFC Innovation Hub) بهدف صقل مهارات الشباب الكويتي، وقام بتخريج نخبة من الطلاب المشاركين هذا العام في حفل قدّموا خلاله الابتكارات والحلول التي قاموا بتطويرها خلال فترة البرنامج استجابةً لاحتياجات المستقبل للقطاع المصرفي.

برنامج رواد

كما دعم البنك دوري المدارس والتعليم العالي لتشجيع الأنشطة الرياضية والتعليمية بين الطلاب، ورعى جمعية طلبة الطب الكويتية خلال زيارتهم للمستشفيات البريطانية للاطلاع على أحدث التطورات الطبية.

جمعية طلبة الطب الكويتية

إضافة إلى ذلك، يري البنك فعاليات نادي التسويق بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بهدف تشجيع الطلاب على الابتكار والريادة.

فعاليات نادي التسويق بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

الصحة والمجتمع

تُعَدّ الصحة والرفاهية في المجتمع وبيئة العمل من أولويات بنك وربة، حيث نظّم البنك فعالية "المكتب الصحي" بهدف توعية موظفيه بأهمية التغذية السليمة والمحافظة على الصحة الجسدية والنفسية في مكان العمل.

المكتب الصحي

رعى البنك فعاليات شهر التوعية بسرطان الثدي بالتعاون مع مجموعة التمدين، حيث تم تسليط الضوء على أهمية الكشف المبكر في الوقاية والعلاج.

شهر التوعية بسرطان الثدي

في إطار تعزيز العطاء والمساهمة في تحسين الصحة المجتمعية، أطلق البنك حملة للتبرع بالدم، إلى جانب مبادرته "لأنك غالية علينا" التي خصصها لدعم موظفاته وتعزيز دورهن في بيئة العمل.

مبادرة لأنك غالية علينا

عقد البنك شراكة مع نادي ضباط الجيش لدعم الأنشطة الترفيهية والتوعوية التي تساهم في تعزيز الوعي المجتمعي.

نادي ضباط الجيش

دفع التطور الرقمي

في مجال دعم الإبداع التقني، استضاف البنك العقل المبتكر وراء جهاز Apple Vision Pro في خطوة تهدف إلى تعزيز الإبداع التكنولوجي في الكويت.

**استضافة مبتكر
Apple Vision Pro**

قام بنك وربة برعاية بطولة الكويت الوطنية للروبوتات، مما يعكس التزامه بتعزيز الابتكار الرقمي بين الشباب.

**بطولة الكويت
الوطنية للروبوتات**

قدم بنك وربة الرعاية البلاينية لفعالية Nexus التي تجمع الشركات المختصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار وتأتي كجزء من استراتيجية البنك لدعم رواد الأعمال وتحقيق التحوّل الرقمي في القطاع المصرفي.

**رعاية فعالية
Nexus**

التراثي والموروث والدين

احتفاءً بالثقافة والتراث الوطني، رعى بنك وربة مهرجان "عرب الدول" كراعٍ ماسي، مواصلاً التزامه بدعم المبادرات الثقافية ومسابقات الخيل العربي الأصيل في دولة الكويت.

**مهرجان
عرب الدولي**

كما واصل البنك دعمه لبودكاست "روايتهم" للعام الثاني على التوالي، بهدف تعزيز السرد القصصي الثقافي وإبراز الهوية الثقافية المحلية.

**بودكاست
روايتهم**

وفي إطار التزامه تجاه المجتمع وتعزيز الوعي العام، أطلق بنك وربة حملة توعوية لمكافحة آفة المخدرات بالتعاون مع وزارة الداخلية، حيث تم بث مقاطع فيديو توعوية عبر منصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة.

**مكافحة آفة
المخدرات**

بالإضافة إلى ذلك، رعى البنك مؤتمر "سكن" بالتعاون مع الجمعية الكويتية لتعزيز القيم، دعماً للاستقرار المجتمعي وتكريساً للقيم الإنسانية.

**مؤتمر
سكن**

كما حرص البنك على تقديم الدعم لزوار بيت الله الحرام من خلال توديعهم بهدايا تسهّل رحلتهم.

**دعم زوار
بيت الله
الحرام**

الحفاظ على البيئة

أبرم بنك وربة العديد من الشراكات الاستراتيجية التي تهدف إلى المساهمة في الحفاظ على البيئة وتعزيز جهوده لتقليل البصمة الكربونية عبر مبادرات مستدامة تهدف إلى دعم البيئة والمجتمع.

ففي إطار هذه الشراكات، وقع البنك شراكة استراتيجية مع المركز العلمي، أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، للتعاون في مجال المحافظة على البيئة والاستدامة وتعزيز الجهود المشتركة في هذا الصدد عبر شراكة ستمتد حتى نهاية عام 2025، إذ تهدف هذه الشراكة إلى إطلاق برامج ومبادرات بيئية تستهدف مختلف الفئات العمرية، وخاصة الشباب والأطفال، لزيادة الوعي بأهمية حماية البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي.

المركز العلمي

بادر "وربة" بتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن سفر الموظفين من خلال تعاونه مع "كلايمت بارترز".

كلايمت بارترز

نظم البنك فعالية توعوية بيئية بالتعاون مع مركز Dive 36 لرفع مستوى الوعي حول أهمية الحفاظ على البيئة.

مركز Dive 36

ضمن مبادرة "اشتله بالمجان"، قام البنك بتوزيع أكثر من 500 شتلة مورينغا لتشجيع الزراعة البيئية والمساهمة في دعم الممارسات الزراعية المستدامة.

مبادرة اشتله بالمجان

القدرة المؤسسية

ترتكز القدرة المؤسسية في بنك وربة على عدة عوامل أهمها الاستثمار البشري، وحرصنا الدائم على تحسين بيئة العمل وكل ما يتعلق بتجربة الموظفين، لإيماننا التام بأنه كلما زادت رفاهية الموظف سوف تزيد معها إنتاجيته. وينعكس هذا الحرص على أرض الواقع من خلال خطة عمل استراتيجية مدروسة تعمل عليها مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة طوال العام، حيث قامت المجموعة بالاستمرار بتنفيذ عدة مبادرات بالإضافة إلى إطلاق مبادرات جديدة تتمركز حول الموظفين ساهمت في رفع نسبة التوظيف في هذا العام إلى 84.87% بمقدار زيادة 3.07% مقارنة بعام 2023.

84.87%

نسبة التوظيف

وكذلك ارتفعت نسبة التوظيف في الإدارة التنفيذية بنسبة 9% مقارنة بعام 2023 مما يعكس التزام البنك بتعزيز الكفاءات الوطنية. ومن ضمن هذه النسبة يضم البنك عدد (3) نساء كويتيات يشغلن مناصب في الإدارة التنفيذية، وهو دليل واضح على جهود البنك في تمكين المرأة ودعم دورها القيادي.

3 نساء كويتيات

في الإدارة التنفيذية

فبعد النجاح الذي حققه مصرفنا في مبادرة "رعاية" منذ عام 2022 لدعم مواهب الموظفين الاحترافية، واصل البنك بهذه المبادرة حيث التحق عدد (10) موظفين ليكونوا سفراء البرنامج للعام 2024 في عدة مجالات منها الرياضة والفنون وكذلك الابتكار، حيث تنوعت سبل الدعم لتشمل عدة جوانب من شأنها تنمية مواهبهم وتسهيل عملية نجاحهم. ولم يقتصر الدعم على الجوانب المادية، بل شمل الجوانب الاجتماعية حيث أطلق البنك إجازة العمل التطوعي للموظفين التي تتيح لهم إمكانية المشاركة في خدمة المجتمع سواء داخل الكويت أو خارجها. وتعتبر إجازة العمل التطوعي

10 موظفين

كسفراء لبرنامج رعاية

إطلاق إجازة العمل
التطوعي الأولى من
نوعها للموظفين
في الكويت

17

موظفاً تم تسجيلهم
في برنامج "الطموح"



جائزة أفضل
مشروع تحول
رقمي لإدارة
الموارد البشرية

جائزة أكثر البنوك
استقطاباً للراغبين
في العمل

جائزة أفضل تجربة
للموظفين

+250%
زيادة بعدد
المتدربين
المسجلين

نقطتان

رفع معدل الصحة
المؤسسية

+3,548
طلبات
للمتقدمين

الأولى من نوعها على مستوى دولة الكويت.

بالإضافة إلى برنامج "رعاية"، قام مصرفنا بطرح مبادرة فريدة من نوعها بعنوان "الطموح" ليكون هذا البرنامج فرصة لكل موظف يود الحصول على أي شهادة مهنية عالمية بعد أوقات عمله في أي مجال يختاره، حيث يقوم البنك بدعمه مادياً بشكل كامل بالإضافة إلى إعطاء مكافآت تشجيعية في حال الحصول على الشهادة ليؤكد البنك دوره الفعال في تشجيع التدريب المهني وخلق بيئة عمل تعليمية. وقد شهد البرنامج تسجيل عدد (17) موظفاً مشاركاً لعام 2024

كما شهد هذا العام تطوراً كبيراً في إدارة الموارد البشرية والذي أتى بعد إطلاق منصتها الجديدة منذ عام 2023، ومن الجدير بالذكر أن البنك قد حصل على جائزة أفضل مشروع تحول رقمي لإدارة الموارد البشرية، وجائزة أكثر البنوك استقطاباً للراغبين في العمل وجائزة أفضل تجربة للموظفين من مؤتمر HR Excellence عن طريق شركة North Star.

ويأتي هذا التطور في عام 2024 لعدة أسباب رئيسية منها:

1. تدشين نظام إدارة الأداء السنوي بطلته الجديدة في منصة إدارة الموارد البشرية والذي ساهم في إدارة الوقت لجميع المشاركين في عملية مراجعة الأهداف، تقييم الأداء ورفع مستوى الإنتاجية.

2. تدشين نظام إدارة التدريب في منصة إدارة الموارد البشرية حيث زاد عدد المتدربين المسجلين في معهد الدراسات المصرفية والدورات التابعة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي بمعدل تخطى 250% مقارنة بالعام السابق وساهم بشكل مباشر في تدريب أكثر من 70% من موارد البنك البشرية في عام 2024.

3. تدشين نظام استقطاب المواهب الذي أتاح لموظفي البنك الاطلاع على جميع الشواغر المتوفرة ومكثهم من الحصول على أولوية لشغل هذه الشواغر لتحقيق أهدافهم المهنية. ويتيح النظام نشر هذه الشواغر خارجياً لاستقطاب متقدمين جدد بطريقة ساهمت في تحقيق أهداف البنك.

4. تفعيل نظام "مشاركة الموظفين" بشكل كامل وهو جزء من منصة الموارد البشرية، والذي يتيح للجميع الاطلاع بكل ما هو جديد ومستحدث من أخبار الموظفين وإنجازاتهم على المستوى الشخصي وكذلك في ما يخص البنك من تعليمات وتقارير أداء عامة. كما يتيح إمكانية نشر الاستبيانات التي يشارك بها الموظفون للإدلاء بأرائهم وتوصياتهم، وساهمت هذه المشاركات بشكل مباشر في تطوير سياسة الموارد البشرية وتطوير نظام الموارد البشرية.

ومن الجدير بالذكر أن نظام الموارد البشرية الجديد ساهم في أتمتة جزء كبير من الخدمات والطلبات الخاصة بالموظفين، مما أتاح لهم الحصول على طلباتهم بشكل فوري، حيث أن هذه الخطوة كان لها أثر ملموس على توفير وقت وجهد الموظفين ورؤسائهم، وتأثير إيجابي واضح على معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ومن تبعات هذا التطوير أنه قد ساهم بشكل فعال في رفع معدل الصحة المؤسسية عدد (2) نقطة والذي تخطى هدف البنك السنوي.

كما واصل مصرفنا استقطاب الكفاءات الوطنية على مختلف المستويات الإدارية وذلك من خلال المشاركة في معارض التوظيف من أجل البحث عن الكفاءات من ذوي الخبرة حيث تخطى عدد الطلبات للمتقدمين 3,548.

ومن الجدير بالذكر أن البنك أتاح من خلال هذه المعارض فرصاً للتوظيف المباشر وكذلك إمكانية التسجيل للوظائف المتوفرة بنظام افتراضي (Virtual Reality) والذي أتاح للمتقدمين عيش تجربة تقديم استثنائية تعكس جهود البنك في التميز والإبداع، كما تم تنظيم العديد من ورش العمل للمتقدمين لتجهيزهم لسوق العمل.

ونظراً لأهمية الاستثمار في التعليم، أطلقنا هذا العام العديد من المبادرات التدريبية لتنمية مهارات الإدارة التنفيذية وكذلك الموظفين وأبنائهم وطلبة الجامعات، حيث شملت أهم هذه المبادرات التالي:

تدريب مكثف لأعضاء مجلس الإدارة

تقديم تدريب مكثف لأعضاء مجلس الإدارة يشمل جميع ما هو جديد في حوكمة الشركات بالإضافة إلى مواضيع أخرى بشكل مفصل لتشمل القيادة المستدامة، نبذة عن حال وتوجه الاقتصاد والسوق العالمي والمحلي، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا والابتكار وأخيراً المعايير الدولية العالمية لإدارة المخاطر والتمويل.

وذلك من أجل إبقائهم على اطلاع دائم بالتطور في هذه المجالات لمواجهة التوقعات العالمية والاتجاهات الاقتصادية والمستقبل مما سوف ينعكس على أداء مصرفنا والمساهمة في مبادرات التنمية المستدامة في المجتمع.

برنامج إعادة هيكلية تجربة العملاء

برنامج إعادة هيكلة تجربة العملاء ل يتيح للبنك والمشاركين في البرنامج فرصة تقديم خدمات ومنتجات استثنائية عن طريق تحليل احتياجات العملاء وتسهيل وصولهم لها.

حيث شمل تقديم توجيه الإدارة التنفيذية وتدريب الموظفين المتخصصين في ورش عمل تفاعلية وكذلك نشر الثقافة بين جميع موظفي البنك.

برنامج توجيه إرشادي تنفيذي

تقديم برنامج توجيه إرشادي تنفيذي خاص طوال العام بمعدل 3 جلسات توجيهية لكل مدير تنفيذي والذي كانت معطياته تقييم التنفيذيين لبعضهم عن طريق 360 Feedback وكذلك تقييمهم من قبل مدراءهم المباشرين.

بعثات استكمال الدراسات العليا

كما شهد هذا العام زيادة في عدد مقاعد بعثات استكمال الدراسات العليا ضمن مبادرة "رواد" التعليمية بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ليكون العدد الإجمالي للمدعوين بشكل كامل 7 موظفين.

برنامج "رواد" في نسخته الخامسة

إطلاق برنامج "رواد" في نسخته الخامسة والذي يركز على صقل مهارات الشباب الكويتي حيث أقامه البنك في المملكة المتحدة بالتعاون مع "Innovation Hub" التابع لمركز دبي المالي العالمي وشارك فيه 18 طالباً كويتياً.

هذا البرنامج الفريد من نوعه يهدف إلى تمكين طلاب الجامعات بالمعرفة والإمكانيات التي يحتاجون إليها للابتكار والنجاح في حياتهم المهنية، كونهم أهم ركائز التنمية الشاملة، والعنصر الأبرز في الاستفادة التي تأتي ضمن أولويات بنك وربة.

أطلق البنك في عام 2024 برنامج التدريب الميداني بطه الجديدة، الذي ضم مشاركة أكثر من (30) طالباً كويتياً واستمر لمدة شهرين، حيث أتاح للمشاركين فرصة التعرف على آليات عمل البنوك والإدارات المختلفة. ومن الجدير بالذكر أن البنك قام بتوظيف عدد (4) من خريجي البرنامج، مما يعكس نجاحه في تأهيل الكفاءات الوطنية.

برنامج التدريب الميداني

تدشين نظام تدريبي متكامل بالتعاون مع شركة Control Case في إدارة أمن المعلومات لجميع الموظفين العاملين والذين لديهم تأثير مباشر في مخاطر نظم وأمن المعلومات ليشمل ميرمجي البنك ومهندسي الشبكات وقواعد البيانات وموظفي أمن المعلومات وغيرهم والذي لعب دوراً كبيراً في تعزيز سرية المعلومات ورفع مستوى أمن معلومات العملاء، حيث حاز البنك بهذا البرنامج على شهادة الجودة ISO 27001:2023 للعام الثاني على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن بنك وربة كان أول بنك كويتي حائز على هذه الشهادة في عام 2023.

تدشين نظام تدريبي متكامل

لم يقتصر البنك على الاستثمار في موظفيه وطلاب الجامعات فقط، بل وشع جهوده ليشمل برنامجاً ميدانياً مخصصاً لأبناء الموظفين بالتعاون مع الجامعة الأسترالية، حيث أتاح لأبناء الموظفين تعلم أساسيات البرمجة بهدف تطوير إمكانياتهم وتجهيزهم لمتطلبات العمل الرقمية بشكل مميز.

برنامج ميداني مخصص لأبناء الموظفين

**"يعتبر بنك وربة من البنوك الرائدة
بالاهتمام في مواردها البشرية وكذلك
المسؤولية المجتمعية والحوكمة وذلك
لسعيه الدائم في تقديم حلول مبتكرة
وفريدة في هذه المجالات."**

التطلعات المستقبلية



اقتصاد الكويت:

نتيجةً للتباطؤ المستمر في نمو الإنفاق الاستهلاكي، لقد قمنا بخفض توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت لعام 2025 بمقدار 0.3 نقطة مئوية إلى 1.7%. ومع ذلك، نظراً للتحسن المستمر في بيئة الأعمال والائتمان، فإننا لا نزال إيجابيين نسبياً بشأن توقعات القطاع غير النفطي ونتوقع مزيداً من التوسع بنسبة 3.6% في عام 2025. وسينكمش القطاع النفطي - الذي يمثل حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي - بنسبة 0.4% إجمالاً هذا العام حيث نتوقع أن تُمدد منظمة أوبك+ تخفيضات الإنتاج الطوعية حتى الربع الثالث من عام 2025. وقد دفعتنا الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط إلى تعديل توقعاتنا للربع الأول من عام 2025 صعوداً إلى 78.3 دولاراً للبرميل، على الرغم من أننا نتوقع انخفاض الأسعار تدريجياً خلال العام، بمتوسط 76.3 دولاراً للبرميل لعام 2025. على المدى المتوسط، تهدف الكويت إلى زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2035. وفازت شركة ADES / أديس السعودية بسنة مشاريع حفر من المقرر أن تبدأ العام المقبل كجزء من خطة التوسع. هذا بالإضافة إلى اكتشاف الكويت لبئرين نفطيين جديدين في النوخدة والجليعة، وتقدر احتياطياتها المُجمعة بنحو 4.15 مليار برميل من النفط المكافئ.

لقد ألقى الجمود السياسي في الكويت بثقله على النشاط بشكل مستمر، مما أضرّ بالتقدم في الإصلاحات الاقتصادية. فبعد يومين من حل البرلمان، اختار أمير الكويت الشيخ مشعل 13 عضواً جديداً في مجلس الوزراء. وقد شهدنا مؤخراً تغييرات وزارية في قطاعات رئيسية مثل المالية والتجارة. فأضافت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى التأخيرات في الإصلاحات المالية، وقوانين الديون، والتنوع، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتتضمن ميزانية السنة المالية 2025/2024 الحالية نفقات رأسمالية حيث تركز الكويت على الإصلاح الهيكلي. وقدّرت الحكومة عجزاً مالياً قدره 19.15 مليار دولار أمريكي، وتشكل الأجور والإعانات نحو 80% من الميزانية.

ووضعت الحكومة خطتها للتنمية طويلة الأجل بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035، والتي تغطي قضايا مثل الإصلاح السياسي، والمشاريع الإسكانية، والتوظيف. كما تم تقديم خطة مدتها أربع سنوات إلى البرلمان لمعالجة قضايا مثل الوصول إلى سوق الدين الدولية وتنمية رأس المال البشري. بالإضافة إلى ذلك، خصص بيان الميزانية الجديدة لعام 2024-2025 36 مشروعاً بإجمالي كبير قدره 1.4 مليار دولار أمريكي، حيث تم توجيه الميزانية نحو تطوير القطاع الخاص. وإذا تم تنفيذ هذه الإجراءات، فإنها ستساهم في تحسين الوصول إلى التمويل وتعزيز الإنتاجية، مما سيؤدي إلى تقوية الناتج بشكل مستدام.

ونتوقع أن تنكمش الأنشطة النفطية بنسبة 0.4% على أساس سنوي هذا العام. ونعتقد أن منظمة أوبك+ ستقوم بتمديد تخفيضات الإنتاج إلى الربع الثالث من هذا العام، الأمر الذي سيتطلب من الكويت تخفيض إنتاجها النفطي بمقدار 135 ألف برميل يومياً. ونرجّح أن يبلغ متوسط سعر خام برنت



الاقتصاد العالمي:

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، يرّجّح أن يبلغ النمو العالمي 3.3% في عامي 2025 و2026، أي أقل من المتوسط التاريخي الذي بلغ 3.7% (في الفترة من 2000-2019). ويظل التنبؤ لعام 2025 دون تغيير يُذكر عما جاء في عدد أكتوبر 2024 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وهو ما يرجع في الأساس إلى رفع التوقعات في الولايات المتحدة الذي يوازن تخفيض التوقعات في الاقتصادات الكبرى الأخرى. ويُتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى 4.2% في عام 2025 وإلى 3.5% في عام 2026، وعودته إلى التقارب من الهدف في الاقتصادات المتقدمة في وقت أقرب مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وتميل المخاطر متوسطة المدى التي تحيط بالسيناريو الأساسي نحو التطورات المعاكسة، في حين تتسم الآفاق قصيرة المدى بمخاطر متباعدة. ومن شأن احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة أن ترفع النمو القوي بالفعل في الولايات المتحدة على المدى القصير، بينما تميل المخاطر في البلدان الأخرى نحو التطورات السلبية في ظل زيادة عدم اليقين بشأن السياسات. وإذا تمخضت السياسات عن تعطيل العملية الجارية لتخفيض معدل التضخم، فذلك من شأنه أن يعوق مسيرة التحول نحو تيسير السياسة النقدية، مع ما له من انعكاسات على استدامة أوضاع المالية العامة والاستقرار المالي. وتقتضي إدارة هذه المخاطر تركيز السياسات بدقة على توازن المفاضلات بين التضخم والنشاط العيني، وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية، وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط من خلال الإصلاحات الهيكلية المكثفة فضلاً عن تعزيز القواعد وأوامر التعاون متعددة الأطراف.



اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي:

يتضمن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا - أكتوبر 2024 (ME&CA) عدة افتراضات تشكل أساساً للتوقعات المطروحة. ويفترض التقرير استمرار السياسات التي وضعتها السلطات الوطنية، وأن يكون متوسط سعر النفط 81,29 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2024 و 72.84 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2025. كما يفترض أن يكون متوسط عائد الفائدة الاسمي لفترة ثلاثة أشهر على سندات الخزانة الأمريكية 5.4% في عام 2024 و 3.9% في عام 2025. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاعتبارات هي فرضيات عمل وليست توقعات دقيقة، حيث يسهم عدم اليقين المحيط بها في هامش الخطأ الكامن في التوقعات. وتمثل الأرقام والجداول لعامي 2024 و2025 توقعات للمستقبل، وما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن هذه التوقعات تستند إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى نهاية سبتمبر 2024.

حقق بنك وربة العديد من الإنجازات الهامة في عام 2024. وشملت هذه الإنجازات إطلاق شريحة جديدة للخدمات المصرفية للأفراد، وحملة إعادة إطلاق العلامة التجارية، وإحراز تقدم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) والاستثمار عبر إصدار صكوك مستدامة، بالإضافة إلى تحسينات رقمية كبيرة لتطبيقات الأفراد والشركات، والمشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وحصد جوائز تقديرية في المنطقة.

وفي إطار التزامنا بمحور استراتيجيتنا المتمثل في التركيز على العميل، قامت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بإطلاق حساب "Royal Banking" الجديد. ويقدم هذا الحساب خدمات خاصة مثل مدير علاقات مخصص، وخدمات الكونسيرج الفاخرة، وحلول تمويلية متنوعة بالإضافة لافتتاح خمسة فروع جديدة.

وقد وسع بنك وربة نطاق خدماته إلى شريحة الخدمات المصرفية الخاصة من خلال افتتاح أفرع جديدة تلبى احتياجات العملاء.

علاوة على ذلك، أطلق بنك وربة حملة إعادة إطلاق العلامة التجارية تحت شعار "لنملك الغد"، التي تركز على التفاؤل، والشمولية، والمسؤولية، والعمل نحو مستقبل أفضل.

ونجح بنك وربة في إطلاق أول صكوك مستدامة في الكويت بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وستخصص عائدات هذه الصكوك وفقاً لإطار التمويل المستدام الخاص ببنك وربة. وقد حظيت هذه الصكوك، التي تبلغ مدتها خمس سنوات، باهتمام عالمي كبير، حيث بلغ إجمالي العروض المقدمة 1.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب أربعة أضعاف حجم الإصدار.

وفي ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، شارك بنك وربة في معرض ميغا 3 التقني لرفع الوعي بمبادرة "لنكن على دراية" الصادرة عن بنك الكويت المركزي، باستخدام "عالم وربة" (Warba World: Cyber Quest). كما نظم البنك فعالية توعوية للحفاظ على البيئة بالتعاون مع مركز Dive 36 في مجمع الخيران مول بمناسبة يوم البيئة العالمي، لتثقيف الأجيال الشابة حول أهمية الاستدامة وحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك "عالم وربة: الجولة الصيفية" عبر تطبيق "فايز"، وهي لعبة ويب مبتكرة تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية مع توفير تجربة ترفيهية ممتعة للمستخدم.

من الجدير بالذكر أن بنك وربة حصل أيضاً على جائزة تقديرية من ماستركارد عن "أعلى نمو في تفعيل المحافظ الرقمية" Google Wallet و Apple Wallet.

**المصادر: بنك الكويت المركزي، أوكسفورد
إيكونوميكس، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.**

76.3 دولاراً للبرميل هذا العام و 73 دولاراً للبرميل في عام 2026، وهو ما يشكل سعراً أدنى بكثير من سعر التعادل المالي للكويت.

وقد ارتفع التضخم بشكل طفيف إلى 2.5% على أساس سنوي في ديسمبر من 2.36% في نوفمبر، مدفوعاً بارتفاع التضخم في فئة الأغذية والمشروبات. ولا تزال سلسلة التوريد والتوترات الإقليمية تشكل تحديات قائمة. ونرجح أن يبلغ متوسط التضخم 2.3% هذا العام و 2.4% في عام 2026.



القطاع المصرفي الكويتي:

نمت الأصول الإجمالية للبنوك المحلية بمقدار 3.60 مليار دينار كويتي (4.2%) لتصل إلى 90.01 مليار دينار كويتي في نهاية أكتوبر 2024، مقابل 86.41 مليار دينار كويتي في نهاية الشهر المماثل من السنة المنصرمة. وكان ذلك بشكل رئيسي نتيجة لارتفاع الأصول الأجنبية بمقدار 2.01 مليار دينار كويتي (8.3%) لتصل إلى 26.26 مليار دينار كويتي، والأصول الأخرى بمقدار 0.46 مليار دينار كويتي (16.5%) لتصل إلى 3.23 مليار دينار كويتي وارتفاع المطالبات على القطاع الخاص بمقدار 1.71 مليار دينار كويتي (3.8%) لتصل إلى 46.94 مليار دينار كويتي، إضافة إلى ارتفاع المطالبات على بنك الكويت المركزي بمقدار 0.07 مليار دينار كويتي (0.9%) لتصل إلى 7.33 مليار دينار كويتي.

وعلى صعيد آخر، انخفضت المطالبات على الحكومة والقروض للبنوك، والودائع بين البنوك المحلية، والمطالبات على المؤسسات العامة، والنقد (الأموال النقدية في خزائن البنوك المحلية) بنسبة 31.2% و 18.2% و 10.2% و 4.0% و 9.0% على التوالي.

وتمثل المطالبات على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لأصول البنوك المحلية، حيث شكلت هذه المطالبات 52.1% من إجمالي أصول البنوك المحلية في أكتوبر 2024 مقابل 52.3% في نهاية الشهر المماثل من السنة المنصرمة. وجاءت الأصول الأجنبية في المرتبة التالية، حيث شكلت 29.2% من إجمالي أصول البنوك المحلية في نهاية أكتوبر 2024، مقابل 28.1% في نهاية الشهر المماثل من السنة المنصرمة.

والجدير بالذكر أن الارتفاع في الأصول الأجنبية جاء نتيجة للارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والأصول الأخرى، والقروض الممنوحة للبنوك الأجنبية بنسبة 47.4%، 23.2%، 12.2%، و 1.9% على التوالي من جهة، وتراجع الودائع لدى البنوك الأجنبية بنسبة 33.3% من جهة أخرى.

وتشير البيانات إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المحلية بمقدار 2.33 مليار دينار كويتي (20.1%) ليصل إلى 13.91 مليار دينار كويتي في نهاية أكتوبر 2024، مقارنة بـ 11.58 مليار دينار كويتي في نهاية الشهر المماثل من السنة المنصرمة. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الأصول الأجنبية بمقدار 2.01 مليار دينار كويتي (8.3%) من جهة، وتراجع المطلوبات الأجنبية بمقدار 0.32 مليار دينار كويتي (2.5%) من جهة أخرى.

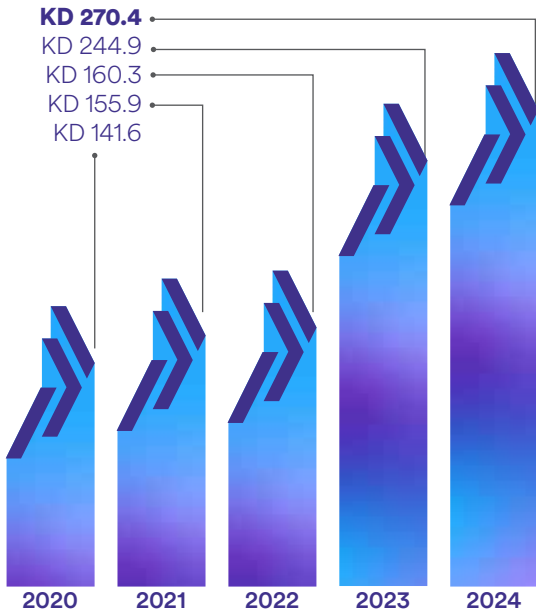
جوائز عام 2024

خدمة وأداء حائزان
على جوائز تقدير عالمية.



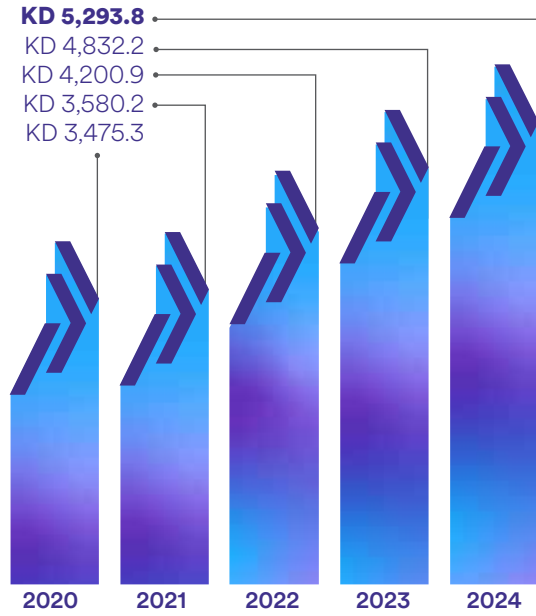


أبرز المؤشرات المالية



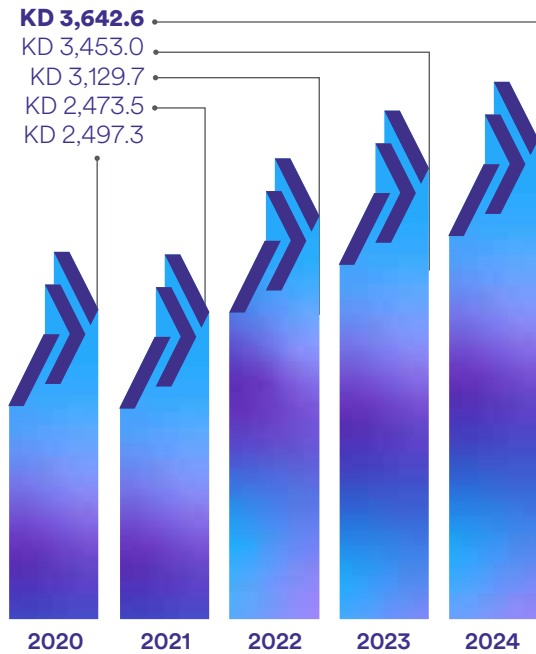
270.4 د.ك.

إجمالي الإيرادات (مليون دينار كويتي)



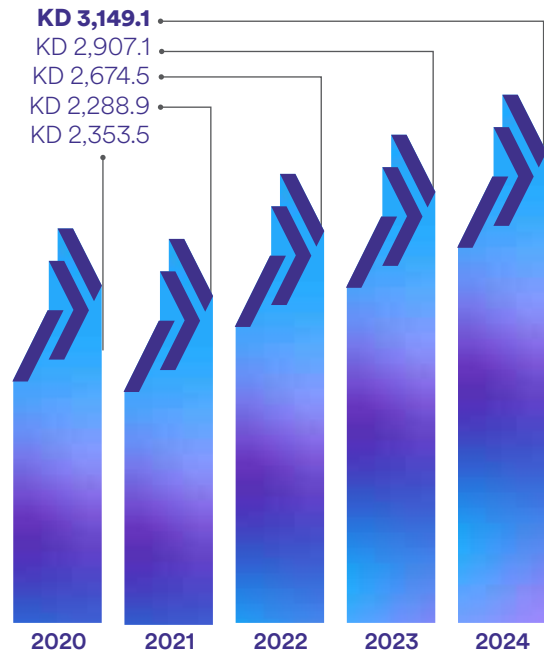
5,293.8 د.ك.

إجمالي الموجودات (مليون دينار كويتي)



3,642.6 د.ك.

تمويل العملاء (مليون دينار كويتي)



3,149.1 د.ك.

ودائع العملاء (مليون دينار كويتي)

مستقبل مزدهر
قائم على التوجيه
الحكيم.
لنملك الغد.

تقرير الحوكمة

49

الهيكل التنظيمي

48

المقدمة

56

اللجان المنبثقة
عن مجلس الإدارة
العضوية والمهام

50

مجلس الإدارة

61

الإدارة التنفيذية

59

لجان الإدارة
المهام والمسؤوليات

71

مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

70

سياسة التعويضات
(الأجور والمكافآت)

74

تقرير مراقب الحسابات
الخارجي عن كفاية
أنظمة الضبط والرقابة
الداخلية

72

وظيفة
الالتزام

76

تقرير المدقق
الشرعي الخارجي

تقرير الحوكمة

مقدمة

يحرص بنك وربة على تطبيق أفضل الممارسات السليمة في الحوكمة وذلك في إطار التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة للبنوك الكويتية في يونيو 2012، حيث قام البنك بالالتزام التام بما تضمنته تلك التعليمات من حيث إعداد النظم والهياكل التنظيمية والعمليات التي تحقق الانضباط المؤسسي.

فضلاً عن الالتزام التام بتطبيق المحاور الأساسية التسعة الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، حتى غدت الحوكمة جزءاً من ثقافة بنك وربة على كافة مستويات البنك.

كما صدر عن بنك الكويت المركزي تحديث لتعليمات قواعد ونظم الحوكمة للبنوك الكويتية في سبتمبر 2019، وقد تم استيفاء المتطلبات الجديدة الواردة في تلك التعليمات، حيث تم تعديل ميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه بما يعكس المتطلبات الجديدة، كما تم استيفاء باقي المتطلبات في ما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين ونحوها من المتطلبات الجديدة وفقاً لما تقضي به التعليمات ووفقاً للمهلة المحددة في هذا الشأن.

إنّ اتباع معايير ومبادئ حوكمة الشركات من شأنه التأكيد على أن بنك وربة لديه القدرة على موازنة ممارسة الأنشطة ذات المخاطر بشكل مناسب. علاوة على ذلك، يرى بنك وربة أن تطبيق معايير قوية للحوكمة من شأنه حماية مصالح كافة أصحاب المصالح الرئيسيين. كما يرى البنك أن اتباع مبادئ قوية لحوكمة الشركات من شأنه الحماية ضد كافة أشكال سوء الإدارة وأنشطة الاحتيال، فضلاً عن تعزيز المساءلة والشفافية لدى البنك.

ومما سبق عرضه فإن بنك وربة يفخر بوجود إطار حوكمة قوي وسليم ضمن الأطر التنظيمية والذي يساعد على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة السليمة.

المساهمون الرئيسيون في البنك (5% فما فوق)

نسبة المساهمة		الاسم
مباشر %	غير مباشر %	
15.9	0.939	الهيئة العامة للاستثمار
10.242	-	شركة مجموعة السابر القابضة
10	-	عبدالله صالح عبدالله الشلفان
-	8.06	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

مجلس الإدارة

دور ومسؤوليات مجلس الإدارة

استمر مجلس إدارة البنك في الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة التي نص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي وقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2012/6/20 التي تتمحور بشكل عام حول المحافظة على مصالح المودعين والمساهمين والدائنين والموظفين، والتحديثات التي تمت عليها والصادرة عن بنك الكويت المركزي في 2019/9/10.

وفي إطار امتثاله لتعليمات الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات المتعلقة بتعليمات الحوكمة ومعاييرها، وتحديث تلك السياسات بصفة دورية، والتأكد من وضعها موضع التنفيذ، كما تم اعتماد دليل الحوكمة والتأكد من إدراجه على موقع البنك الإلكتروني.

مجلس الإدارة هو المسؤول عن مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية الخاصة بالبنك والميزانية التقديرية ومقارنتها بالفعالية وتحديد أولويات العمل، كما يقوم المجلس بالإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجيات واعتماد السياسات المتعلقة بأوجه الأنشطة المختلفة.

كما يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مواطن تعرض البنك للمخاطر للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعة مدى كفاية وتوافر الأنظمة وبما يتفق مع كافة القوانين والقواعد المطبقة في البنك، وتأكيد توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك ويتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها، ويقوم المجلس بمراجعة السياسات والضوابط الرقابية متضمنة وظائف الرقابة الداخلية والإشرافية بشكل منتظم مع الإدارة التنفيذية بهدف تحديد مواطن الضعف والمخاطر لإدخال التحسينات عليها، والتحقق من أن وظائف الرقابة والإشراف يتم أدائها بشكل مرضٍ ويتوافر لها الدعم الوظيفي المطلوب وتمارس أداء مهامها بشكل فعال ومستقل.

البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2024

يولي بنك وربة أهمية قصوى للبرامج التدريبية التي تعطى لأعضاء مجلس الإدارة نظراً لأهمية هذه البرامج في تطوير المهارات القيادية.

حيث تم عقد برنامج تدريبي خلال شهر يونيو من عام 2024 وعلى مدى يومين متتاليين شمل عدة محاور رئيسية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر "حوكمة الشركات، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مكافحة الجرائم الإلكترونية، أمن المعلومات والأمن السيبراني، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ESG، الذكاء الاصطناعي في الأعمال والابتكار في تكنولوجيا المعلومات، مبادئ القيادة المستدامة، إدارة المخاطر المتقدمة وتحديثات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، وذلك بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال التدريب والتطوير، هذا بالإضافة إلى البرنامج التدريبي الشرعي عن "الصكوك" الذي تم تقديمه من قبل عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك بتاريخ 25 ديسمبر 2024.

أعضاء مجلس الإدارة للدورة الخامسة (2022-2024)

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ 30 مارس 2022 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

تم تشكيل مجلس إدارة البنك في دورته الخامسة (2022-2024) مكوناً من أحد عشر عضواً، من بينهم أربعة أعضاء مستقلين.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة سيائل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 وماجستير إدارة أعمال من جامعة ماسترخت لإدارة الأعمال عام 2006. شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة منذ عام 2019 ورئيس لمجلس إدارة البنك من مارس 2022 حتى تاريخه.

وهو عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت منذ مارس 2022. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة One Franchising Holding Company منذ شهر يوليو 2021، كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة امتيازات السابر للتجارة العامة والمقاولات من عام 2003 حتى يونيو 2021.

بدأ مسيرته المهنية في قطاع تمويل الشركات لدى بنك الكويت الوطني من عام 1998 حتى عام 2003. ساهم في رئاسة وعضوية عدد من الشركات المحلية والإقليمية والمؤسسات المالية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر شركة الداو للاستثمار، المجموعة المتحدة للوساطة في الأوراق المالية في مصر، شركة الرؤية للأوراق المالية في سلطنة عمان، وبنك FIMBank في مالطا.



السيد/ حمد مساعد السابر
رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الكويت عام 2000. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من عام 2019 ونائب رئيس مجلس الإدارة من مارس 2022 حتى تاريخه. التحق عام 2001 بوزارة المالية كموظف وباحث في إدارة نظم الشراء.

أسس بعدها شركة Health Company مع مجموعة من الشركاء حيث شغل منصب المدير العام لأكثر من عشر سنوات.

ثم أسس عام 2013 شركة Bond International Real Estate لتقديم الاستشارات والدراسات في الاستثمار والسوق العقاري المحلي والعالمية.



السيد/ بدر خالد الشلفان
نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصلة على بكالوريوس إدارة أعمال تخصص تسويق من الجامعة الأمريكية في الكويت عام 2008، وشهادة دبلوم عليا في التمويل العالمي من الجامعة الصينية في هونغ كونغ عام 2012.

كما حصلت على شهادة في الإدارة الاستراتيجية من جامعة جورج تاون عام 2021 وشهادة في أساسيات الإدارة من جامعة هارفارد عام 2022. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه ممثلة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. بدأت مسيرتها المهنية في البرنامج التدريبي التابع للهيئة العامة للاستثمار من عام 2008 حتى عام 2010.

ثم انضمت للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من عام 2010 حتى تاريخه حيث تدرجت في المناصب حتى شغلت منصب مدير الإدارة العقارية، كما تشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة Egycap Investments وشركة مدينة الكويت الطبية.



السيدة/ بسمه حامد الصانع
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 وماجستير في إدارة نظم المعلومات من نفس الجامعة عام 1999، كما حصل على دبلوم في عمليات أسواق المال من جامعة ريدنج (-University of Read- ing) في المملكة المتحدة، ومؤسسة أسواق المال العالمية (ICMA) عام 2017.

يشغل حالياً عدداً من المناصب الاستشارية مطلياً وإقليمياً، وهو عضو مستقل في مجلس إدارة شركة مسقط للمقاصة والإيداع التابعة لبورصة مسقط منذ فبراير 2022، بالإضافة إلى كونه عضواً مستقلاً في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022.

اكتسب خبرته المهنية من خلال العمل في عدد من الشركات القيادية في القطاع المالي وآخرها فترة عمله في الشركة الكويتية للمقاصة، والتي تقلد فيها منصب الرئيس التنفيذي للشركة في الفترة من عام 2018 حتى عام 2021. ساهم خلال الفترة السابقة في تطوير سوق المال الكويتي وترقية بورصة الكويت لسوق ناشئ على عدة مؤشرات عالمية مثل مورغان ستانلي (MSCI) وفوتسي راسل (FTSE RUSSELL)، حيث كان عضواً تنفيذياً في اللجنة الثلاثية لتطوير سوق المال الكويتي المشكلة من قبل هيئة أسواق المال، إضافة إلى ترؤسه لفريق التحول الاستراتيجي في الشركة.

وقد تبوأ خلال تلك الفترة أيضاً منصب نائب رئيس منظمة أفريقيا والشرق الأوسط لجهات الإيداع المركزي (AMEDA)، وعضوية مجلس إدارة اتحاد أسواق المال العربية (AFCM).



السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة
Bowling Green State University) في الولايات المتحدة
الأمريكية عام 1984.

عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه.
يملك خبرة واسعة في مجال التجارة تمتد لأكثر من 35 عاماً.

يشغل منذ العام 2016 منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس
التنفيذي لشركة مجموعة السايبر القابضة وهو الشريك المدير
في مجموعة شركات ناصر محمد السايبر.

كما يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة الداو القابضة. ساهم
في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية
أبرزها، على سبيل المثال لا الحصر، شركة كردت ون القابضة وشركة
Intel Consult، وهو عضو سابق في مجلس إدارة الشركة
الوطنية الدولية القابضة.



السيد/ مبارك ناصر السايبر
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس حقوق من جامعة الكويت عام
1999 وماجستير في قانون تمويل الشركات من جامعة
Westminster) في المملكة المتحدة عام 2009.

عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022
حتى تاريخه، كما يشغل عضوية نقابة المحامين الكويتية.

اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله منذ العام 1999 حتى
تاريخه في مكتب أحمد الرويح محامون ومستشارون قانونيون.



السيد/ محمد أحمد الرويح
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة كولورادو
عام 2002 وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة
DePaul) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008. عضو
في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2019 حتى تاريخه. بدأ
مسيرته العملية في شركة المدير الكويتي القابضة من عام
2003 حتى عام 2017، حيث شغل منصب نائب المدير العام
للمعاملات عام 2010، ثم تولى منصب المدير العام للشركة عام
2013. شغل في العام 2017 منصب الشريك التنفيذي لشركة
سما لإدارة المشاريع، ثم شغل منصب عضو مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري
من عام 2019 حتى عام 2022.

شارك في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات
المحلية والإقليمية أبرزها شركة أنوفست في البحرين، شركة
المدير الكويتي القابضة، شركة المدير الكويتي لإدارة المشاريع
العقارية، شركة المدير الكويتي لإنتاج الخرسانة الجاهزة، شركة
المدير الكويتي البحرين، شركة المدير الكويتي عمان، شركة
المدير الخليجي السعودية، شركة بيتك العقارية في المملكة
العربية السعودية، وشركة المساكن المتحدة العقارية في
الكويت والمملكة المتحدة.



السيد/ محمد حامد الشلفان
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة الكويت عام 2001.

عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2016 حتى تاريخه.

بدأ مسيرته المهنية في الهيئة العامة للاستثمار حيث يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار أول. ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، شركة البحر العربي المحدودة، شركة فرج المغرب العقارية، والشركة الوطنية للأوقست.

بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات.



السيد/ محمد رياض المطوع
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال - تخصص تمويل من جامعة الكويت عام 1985. عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2016 حتى تاريخه. اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله على مدى أكثر من 30 عاماً في الهيئة العامة للاستثمار، حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب مدير إدارة الخزنة منذ عام 2006 حتى عام 2024.

يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية. ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صندوق الأجيال القابضة، الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية، الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الشركة الكويتية العقارية القابضة، وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية.

كما شارك في العديد من الدورات النظرية والعملية مع أهم البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجالات إدارة المحافظ والاستثمار وأسواق المال.



السيد/ محمد عبد الرضا سليم
عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية ونظم من جامعة جنوبي كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982 وماجستير في بحوث العمليات من نفس الجامعة عام 1985. عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022 حتى تاريخه. التحق عام 1983 بمعهد الكويت للأبحاث العلمية في إدارة الاقتصاد التقني حتى عام 1985. ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار عام 1985 حيث شغل منصب نائب رئيس في إدارة المشاريع حتى عام 2001، ثم تولى بعدها منصب المدير العام لشركة بويان للبتروكيماويات من عام 2001 حتى عام 2018.

هذا وقد شغل رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك المحلية والإقليمية في مجالات التعليم والتكنولوجيا والصناعة أبرزها على سبيل المثال لا الحصر بنك برقان، شركة بويان للصناعات البلاستيكية، الشركة الكويتية للأوليفينات، شركة المشروعات السياحية، ومنصب رئيس مجلس أمناء جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

وكذلك كل من شركة نماء للكيماويات والشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم (كريستال) وشركة صناعة العزل العربية (عوازل) والشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد) في السعودية.



السيد/ محمد عبدالعزيز البحر
عضو مجلس الإدارة

حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1980، كما أكملت العديد من الدورات والبرامج المصرفية في كلية هارفارد للأعمال، وكلية هارفارد للإدارة الحكومية، وكلية نيويورك المالية، ومعهد الدراسات المصرفية. علاوة على ذلك، فهي عضو في الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الخريجين الكويتية وجمعية المصرفيين العرب في أمريكا الشمالية (ABANA). وهي مصرفية ذات خبرة تتمتع بثروة من المعارف والاتصالات الصناعية المكتسبة من أكثر من ثلاثة عقود من الخبرة المصرفية. عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022 حتى تاريخه. شريك إداري في شركة نوفوم لتقديم الاستشارات للأفراد ذوي الملاءة المالية والمؤسسات المالية مع مختلف الفرص الاستثمارية. شغلت منصب الرئيس التنفيذي في بنك أبوظبي الأول في الكويت من عام 2013 حتى عام 2018، قبل ذلك كانت المدير العام الأول لبنك برقان من عام 2009 حتى عام 2012 وكانت مسؤولة عن الخزينة والمؤسسات المالية وإدارة الاستثمار والخدمات المصرفية الخاصة.

قبل بنك برقان، عملت كأمنية خزانة/ مدير عام في البنك التجاري الكويتي حيث ترأست إدارة الخزانة من عام 2001 حتى عام 2006، ومن عام 1998 حتى عام 2001 عملت في بنك الخليج لتصل إلى منصب مساعد المدير العام في مجموعة الخزانة، في حين أمضت قبل ذلك 15 عاماً في البنك التجاري الكويتي للوصول إلى منصب مدير أول في دائرة الخزانة.



السيدة/ مي مهلهل المصيف
عضو مجلس الإدارة

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

العضوية والمهام

قام مجلس الإدارة بإنشاء خمس لجان على مستوى المجلس وفوضها بالمسؤوليات للتصرف نيابة عنه في أمور محددة، وتم إنشاء كل لجنة مختصة ضمن إطار مبادئ وقواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة.



لجنة التمويل والاستثمار

تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم وتطوير واقتراح موافقة مجلس الإدارة على كافة الموضوعات المتعلقة بعروض التمويل والاستثمار والرسوم والعمولات وأداء المحفظة التمويلية والاستثمارات والإجراءات القانونية المتخذة لطالبت تعثر العملاء، وتتمتع اللجنة بصلاحيات محددة في اعتماد قرارات التمويل والاستثمار، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ محمد عبدالرضا سليم	رئيس اللجنة
السيدة/ مي مهلهل المصف	نائب رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	عضو
السيدة/ بسمة حامد الصانع	عضو

لجنة التدقيق

تقوم اللجنة بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وكذلك القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية، هذا بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.

وتقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته، والقيام بدراسة توصية الإدارة التنفيذية بشأن تعيين وإنهاء عمل وتحديد أتعاب المدققين الخارجيين، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ محمد أحمد الرويح	رئيس اللجنة
السيد/ محمد رياض المطوع	نائب رئيس اللجنة
السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	عضو
السيد/ مبارك ناصر السامر	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

لجنة الحوكمة والالتزام

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك، وتأكيد التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة وتقديم تقارير لمجلس الإدارة حول ذلك ومراجعة تفاصيل المحتوى الذي ينشر في التقرير السنوي في ما يتعلق بالحوكمة، بالإضافة إلى المتابعة لضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ حمد مساعد السابر	رئيس اللجنة
السيد/ محمد عبدالرضا سليم	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد أحمد الرويح	عضو

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالموضوعات ذات العلاقة بالاستراتيجيات والقابلية للمخاطر المصاحبة لأنشطة التمويل والاستثمار، علاوة على دور اللجنة في تبيان وتطوير استراتيجية المخاطر لدى البنك والقابلية للمخاطر والتدابير الأخرى ذات الصلة كمراجعة تقارير مجموعة إدارة المخاطر وسياسات المخاطر والرقابة لدى البنك والتوصية باعتمادها من قبل المجلس، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ خلدون شاكر الطيببائي	رئيس اللجنة
السيد/ مبارك ناصر السابر	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ محمد رياض المطوع	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشحين لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من الفعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات ووافقها مع أهداف البنك، والتأكد من فاعلية ونزاهة سياسة وممارسات المكافآت بالبنك، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

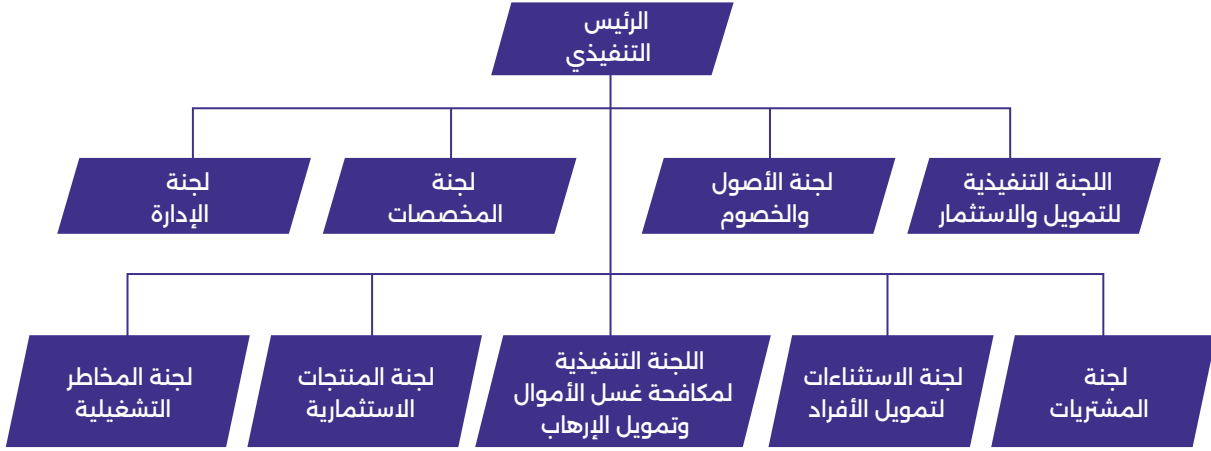
السيدة/ مي مهلهل المصف	رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	نائب رئيس اللجنة
السيدة/ بسمة حامد الصانع	عضو
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

حضور السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان خلال العام 2024:

الاسم	نوع العضوية	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والاستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والالتزام	لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد/ حمد مساعد الساير	رئيس مجلس الإدارة	11				5	
السيد/ بدر خالد الشلفان	نائب رئيس مجلس الإدارة	12	21				8
السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو	10	17				8
السيد/ خلدون شاكر الطيباني	عضو مستقل	12		11	15		
السيد/ مبارك ناصر الساير	عضو	9		8	12		
السيد/ محمد أحمد الروبح	عضو مستقل	11		11		5	
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو	12			15		8
السيد/ محمد رياض المطوع	عضو	12		10	15		
السيد/ محمد عبدالرضا سليم	عضو	9	18			5	
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو مستقل	11		11	15		7
السيدة/ مي مهلهل المصف	عضو مستقل	10	20				8
إجمالي عدد الاجتماعات خلال العام 2024							
		12	21	11	15	5	8

لجان الإدارة - المهام والمسؤوليات

اعتمد مجلس الإدارة إنشاء بعض اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية للقيام بمهام ومسؤوليات محددة لمساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك بكفاءة وفعالية. ويرأس السيد/ شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي للبنك، معظم هذه اللجان.



1. اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار

تعتبر اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار المسؤولة عن دراسة العروض المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وتقوم اللجنة بالموافقة على تلك العروض أو تحويلها إلى لجنة التمويل والاستثمار وفقاً للصلاحيات المعتمدة. وتعد اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراقبة ومراجعة محفظة البنك التمويلية والاستثمارية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الأداء السليم للأصول المالية والاستثمارية للبنك.

2. لجنة الأصول والخصوم

تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاءة رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسؤولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لكي تضمن نمواً في الأعمال مع الربحية بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية.

3. لجنة المخصصات

تعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن تحليل وتقييم كافة الانكشافات القائمة للتسهيلات التمويلية والاستثمارات المعتمدة وذلك لغرض تحديد وجود أو عدم وجود انخفاض في قيمة الانكشاف أو أي مؤشرات لعدم الانتظام، وتقوم اللجنة بمراجعة وضمان اتخاذ المخصصات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقبولة والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مفضولة بمراجعة شطب الديون وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ومجلس الإدارة.

4. لجنة الإدارة

تتولى لجنة الإدارة مسؤولية تطوير وتنفيذ رؤية واستراتيجية البنك، حيث يتم عقد اجتماعات شهرية منتظمة للجنة الإدارة بغرض التأكد من تحقق المعلومات إلى الإدارة التنفيذية للوصول إلى رؤية موحدة في شأن القرارات المؤثرة على أوضاع البنك بشكل عام. وتتضمن أعمال هذه اللجنة، على سبيل المثال لا الحصر، كافة الأمور الخاصة بخطط النشاط والسياسات والإجراءات وبرامج المنتجات والخدمات الجديدة والمشاريع الخاصة والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، كما أنها تضطلع وتتخذ القرارات بشأن كافة الموضوعات الأخرى التي لا تخضع لاختصاص أي لجنة محددة.

5. لجنة المشتريات

تأسست اللجنة لضمان سير عملية شراء كافة البضائع والخدمات والعقود والأعمال اللازمة لتشغيل البنك بشكل مناسب وفق أسلوب شفاف وفعال وفي الوقت المحدد مع مراعاة أفضل الممارسات في مجال المشتريات. وتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في الإشراف على هدف البنك الخاص بجلب المنتجات والخدمات التي تناسب الغرض المطلوب لأجله؛ وذلك في الوقت المناسب والمكان المطلوب ومقابل التكلفة الملائمة، وعلى نحو من شأنه موازنة المتطلبات المؤسسية العامة لترشيد الاستهلاك والشفافية والمساءلة، وللتأكد من القيام بهذا النشاط وفق أعلى المستويات الأخلاقية في التعامل العادل والمنصف مع الموردين الذين يوفرّون الخدمات والبضائع للبنك.

6. لجنة الاستثناءات لتمويل الأفراد

تأسست اللجنة بهدف مراجعة كافة معاملات التمويل الشخصي التي تحتاج إلى دراسة مستفيضة وإبداء الرأي بمدى جدوى اعتماد الاستثناءات المطلوبة واتخاذ القرار باعتمادها أو رفضها بناء على أسباب ودوافع اتتمانية محددة بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه على المدى الطويل ضمن معايير ومحددات مقبولة المخاطر.

7. اللجنة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام بنك وربة، تنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 28 أغسطس 2019، بإنشاء لجنة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ويتمثل دور اللجنة في اتخاذ القرار النهائي بشأن الحالات المشبوهة الواجب على مصرفنا الإبلاغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. وتضم اللجنة في عضويتها أربعة أعضاء برئاسة رئيس مجموعة العمليات وعضوية كل من مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمجموعة المصرفية للأفراد ومقرر اللجنة، وتقوم اللجنة بإعداد تقرير ربع سنوي بجميع المعاملات المشبوهة التي وافقت اللجنة على تحويلها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية ويقدم ضمن التقرير الذي يرسل إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر ومجلس الإدارة.

8. لجنة المنتجات الاستثمارية

لجنة المنتجات الاستثمارية هي المسؤولة عن تقديم وطرح وإدارة المنتجات والعروض والخدمات الاستثمارية المرخصة من قبل هيئة أسواق المال إلى عملاء البنك الحاليين والمحتملين وضمان تنفيذها وفقاً لاستراتيجية إدارة الأصول / الثروات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

9. لجنة المخاطر التشغيلية

لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) هي لجنة على مستوى إداري تم تشكيلها بغرض إدارة المخاطر بخلاف مخاطر السوق والسيولة والائتمان. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة لتقييم مراقبة البيئة الرقابية العامة للبنك والتوصية أو الموافقة على إجراءات للتقليل من المخاطر التي يكون تأثيرها (إذا تحققت) يفوق نزعة البنك للمخاطر، وتشمل المخاطر التي تديرها لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، ومخاطر مكافحة غسل الأموال، والمخاطر القانونية، ومخاطر الالتزام الرقابي ومخاطر الشريعة، كما تقوم اللجنة أعلاه بمراجعة ومراقبة خطط استمرارية الأعمال الخاصة بالبنك والتأكد من اتباع آلية إدارية لتطويرها والمحافظة عليها واختبارها.

الإدارة التنفيذية

الاسم	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
السيد/ شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	36	الكويت	ماجستير
السيد/ أنور بدر الغيث	نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة	27	الكويت	جامعي
السيد/ أحمد فيصل القطامي	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	23	الكويت	جامعي
السيد/ ثويني خالد الثويني	رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار	19	الكويت	جامعي
السيد/ حسام سليمان مصطفى	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي	32	الأردن	جامعي
السيد/ حمد فوزان الفوزان	رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	19	الكويت	ماجستير
السيد/ عبدالله محمود اللقاوي	رئيس مجموعة الخزانة	18	الكويت	ماجستير
السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار	رئيس المجموعة المصرفية للشركات	26	الكويت	جامعي
السيدة/ ليالي مصطفى الفهد	رئيس مجموعة العمليات	31	الكويت	ماجستير
الدكتور/ محمد بركات	رئيس مجموعة التسويق والاتصال المؤسسي	33	ألمانيا	دكتوراه
السيد/ محمد صبري عيسى	رئيس مجموعة الرقابة المالية	25	مصر	جامعي
السيدة/ معالي عبدالله الرشيد	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	23	الكويت	ماجستير
السيد/ ناصر ماهر المطوع	رئيس المجموعة الرقمية	17	الكويت	جامعي
السيدة/ نجاة محمد صالح	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	34	الكويت	جامعي
السيد/ وائل السعيد شوارب	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات	23	مصر	جامعي

نبذة عن الإدارة التنفيذية

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت.

لديه خبرة تزيد عن 36 عاماً في القطاع المصرفي والاستثمار، حيث بدأ مسيرته العملية في القطاع النفطي عام 1988 - 1999.

ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المالية والاستثمارية حيث شغل منصب مساعد المدير المالي في شركة المستثمر الدولي عام 1999.

ثم انتقل عام 2001 إلى بنك بيت التمويل الكويتي والذي تدرج به في العديد من المناصب والإدارات كان آخرها شغل منصب مدير عام البنوك الدولية عام 2012 ثم أسند إليه بالوكالة منصب رئيس الاستثمار عام 2013.

وفي مارس 2014 انتقل إلى بنك وربة ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزانة وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك منذ 2016 وحتى الآن.



السيد / شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت ولديه أكثر من 27 عاماً من الخبرة في القطاع المالي الحكومي والخاص.

بدأ مشواره المهني في عام 1997 كفاحص ضريبي بوزارة المالية، ثم التحق بعد ذلك ببيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتدرج وظيفياً حتى تم تعيينه كرئيس لعمليات العقار المحلي، وقد تم تعيينه بوظيفة مدير إدارة العمليات في عام 2005 لتتم ترقيته أخيراً ليصبح رئيس العمليات في عام 2011 حتى 2014 شاملة قطاع العمليات وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الموارد البشرية والخدمات.

كما شغل وظيفة الرئيس التنفيذي بالتكليف في عام 2014. وفي عام 2015، تولى منصب رئيس العمليات في مؤسسة الخليج للاستثمار. وفي عام 2016، التحق ببنك الكويت المركزي في منصب المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة.

ثم شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية وكذلك مدير إدارة العمليات الأجنبية بالوكالة. انضم الغيث إلى بنك وربة في عام 2020 ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة.

وقد اجتاز الغيث عدة برامج بنجاح منها برنامج تنمية المهارات القيادية من كلية هارفارد للأعمال في عام 2007، كما حصل على العديد من الشهادات المهنية، منها شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2012، وهو كذلك مراقب حسابات مرخص من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.



السيد / أنور بدر الغيث
نائب الرئيس التنفيذي
للخدمات المساندة والخزانة

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من جامعة ولاية بورتلاند، ولديه أكثر من 23 عاماً من الخبرة في القطاعات المصرفية والمالية. بدأ القطامي حياته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتقلد العديد من المناصب في القطاع المصرفي وقطاع التمويل - الخدمات المصرفية الخاصة.

في عام 2010، انضم القطامي إلى بنك بوبيان كمدير في إدارة الخدمات المصرفية الخاصة حتى أصبح رئيس إدارة الخدمات المصرفية الخاصة بالتكليف.

انضم إلى ديمة كابيتال للاستثمار في إدارة علاقات العملاء منذ يناير 2016 كنائب رئيس أول تلاه منصب نائب رئيس تنفيذي. التحق القطامي ببنك وربة في فبراير 2023 ليشغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد. كما شغل القطامي العديد من المناصب كعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات.



السيد / أحمد فيصل القطامي
رئيس المجموعة المصرفية للأفراد

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية. حضر العديد من برامج تطوير القيادات التنفيذية.

لديه أكثر من 19 عاماً خبرة في القطاع المصرفي والاستثماري منها 6 أعوام في شركة رساميل للهيكله المالية حيث شغل عدة مناصب آخرها نائب رئيس إدارة الهيكله والتحويل المالي. انضم الثويني إلى بنك وربة في يناير 2015 حيث يشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار.



السيد / ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك في أربد بالأردن عام 1989، كما أنه حاصل على شهادات مهنية باعتباره مدققاً معتمداً في عمليات الاحتيال CFE، ومراجعاً معتمداً للرقابة الداخلية CICA ومدقق حسابات مصرفية معتمداً CBA ومدقق نظم معلومات معتمداً CISA، وهو كذلك عضو في ISACA، IIA وACFE.

يتمتع مصطفى بخبرة تزيد عن 32 عاماً في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية التقليدية والتنظيمية والإسلامية بالإضافة إلى قطاع الاستثمارات في المنطقة. كما أنه على دراية معمقة بإدارة مخاطر الاحتيال والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية. بدأ حياته المهنية في عام 1989 كصراف في بنك الخليج وعمل بعدها في البنك المركزي الأردني قبل انتقاله إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث شغل العديد من المناصب الإدارية في بنك أبوظبي الوطني ومصرف أبوظبي الإسلامي قبل عودته إلى بنك الخليج في عام 2014 كمدير عام ورئيس التدقيق الداخلي.

انضم مصطفى بخبراته المعمقة إلى بنك وربة في يوليو عام 2022 كرئيس التدقيق الداخلي.



السيد / حسام سليمان مصطفى
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من إمبريال كوليدج لندن ودرجة البكالوريوس في علم المعلومات من جامعة أركنساس الأمريكية.

تمتد خدمة الفوزان إلى 19 عاماً في قيادة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والابتكار والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ. كما حصل الفوزان على دورات عديدة في القيادة والاستراتيجية من جامعة هارفارد ووارتون وبوث للأعمال، إضافة إلى أنه ممارس معتمد في مجال التكنولوجيا السحابية.

بدأ حياته المهنية في عام 2005 كمهندس مشاريع في شركة زين، وفي عام 2006 انتقل إلى القطاع المصرفي وذلك بالتحاقه ببنك بويان حيث تدرج وظيفياً في العديد من الإدارات فبدأ العمل كمهندس أنظمة في قسم النظم الأساسية وتمت ترقيته عدة مرات إلى أن أصبح مديراً تنفيذياً لإدارة الأنظمة في مجموعة تكنولوجيا المعلومات.

وبعد ذلك تم تعيينه كرئيس للابتكار والشراكات في عام 2019 إلى أن أصبح مساعد المدير العام في قطاع الابتكار والشراكات في أبريل 2020 مباشرة تحت الرئيس التنفيذي وشارك في عديد من الإنجازات، منها مشاركته في بناء بنك نومي الرقمي البريطاني التابع لبنك لندن والشرق الأوسط. انضم الفوزان إلى بنك وربة في مايو 2021 وحالياً يشغل منصب رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي التابع لرئيس مجلس الإدارة.



السيد / حمد فوزان الفوزان
رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت. يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الأصول والخصوم، الاستثمارات، ومبيعات الخزينة، بما في ذلك المنتجات المهيكلة والمشتقات المالية.

أكمل السيد اللنقاوي برنامج تطوير القيادة (PLD) من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، وحصل على شهادة إدارة الاستثمار (CIM) وبرنامج استراتيجيات الاستثمار وإدارة المحافظ المالية (ISPM) من كلية وارتنون بجامعة بنسلفانيا. كما يحمل شهادة التداول من جمعية الأسواق المالية (ACI).

بدأ مسيرته المهنية في عام 2006 في قطاع الخزينة، حيث شغل العديد من المناصب إلى أن تولى منصب المدير العام للخزينة في عام 2019. انضم السيد اللنقاوي إلى بنك وربة في يوليو 2022 كرئيس لمجموعة الخزينة.

يشمل نطاق مسؤولياته الإدارة الفعالة للسيولة لضمان تلبية الاحتياجات التشغيلية والاستراتيجية للبنك، كما يركز على تطوير وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتوظيف الأصول بما يحقق العوائد المستهدفة، وإدارة مراكز العملات الأجنبية ضمن إطار يوازن بين العائد والمخاطر، بما يشمل تخطيط التحوط الأمثل لحماية البنك من تقلبات الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يشرف على إدارة نسب السيولة الرقابية بما يضمن الامتثال للمتطلبات الرقابية، إلى جانب إدارة الأصول والخصوم لتحقيق التوازن بين التمويل وتوظيف الأصول. كما يعمل على توجيه سياسة البنك النقدية بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية وأهداف البنك الاستراتيجية، مع الحفاظ على توافقها مع تقلبات وتطورات السوق.



السيد / عبدالله محمود اللنقاوي
رئيس مجموعة الخزينة

حاصل على شهادة بكالوريوس الآداب والعلوم في الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 ولديه أكثر من 26 عاماً من الخبرة في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات، والتي بدأت في عام 1999 عندما انضم إلى بنك الكويت والشرق الأوسط حيث تدرج وظيفياً ليصبح مساعد مدير في 2003.

وفي عام 2005، انضم إلى شركة أعيان للإجارة والاستثمار كنائب للرئيس - الخزينة وتمويل الشركات، ثم انضم إلى بنك بوبيان كمدير أول في إدارة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2010.

انضم إلى بنك وربة في عام 2012 كمدير أول في المجموعة المصرفية للشركات حيث تدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للشركات في عام 2021.

كما أنه حاصل على شهادة في إدارة الائتمان من معهد الدراسات المصرفية (1999) وبرنامج شهادة القيادة والإدارة من جامعة وارتن (2022).



السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار
رئيس المجموعة المصرفية للشركات

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة العلوم الإسلامية العالمية ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية المفتوحة. لديها أكثر من 31 عاماً من الخبرة في مجال العمليات في القطاع المصرفي.

بدأت حياتها المهنية في عام 1993 مع بنك الكويت الوطني حيث تدرجت وظيفياً وصولاً إلى منصب مشرف أول تنفيذ اتتماني ومراقبة ضمان الجودة، ثم انتقلت في عام 2009 للعمل في بنك برقان كمدير عمليات الأصول والالتزامات وتقلدت العديد من المناصب حتى أصبحت رئيس العمليات المركزية، إضافة إلى عمليات الأصول والالتزامات وعمليات الائتمان في عام 2016.

انتقلت الفهد إلى بنك بوبيان في عام 2018 وشغلت منصب نائب المدير العام لمجموعة العمليات البنكية في عام 2022، كما ترأست لجنة العمليات لدى اتحاد المصارف خلال فترة 2013-2016. اجتازت الفهد دورة "الإدارة على نحو استراتيجي والقيادة بهدف تحقيق النتائج المرجوة" من كلية هارفارد للأعمال عام 2013، وبرنامج "المرأة والقيادة في مجال التجارة العالمية" بالتعاون مع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في عام 2019 وبرنامج التطوير القيادي للمرأة في أكسفورد عام 2020.

وحصلت على شهادة القيادة في "A World Transformed" من كلية هارفارد للأعمال عام 2022. انضمت الفهد إلى بنك وربة في أكتوبر 2022 لتصبح رئيس مجموعة العمليات.



السيدة/ ليالي مصطفى الفهد
رئيس مجموعة العمليات

دكتور محمد بركات حاصل على دكتوراه في الإدارة من إمبريال كوليدج لندن - المملكة المتحدة، بالإضافة إلى ماجستير العلوم ودبلوم إمبريال كوليدج (DIC)، ويتحدث الإنجليزية والعربية والإيطالية والألمانية والفرنسية بطلاقة.

يحمل دكتور محمد بركات خبرة تنفيذية تزيد عن 30 عاماً في أسواق عالمية وإقليمية، وله سجل حافل في قيادة خطط نمو الأعمال والتحوّل الاستراتيجي. قبل انضمامه إلى بنك وربة، حاضر بركات في جامعات في المملكة المتحدة في إدارة الأعمال. وقبل ذلك شغل عدة مناصب قيادية كمنصب رئيس إدارة التسويق بينك بويان، الرئيس التجاري التنفيذي لطيران فلاي ناس، رئيس إدارة التسويق بطيران الجزيرة، مدير تنفيذي بمجموعة الشايح للتجزئة، ومدير قطاع بشركة بروكتر آند جامبل في أوروبا.

تمتد خبراته في تطوير استراتيجيات التسويق وتنفيذها، وقيادة خطط نمو الأعمال، والتحوّل والابتكار الرقمي. كما له خبرة في تقديم الدورات في الإدارة والتسويق.



الدكتور/ محمد بركات
رئيس مجموعة التسويق
والاتصال المؤسسي

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس كما أنه حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد CPA من مجلس المحاسبة في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب دولي معتمد للقطاع العام ACCA Cert IPSAS.

بدأ حياته المهنية في عام 1999 كمحقق حسابات وعمل لدى البعض من أكبر شركات التدقيق والاستشارات الدولية لأكثر من 25 عاماً، حيث اكتسب خبرة واسعة في مجال التدقيق والرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتقلد مناصب مختلفة حتى شغل منصب مدير تحقيق تنفيذي مشارك في واحدة من أكبر شركات التدقيق والاستشارات في الشرق الأوسط.

انضم إلى بنك وربة في عام 2022 كرئيس لمجموعة الرقابة المالية.



السيد/ محمد صبري عيسى
رئيس مجموعة الرقابة المالية

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماستريخت للإدارة ودرجة البكالوريوس في الكيمياء العامة مع تخصص فرعي في نظم المعلومات الإدارية.

تمتد خبرة الرشيد إلى أكثر من 23 عاماً في مجال الموارد البشرية، حيث عملت في مختلف قطاعاته والتي تشمل المكافآت، إدارة المواهب والأداء، عمليات الموارد البشرية، والتطوير الوظيفي والمؤسسي.

وقد تدرجت الرشيد وظيفياً في بنك برقان منذ عام 2005 وذلك قبل انضمامها إلى بنك وربة، حيث شغلت عدة مناصب إدارية كان آخرها رئيس للموارد البشرية والتطوير.

التحقت الرشيد ببرنامج التعليم الخاص بالمدرء التنفيذيين في كلية هارفارد للأعمال، إضافة إلى عدة برامج تطوير أخرى، كما أنها حاصلة على شهادات احترافية معتمدة في مجال الموارد البشرية مثل (PHR) من معهد اعتماد الموارد البشرية و(SHRM-CP) من جمعية إدارة الموارد البشرية. انضمت الرشيد إلى بنك وربة في عام 2021 كرئيس لمجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة.



السيدة/ معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية
والخدمات العامة

حاصل على درجة بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت.

بدأ حياته المهنية كمحلل أول للخدمات ذات القيمة المضافة ومحلل لنظم المعلومات في شركة زين الكويت، وشارك السيد ناصر في تأسيس فريق التواصل الاجتماعي الأول في الشركة وإطلاق القنوات والحسابات الخاصة بها.

واستكمل مسيرته المهنية بانضمامه إلى بنك الخليج كمدير أول للخدمات الرقمية ليشترك في إطلاق أول تطبيق مصرفي في الشرق الأوسط يعتمد على التحقق البيومتري. وانتقل للقطاع الحكومي بعدها ليكون الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني في وزارة التجارة والصناعة، ووكيلاً للوزارة بالتكليف في فترات متفرقة.

ساهم في تقديم الحلول الرقمية المتكاملة وتحويل جميع خدمات وزارة التجارة والصناعة إلى خدمات رقمية على منصات الوزارة كتطبيق "سهل". شارك السيد ناصر كعضو ورئيس في عدة لجان وطنية ومؤسسية مثل لجنة حماية المستهلك ولجنة المنظومة الرقمية للرقابة والتفتيش ومنصة تبادل البيانات الحكومية.

كما ساهم بالإشراف والمتابعة على مشاريع قيادية للدولة وتحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية والإيرادات الرقمية قبل انضمامه إلى بنك وربة في يونيو 2024.



السيد/ ناصر ماهر المطوع
رئيس المجموعة الرقمية

تحمل نجاة درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة الكويت ولديها أكثر من 34 عاماً من الخبرة المصرفية.

تتمتع نجاة بخبرة واسعة في إدارة المخاطر الاستراتيجية، وفي إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وإدارة مخاطر المؤسسة واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وما إلى ذلك. تشتهر نجاة بنهجها المبتكر، وقد لعبت دوراً محورياً في تطوير وتنفيذ حلول فعّالة لإدارة المخاطر، بينما عملت كمستشارة رئيسية وعضو في لجان صنع القرار الحاسمة.

قبل انضمامها إلى بنك وربة، عملت نجاة كرئيسة قسم المخاطر في البنك الأهلي المتحد، حيث نجحت في دمج أولويات إدارة المخاطر في الأهداف الاستراتيجية للبنك. وشملت مساهماتها قيادة عمليات صنع القرار، وتعزيز الضوابط التشغيلية، وتطبيق أطر حوكمة متقدمة. كما شغلت أيضاً مناصب قيادية عليا في مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك التجاري الكويتي، حيث قادت مبادرات تحويلية في عمليات الائتمان والخدمات المصرفية الدولية وإدارة المخاطر، مما عزز سمعتها كقائدة في الصناعة.

أكملت نجاة برامج التطوير المهني المتقدمة في مؤسسات مرموقة مثل كلية هارفارد للأعمال وجامعة العلوم السياسية في باريس بالإضافة إلى حصولها على العديد من الشهادات المهنية، بما في ذلك محلل مالي إسلامي معتمد، ومصرفي أعمال معتمد للمقرضين، وأخصائي مخاطر معتمد. تكمن قيمة نجاة في قدرتها على الجمع بين الرؤية الاستراتيجية والتنفيذ العملي لمعالجة التحديات المعقدة في القطاع المالي.

تعزز قيادتها ثقافة اتخاذ القرارات المستنيرة بالمخاطر، وتمكين الموظفين من التوافق مع أهداف البنك مع ضمان الامتثال التنظيمي.

تدمج نجاة باستمرار التكنولوجيا المتقدمة مع ممارسات إدارة المخاطر لدفع النمو المستدام والمرونة. فقد أثبتت خبرتها التحليلية ونهجها الرؤيوي أنها قائدة فكرية وشخصية موثوقة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية.



السيدة / نجاة محمد صالح
رئيس مجموعة إدارة المخاطر

طاصل على درجة الماجستير في الأمان السيرانى من جامعة لندن (2015). يتمتع بخبرة تزيد عن 23 عاماً في هذا المجال.

بدأ شوارب حياته المهنية في شركة الثقة العربية كمهندس أول لأمن المعلومات من 2002 إلى 2005 تلاه بيت التمويل الكويتي من 2005 إلى 2012 حيث عمل كنائب مدير أمن المعلومات وتخطيط البنية التحتية.

انضم شوارب إلى بنك وربة في عام 2013 كمدير أول للأمن السيرانى وحوكمة تقنية المعلومات ولعب دوراً مهماً في إنشاء البنية التحتية لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في البنك.

خلال مسيرته المهنية في بنك وربة، حصل شوارب على جائزتين رئيسيتين: جائزة Cloud Trailblazer Award وجائزة DevOps Rock- Star وطور مسيرته ليصبح نائب رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات، قبل أن يصبح رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات.



السيد/ وائل السعيد شوارب
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

العام بلغ (8) للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2024.

ولضمان التزام بنك وربة بتطبيق الإجراءات الخاصة بسياسة المكافآت والترشحات فإنه يتم التعاقد مع مستشار خارجي للقيام بالمراجعة الشاملة لنظم وإجراءات سياسة المكافآت والترشحات في البنك وذلك وفقاً لقواعد حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016 وكذلك قواعد حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات:

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024 بلغت 66 ألف دينار كويتي.

ثانياً: التعويضات المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في البنك:

حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة لستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى أجور ومكافآت في البنك بمن فيهم الرئيس التنفيذي، والمدير المالي ورئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي لعام 2024 بلغت 2,093,422.285 دينار كويتي* وشملت حزمة الأجور والمكافآت الممنوحة لهذه الفئة الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والمزايا الأخرى والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

* تم تكليف واحد من الموظفين بالقيام ببعض أعمال التنفيذيين الكبار الستة خلال عام 2024.

ثالثاً: التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

بلغ إجمالي حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة للإدارة التنفيذية العليا لعام 2024 (الرئيس التنفيذي ونوابه وأكبر التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية)، 3,708,034.36 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 17)* وشمل الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

* تم تكليف اثنين من الموظفين بالقيام ببعض أعمال الإدارة التنفيذية العليا خلال عام 2024.

تتماشى سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت) مع الإستراتيجيات التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة بما يتطابق مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي ومتطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي، إضافة إلى توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت. وتتوافق هذه السياسة مع أفضل التطبيقات العالمية والتي من شأنها تشجيع الموظفين ومكافأتهم على الأداء المتميز، إضافة إلى اعتبارها عاملاً مهماً في استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات للعمل في بنك وربة من شتى الشركات والقطاعات المختلفة. كما يحرص البنك بشكل مستمر على تحديث هذه السياسة، وتظهر هذه التحديثات من خلال "مؤشرات" مصممة خصيصاً لتعكس أداء الأنشطة الفردية أو المشتركة، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات ومعايير سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، حيث وضع البنك مقاييس أداء مالية للأهداف القائمة على الإيرادات أو الأرباح أو التدفق النقدي أو العائد على حقوق الملكية، ولأهداف أخرى اقتصادية متعلقة بالعائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAROC)، وكذلك مقاييس أداء غير مالية أو اقتصادية تقيس الالتزام بالضوابط الداخلية أو العمل الجماعي أو غير ذلك من المعايير النوعية التي تهدف إلى تقييم المساهمات غير المالية وغير الاقتصادية التي يقوم بها الموظفون. وقد اهتم البنك بتحديث تلك المقاييس حيث أن العنصر البشري لديه الكثير مما يقدمه خلاف المساهمات المالية والاقتصادية.

وتشمل حزمة التعويضات (الأجور والمكافآت) عدداً من العناصر التي يتقاضاها الموظف وتنقسم إلى:

- **الراتب الأساسي:** وهو أجر الموظف الشهري، ويتم تحديده وفقاً لمعايير تقييم الوظائف وبحسب سلم الدرجات في البنك.
- **البدلات:** وهي مبالغ مالية تدفع شهرياً إلى جانب الراتب الأساسي، وتعطى بحسب طبيعة عمل الموظف.
- **المكافآت السنوية:** وهي مكافآت تعطى للموظف نهاية العام بحسب تقييم أداء الموظف وأداء البنك.
- **الحوافز:** وهي برامج يتم وضعها لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء.
- **المزايا الأخرى:** كتذاكر السفر والتأمين الصحي وبدل التعليم ونهاية الخدمة بالإضافة إلى المكافآت التي يقرها مجلس الإدارة بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر.

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوية (الثابتة والمتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ويخضع بعد ذلك للمراجعة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة، والجدير بالذكر بأن عدد الاجتماعات التي عقدها لجنة الترشيحات والمكافآت خلال

وبلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لموظفي الرقابة المالية والمخاطر 1,361,531.80 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 13) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

وبلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة للمتعرضين للمخاطر المادية 3,549,574.38 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 16) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة. وتشمل هذه الفئة فئة الإدارة العليا ورؤساء الإدارات أو الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إدارتهم، ولكن تقع عليهم المسؤولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يلتزم بنك وربة التزاماً كاملاً كمؤسسة مالية بالحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي هذا الصدد يلتزم البنك بكافة التشريعات والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في ما يخص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه، قام البنك بتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة بما يتفق والقانون رقم 106 لسنة 2013 وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 2013/7/23 والتعليمات المعدلة رقم 2023/507 والصادرة بتاريخ 2023/02/16 وأي تعليمات رقابية أخرى لاحقة. حيث يتم مراجعة وتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة كل عام أو إذا تطلب الأمر ذلك، وكذلك التعديلات في السياسات والإجراءات الخاصة بالتعليمات التي صدرت في هذا الشأن بتاريخ 2019/5/14، الأمر الذي يضمن التزام البنك بكافة المتطلبات التشريعية والرقابية التي من أهمها التعامل مع العميل وفق تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تحديد عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء والعمليات المصرفية المنفذة ومخاطر الدول.

إضافة إلى ذلك، يؤكد البنك على التزامه بتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" ومبدأ العناية الواجبة المبني على تقييم المخاطر في كافة مراحل العلاقة المصرفية مع العميل، كما يحرص البنك أيضاً على اتباع الإرشادات الدولية وأفضل الممارسات السليمة وفق توصيات مجموعة العمل المالي FATF الصادرة بهذا الصدد. وحتى يتسنى له مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يؤكد البنك على فاعلية الكوادر الوظيفية وأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الكشف عن العمليات غير الاعتيادية أو المشبوهة والإبلاغ عنها. ولتدعيم ذلك، يتلقى جميع موظفي البنك تدريباً سنوياً للتعرف على الأنماط المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والصادرة من وحدة التحريات المالية الكويتية. كما تقدم لهم الإرشادات والأدوات اللازمة للتعامل مع أي من هذه الحالات. فضلاً عن ذلك، فقد قام بنك وربة بوضع الآلية والضوابط الداخلية اللازمة والتي من شأنها أن تساعد في الحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقييم المخاطر وتدريب الموظفين

وتنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المعدلة رقم (2023/507) الصادرة بتاريخ 2023/02/16، فقد تم إنشاء لجنة ثلاثية من أعضاء الإدارة العليا بالبنك تختص باتخاذ القرار النهائي بشأن المعاملات المشبوهة وإبلاغها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

إنشاء لجنة ثلاثية

كما يلتزم بنك وربة بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA والقرارات الوزارية الصادرة بشأنه، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ونماذج اعرف عميلك Know Your Customer ونماذج التصديق الذاتي للأفراد والجهات الاعتبارية وغيرها من إجراءات فتح الحسابات الجديدة المعمول بها في البنك. وتم التعاقد مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية المعتمدة من وزارة المالية للعمل كمستشار للبنك في التحقق من التزام بنك وربة بتنفيذ متطلبات القانون ومراجعة تقرير فاتكا لعام 2023 للتحقق من الالتزام وصحة التقرير فنياً، وقد تم تحميل تقرير فاتكا بنجاح على موقع وزارة المالية في سبتمبر 2024 عن عامي 2022 و2023 حسب طلب وزارة المالية.

قانون الامتثال الضريبي FATCA

وفي شأن التزام بنك وربة بتطبيق اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standards) الموقعة من دولة الكويت في 2016/08/19 والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن، يلتزم بنك وربة بتطبيق هذه الاتفاقية وما يتطلب من تعديل للإجراءات والسياسات والنماذج المطلوب استكمالها لإعداد التقارير المطلوب تحميلها على موقع وزارة المالية التزاماً بما جاء في بنود هذه الاتفاقية، حيث تم التعاقد مع مكتب تدقيق من المكاتب المعتمدة من وزارة المالية لمراجعة أنظمة البنك للوقوف على التزام البنك مع متطلبات معايير الإبلاغ المشترك، وتم إرسال تقرير الإبلاغ المشترك للبنك عن عامي 2022 و 2023 لوزارة المالية في الموعد المحدد خلال سبتمبر 2024، وتم تحميل تقارير الإبلاغ المشترك بنجاح على موقع وزارة المالية وفي الموعد المحدد.

وظيفة الالتزام

يتولى قطاع الالتزام والحوكمة مهمة مساعدة البنك في تحقيق أهدافه بالتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في دولة الكويت وذلك لحمايته من أي مخالفات أو جزاءات مالية أو غير مالية.

وهذا ما يتضح جلياً في شعارنا "نلتزم لنحمي نمونا". ويعد قطاع الالتزام والحوكمة خط الدفاع الثاني، والذي يشمل ضمن مهامه، مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد ونظم الحوكمة. وقد شهد العام 2024 إنجازات متعددة لقطاع الالتزام والحوكمة من حيث زيادة مستوى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين في البنك، وتحديث السياسات والإجراءات التي تضمن التزام جميع الموظفين بها ودعم تطبيقها.

إضافة إلى ذلك، قام القطاع برفع مستوى الالتزام لدى العاملين في البنك وذلك من خلال برامج التوعية المتعلقة بمتطلبات الجهات الرقابية والتي تغطي أنشطة البنك خلال عام 2024.

قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

تخضع ممارسات بنك وربة لمعايير السلوك الأخلاقي، ويتم تطبيق قواعد السلوك على كافة الموظفين سواء أكانوا يعملون لدى بنك وربة أو يمثلون البنك ومصلحه.

ويضع مجلس إدارة بنك وربة سياسة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل في إطار حرصه على تعزيز قواعد السلوك المهني للتأكد من استمرار عمل بنك وربة بالأمانة والنزاهة والمصداقية المطلوبة وللحفاظة على سمعة بنك وربة، هذا وتتضمن سياسات قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل ما يلي:

- معايير النزاهة.
- سياسة تعارض المصالح.
- سياسة سرية المعلومات.
- الالتزام بالقوانين والتعليمات.
- سياسة تشجيع الإبلاغ عن أية سلوكيات غير قانونية وغير أخلاقية.
- سياسة التعامل العادل من خلال كافة موظفي البنك مع عملاء البنك ومورديه والأطراف الثالثة الأخرى.

ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بالاطلاع والتوقيع على الالتزام بهذه السياسات وكذلك يقوم موظفو بنك وربة بالاطلاع على هذه السياسات وتأكيد الالتزام بما ورد بها بشكل دوري. هذا ويقوم البنك أيضاً بالعمل على نشر الوعي الشامل في ما يخص ثقافة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل من خلال التدريب المباشر ونشرات التوعية التي تتم على مدار العام.

الإفصاح والشفافية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت، فإن معايير الحوكمة تتضمن تعزيراً لآلية الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم لجميع الوسائل والمعلومات المهمة المتعلقة بالبنك، ويوجد لدى البنك إدارة بشأن الإفصاح والشفافية تابعة لقطاع الالتزام والحوكمة، تتولى مهام الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للبنك لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال.

ويشكل الموقع الإلكتروني للبنك جزءاً من آلية الإفصاح إلى جانب التقارير السنوية، والبيانات المالية وإيضاحاتها والمعلومات ذات الصلة بأنشطة البنك مثل منتجاته الرئيسية والخدمات والبيانات الصحفية التي تصدر دورياً عبر وسائل الإعلام.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بنك وربة يعد مسؤولاً عن مراجعة واعتماد مدى فعالية نظم البنك الداخلية بهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والالتزام بالقوانين واللوائح، وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك، ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة وليس حاسمة لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

يقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم من خلال اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي يتم تقييمها من قبل وظائف الرقابة الداخلية المتعددة، وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة الداخلية في وضع تنظيمي صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل وفعال.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدققين الخارجيين على البيانات المالية، ومراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة من المدقق الخارجي (بخلاف المدققين الخارجيين على البيانات المالية)، وقد تضمن التقرير السنوي رأي المدقق الخارجي في هذا الأمر.

يرى مجلس الإدارة أن نظم الرقابة الداخلية كما في 31 ديسمبر 2024 كافية لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف بنك وربة.

وبناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك في عام 2024 بتعيين مراقب حسابات خارجي مستقل لإجراء مراجعة مستقلة حول أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك لأنشطة عام 2023، هذا وقد تم عرض التقرير على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تم عرضه على مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/06/11.

وتم تزويد بنك الكويت المركزي بالتقرير بتاريخ 2024/06/26 والذي خلص إلى أن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي تم فحصها تتفق مع متطلبات دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة نظم الرقابة الداخلية الصادر في 15 يونيو 2003، والكتاب الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 09 يناير 2024 بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2023.

وإن الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 2023/12/31 وإن الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير تعتبر مرضية.

كما أنه وفقاً لتقريبي المتابعة الصادرين من المدقق الخارجي عن الفترة المنتهية كما في 2024/09/30 و2024/12/31 بشأن متابعة الملاحظات الواردة في تقرير السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 2023/12/31 والمرسلة لبنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/10/03 و2024/12/22، فقد تم الانتهاء من معالجة كافة الملاحظات الواردة في التقرير المشار إليه.

تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

بروتيفتي
استشارات أعمال دولية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة
بنك وربة
ص.ب: 1220، الصفاة 13013
دولة الكويت

التاريخ: 19 يونيو 2024

تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 4 فبراير 2024، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك وربة ش.م.ك.ع ("البنك") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- | | |
|--|---|
| الحوكمة | مجموعة إدارة المخاطر |
| سرية معلومات العملاء | قطاع الالتزام والحوكمة |
| أنشطة الأوراق المالية | ادارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب |
| البيئة الرقابية على مستوى نطاق واسع الكيان | والإمتثال الضريبي |
| الاختيال والاختلاس | مجموعة التدقيق الداخلي |
| مجموعة الخزائنة | الإدارة الشرعية |
| المجموعة المصرفية للإستثمار | مجموعة تكنولوجيا المعلومات |
| مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة | الإدارة القانونية |
| مجموعة الرقابة المالية | المجموعة الرقمية |
| المجموعة المصرفية للشركات | مجموعة التخطيط الإستراتيجي |
| المجموعة المصرفية للأفراد | وحدة شكاوى وحماية العملاء |
| مجموعة العمليات | قطاع التسويق والإتصال المؤسسي |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 9 يناير 2024، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة في 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإمتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

بروتيفتي معبر فيرم الكويت د.م.م.

برج الشهيد - الطابق الرابع، شارع خالد بن الوليد، شرق ص.ب: 1777، الصفاة 12018، الكويت

بكاله 2444 2242 4960 فاكس 1000 2240 4960 بريد الكتروني: kuwait@protivitiglobal.me الموقع على الإنترنت www.protiviti.com

بروتيفتي

استشارات أعمال دولية

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم إكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الإستثناءات للأمور الموضوعية للتقارير المرفقة، ونظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2023، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظتنا في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 9 يناير 2024.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2023.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

سانجيف اجروال
المدير التنفيذي
شركة بروتيفتي ممبر فيرم الكويت



التاريخ: 2025/01/07

السادة/ المساهمين الكرام

بنك وربة ش.م.ك.ع

تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

بناء على عقد الارتباط بيننا فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وبعد النظر في المعلومات الواردة إلينا بناء على طلب حصر العمليات والأنشطة المنفذة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والقيام بالزيارات الميدانية، ودراسة الردود والمرفقات، وفي ضوء ما سبق؛ يعرض المكتب لكم تقريره التالي حسب متطلبات الجهات الرقابية والتعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

أولاً: نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي

يقع نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في عمل إدارات بنك وربة من خلال التدقيق على المعاملات التجارية والمالية وتعاملات الأوراق المالية والعقود، ومدى التزام تلك المجموعات والإدارات بقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ثانياً: مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي

تقع مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في تحديد مدى التزام البنك بقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وذلك من خلال إبداء الرأي المستقل بناء على تدقيقنا فيما يتعلق بالاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها ومراحل إنجازها والتأكد من تنفيذ الجهات المسؤولة في البنك لتلك العمليات وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.



ثالثاً: مسؤولية البنك

تقع مسؤولية الإدارة التنفيذية للبنك على تحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وتوفير جميع المعلومات اللازمة لإجراء عملية التدقيق الشرعي الخارجي.

رابعاً: السياسات العامة للتدقيق الشرعي الخارجي

- التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- فحص ومراجعة الاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها.
- التأكد من سلامة إجراءات التعاملات وجهاتها المسؤولة ومراحل إنجازها.
- التأكد من وجود القواعد المرجعية الشرعية لتلك التعاملات.
- توفير معالجات شرعية للمخالفات - إن وجدت - لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية سواء في العقود أو في تنفيذ العمليات وكيفية معالجتها والمدة المقترحة لذلك.
- القيام بالزيارات الميدانية وتوثيق نتائج تلك الزيارات.
- الاطلاع على محاضر اجتماع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها.
- الاطلاع على تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي وتوصياتها.

خامساً: إجراءات ونتائج التدقيق

- 1- الهيكل التنظيمي: تم الاطلاع على الهيكل التنظيمي الصادر عن مجلس إدارة بنك وربة، وذلك من خلال الاجتماع مع مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة في البنك.
 - 2- السياسات والإجراءات الجديدة أو التي تم تعديلها.
- تم الاطلاع على الموافقات الشرعية لأدلة السياسات والإجراءات وتعديلاتها لكل إدارات البنك محل التدقيق.



3- أعمال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

- تم الاطلاع على محاضرات اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الصادرة خلال عام 2024.

4- أعمال وحدة التدقيق الشرعي الداخلي

- تم الاطلاع على خطة وحدة التدقيق الشرعي الداخلي لعام 2024.
- تم الاطلاع على تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي لعام 2024.
- تم الاطلاع على الملاحظات والتوصيات الشرعية الواردة في تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي ومعالجات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لتلك الملاحظات.
- تم الاطلاع على عينات واستمارات وحدة التدقيق الشرعي الداخلي لعام 2024.

5- الحسابات المصرفية:

- تم الاطلاع على الموافقات الشرعية لفتح الحسابات المصرفية لدى البنوك الأجنبية.
- تم التأكد من تحويل الفوائد المترتبة إلى حساب تجنيب الأموال.
- 6- فحص ومراجعة الاستثمارات والعقود والمعاملات المصرفية والتجارية ومنتجاتها ومراحل إنجازها والتأكد من تنفيذ الجهات المسؤولة في البنك لتلك العمليات وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وهي على النحو الآتي:
 - الاستثمارات
 - الصكوك: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية للصكوك المصدرة ووجهتها المسؤولة المجموعة المصرفية للاستثمار ومجموعة الخزنة.
 - التعاملات المالية: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية للاستثمار في الشركات التابعة والزميلة، والأوراق المالية المسعرة وغير المسعرة، والمحافظ المدارة، والعقارات الاستثمارية والتجارية ووجهتها المسؤولة مجموعة العمليات، المجموعة المصرفية للشركات، المجموعة المصرفية للأفراد ومجموعة الرقابة المالية.



- العقود والمعاملات
- العقود: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية لنماذج العقود وجهتها المسؤولة كل مجموعة/ إدارة في البنك تبرم عقودها الخاصة على حدى.
- الرعايات والأنشطة: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية للرعايات والأنشطة التي تمت خلال الفترة المذكورة وجهتها المسؤولة إدارة التسويق والاتصال المؤسسي.

- المعاملات المصرفية والتجارية
- العمليات: تم فحص إجراء العمليات ومراحل إنجازها والاطلاع على الموافقات الشرعية لتلك العمليات وجهاتها المسؤولة مجموعة العمليات، المجموعة المصرفية للشركات، المجموعة المصرفية للأفراد.
- المنتجات: تم الاطلاع على الموافقات الشرعية للمنتجات التمويلية والاستثمارية والبطاقات والحسابات وخدمات الاستثمار وجهاتها المسؤولة إدارة المنتجات وتصنيف العملاء، مجموعة العمليات، المجموعة المصرفية للشركات والمجموعة المصرفية للأفراد.
- الرسوم والعمولات: تم الاطلاع على الرسوم والعمولات المعتمدة في البنك وجهاتها المسؤولة إدارة التمويل الشخصي والمجموعة المصرفية للشركات.

سادساً: المرجعية الشرعية:

تم الاطلاع على القواعد المرجعية الصادرة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمعاملات والمنتجات والسياسات التمويلية والاستثمارية.



سابعاً: الزيارات الميدانية والتواصل ونتائجه:

قامت إدارة بنك وربة بتعيين ضابط اتصال من قبل البنك للتواصل المباشر مع فريق التدقيق الشرعي الخارجي وتوفير مساحة تخزين سحابية آمنة بين فريق التدقيق الشرعي الخارجي ومجموعات وإدارات البنك المختلفة والذي أسهم بشكل فعال في الحصول على المعلومات في الأوقات المحددة حسب الخطة وذلك طيلة فترة خطة التدقيق المعتمدة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، وجدير بالذكر أن الآلية التي اعتمدها البنك في توفير المعلومات والملفات والبيانات عبر المساحة التخزينية السحابية الآمنة قد أسهم بشكل كبير في تقليل عدد ومدة الاجتماعات الحضورية مع إدارات البنك المختلفة، حيث امتد العمل من سبتمبر 2024 وحتى يناير 2025 مع المدراء ومساعديهم في إدارات ومجموعات البنك المختلفة.

تواصلنا مع المدراء ومساعديهم في بنك وربة عن طريق عقد الاجتماعات الميدانية وعددها (11) اجتماعاً، فضلاً عن المحادثات الهاتفية وعن طريق البريد الإلكتروني، ونورد أدناه جدولاً بتفصيل تلك الاجتماعات الميدانية وذلك على النحو التالي:

الجهة	التاريخ	النتائج
هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (محضر اجتماع 2024/11)	الأحد 2024/10/06	- تم عرض خطة المدقق الشرعي الخارجي على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك وربة للاطلاع والتي تم إرسالها مسبقاً يوم الخميس الموافق 2024/10/03. - تم التأكيد على آلية العمل بين فريق التدقيق الشرعي الخارجي والمجموعات والإدارات المعنية في البنك. - تم مناقشة ومتابعة متطلبات المدقق الشرعي الخارجي لجميع المجموعات والإدارات في البنك.
مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	الأحد 2024/09/08	الإطلاع على الهيكل التنظيمي الصادر عن مجلس إدارة بنك وربة.



<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية تمهيدا لإعداد استمارات التدقيق الخاصة بالمجموعة وطلب العينات لفحصها من الإدارات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إدارة عمليات الائتمان. - إدارة عمليات التمويل التجاري. - إدارة العمليات المصرفية للشركات. 	<p>الاثنين 2024/09/09</p>	<p>مجموعة العمليات</p>
<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية الخاصة بالمنتجات التمويلية والعقود المبرمة والرسوم والعمولات المعتمدة في البنك.</p>	<p>الاثنين 2024/09/09</p>	<p>المجموعة المصرفية للشركات</p>
<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية تمهيدا لإعداد استمارات التدقيق الخاصة بالمجموعة وطلب العينات ونماذج العقود المبرمة لفحصها من الإدارات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إدارة المبيعات المركزية. - إدارة المنتجات وتصنيف العملاء. - إدارة الفروع والعمليات. - إدارة دعم العمليات والمبيعات للأفراد. - الإدارة المصرفية المباشرة. - إدارة التمويل الشخصي. - إدارة خدمات التجار. - إدارة البطاقات. 	<p>الثلاثاء 2024/09/10</p>	<p>المجموعة المصرفية للأفراد</p>
<p>تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية الخاصة بإبرام العقود والاتفاقيات الخارجية والصكوك الاستثمارية والحسابات المصرفية لبنك وربة محليا وخارجيا وعمليات شراء وبيع العملاء الأجنبية.</p>	<p>الثلاثاء 2024/09/10</p>	<p>مجموعة الخزنة</p>



تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية الخاصة بإبرام العقود والاتفاقيات وبعض بنود البيانات المالية للبنك.	الثلاثاء 2024/09/24	مجموعة الرقابة المالية
تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن عملهم ومهامهم اليومية الخاصة بإبرام العقود والاتفاقيات والصكوك الاستثمارية وعمليات التمويل المجمع والثانية والاستثمار العقاري والصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية التي يملكها البنك أو يديرها لصالح العملاء.	الثلاثاء 2024/09/24	المجموعة المصرفية للاستثمار
- عرض خطة التدقيق الشرعي الخارجي وسير عمل فريق التدقيق الشرعي الخارجي. - التأكيد على التعاون بين فريق التدقيق الشرعي الخارجي ومجموعات وإدارات البنك المختلفة من خلال ضابط الاتصال المعين من قبل البنك. - التأكيد على تذييل جميع المعوقات التي قد تواجه عمل فريق التدقيق الشرعي الخارجي.	الاثنين 2024/12/09	لجنة التدقيق
تم الاستماع ومناقشة مسؤولي المجموعة عن متطلبات التدقيق الشرعي الخارجي الخاصة بأنشطة الصناديق والمحافظ الاستثمارية وتوزيعات الأرباح والعوائد المالية المتحصلة وإجراءات تجنب الأموال وتحويلها لحساب الخيرات وتم طلب الايضاحات حول بعض بنود البيانات المالية للبنك.	الأحد 2024/12/29	مجموعة الرقابة المالية
تم عرض مسودة التقرير النهائي للمدقق الشرعي لبنك وربة على السادة الفضلاء أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية واستعراض أعمال فريق التدقيق الشرعي الخارجي خلال الأشهر الماضية والموعود النهائي المتوقع لتسليم التقرير.	الأحد 2025/01/05	هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (محضر اجتماع 2025/01)



ثامنا: المخالفات الشرعية ومعالجاتها:

لا يوجد مخالفات شرعية.

تاسعاً: الرأي النهائي المستقل للمدقق الشرعي الخارجي:

نعتقد بأن التدقيق الذي قمنا به على أعمال البنك عن الفترة من 2024/01/01 وحتى 2024/12/31 يوفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا المستقل، ووفق المعلومات والإيضاحات والتأكدات التي حصلنا عليها والتي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعات والإدارات في بنك وربة قد التزمت بقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفق ما اطلعنا عليه، وفي ضوء ما سبق فقد توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بأن بنك وربة قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

المدقق الشرعي الخارجي

أ. سالم مفيد خالد عيد

رأس مال
مؤمن بإدارة
احترافية.
لنملك الغد.



إفصاحات معيار كفاية رأس المال

86

أولاً: هيكل البنك

86

المتطلبات العامة للإفصاح (بازل 3)

94

ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

86

ثانياً: هيكل رأس المال

99

خامساً: إدارة المخاطر

97

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

118

سابعاً: الضوابط الشرعية

118

سادساً: حسابات الاستثمار

118

ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

المتطلبات العامة للإفصاح (بازل 3)

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية في هذا القسم ضمن إطار قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال (بازل 3) للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت من خلال التعميم رقم (2/ ر ب / ر ب أ/336/2014) الصادر في 24 يونيو 2014 وتعميم معيار الرفع المالي رقم (2/ ر ب أ/343/2014) الصادر في 21 أكتوبر 2014 وتعميم معيار تغطية السيولة رقم (2/ ر ب أ/346/2014) الصادر في 23 ديسمبر 2014.

تستند الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال "بازل 3" إلى إحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان والسوق وفقاً للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً: هيكل البنك

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبنك وربة ش.م.ك.ع. (البنك) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية إلى شرائح مختلفة من العملاء والقطاعات الاقتصادية.

ثانياً: هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للبنك من:

- الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1) التي تعبر عن القوة الأساسية للبنك وتشمل رأس المال وعلوّة الإصدار والاحتياطيات طبقاً للقواعد والتعليمات المعمول بها.
 - الشريحة (1) - رأس المال الإضافي (AT1) والذي يتألف من صكوك الشريحة الأولى الدائمة التي أصدرها البنك.
- رأس المال من الشريحة (2) والذي يتكون من الجزء المسموح به من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر).
- لا يوجد لدى البنك أي أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك والتي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 410,181 ألف دينار كويتي (2023: 392,314 ألف دينار كويتي) - كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" مبلغ 31,090 دينار كويتي (2023: 29,351 ألف دينار كويتي) كما هو موضح أدناه:

2023	2024	هيكل رأس المال
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
شريحة (1): رأس المال الأساسي		
		أ
298,735	311,837	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار*
-	-	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة
13,804	14,995	الأرباح (الضارة) المحتفظ بها
5,529	9,110	احتياطات أخرى
-	-	توزيعات مقترحة
318,068	335,942	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) قبل الاستقطاعات
		الاستقطاع من الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1)
-	-	أسهم الخزنة
-	-	حصص الأرباح (المعلنة والتي لم تدفع)
-	-	الشهرة
-	-	استقطاعات أخرى
318,068	335,942	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) بعد الاستقطاعات
75,808	75,808	ب رأس المال الإضافي
(1,562)	(1,569)	الاستقطاعات من رأس المال الإضافي
74,246	74,239	إجمالي رأس المال الإضافي (ب) بعد الاستقطاعات
392,314	410,181	إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة 1) بعد الاستقطاعات (أ + ب)
الشريحة (2): رأس المال المساند		
-	-	1. رأس المال المؤهل (شريحة 2)
29,351	31,090	2. المخصصات العامة
29,351	31,090	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل الاستقطاعات
-	-	الاستقطاع من رأس المال المساند (الشريحة 2)
29,351	31,090	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) بعد الاستقطاعات
-	-	-
421,665	441,271	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 والشريحة 2) قبل التعديلات
-	-	التعديلات الأخرى
421,665	441,271	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 والشريحة 2) بعد التعديلات

*منها توزيعات أسهم منحة مقترحة 13,102 ألف دينار كويتي.

بلغ إجمالي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لاشيء كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: لاشيء).

نموذج الإفصاح العام

يتم عرض نموذج الإفصاح العام المبين أدناه بغرض الإفصاح عن تفاصيل رأس المال الخاص بالبنك في صيغة متسقة وواضحة وهو ما يعزز اتساق ومقارنة عناصر رأس المال المفصّل بين البنوك والدول المختلفة.

البند	2023	2024
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات		
1	298,735	311,837
		الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
2	13,804	14,995
		الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة)
3	5,529	9,110
		الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى
4	-	-
		رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستقطاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1)
5	-	-
		الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمع والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6	-	-
		توزيعات مقترحة
7	318,068	335,942
حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية		
حقوق المساهمين (CET1): التعديلات الرقابية		
8	-	-
		تعديلات التقييم (Valuation adjustments)
9	-	-
		الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10	-	-
		الأصول غير الملموسة الأخرى (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
11	-	-
		الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقّنة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
12	-	-
		احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
13	-	-
		عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
14	-	-
		الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التصكيك
15	-	-
		الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
16	-	-
		صافي أصول صندوق التقاعد ذات العائد المحدد
17	-	-
		استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)
18	-	-
		الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
19	-	-
		الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)
20	-	-
		الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)
21	-	-
		حقوق خدمات الرهن العقاري (المبلغ فوق حد 10% من حقوق مساهمي البنك)
22	-	-
		الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقّنة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
23	-	-
		المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق مساهمي البنك
24	-	-
		منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
25	-	-
		منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
26	-	-
		منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقّنة
27	-	-
		التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية

البند	2023	2024	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
28	-	-	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
29	-	-	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
30	318,068	335,942	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
			رأس المال الإضافي (الشريحة 1): الأدوات
31	75,808	75,808	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علوة الإصدار
32	75,808	75,808	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
33	-	-	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
34	-	-	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
35	-	-	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))
36	-	-	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
37	75,808	75,808	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية
			رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية
38	-	-	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
39	(1,562)	(1,569)	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
40	-	-	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
41	-	-	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
42	-	-	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
43	-	-	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
44	(1,562)	(1,569)	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
45	74,246	74,239	رأس المال الإضافي (AT1)
46	392,314	410,181	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)
			رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات
47	-	-	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علوة الإصدار
48	-	-	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)
49	-	-	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))
50	-	-	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
51	29,351	31,090	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)
52	29,351	31,090	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية
			رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية
53	-	-	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)
54	-	-	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)

البند	2024	2023	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
55	-	-	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% حقوق المساهمين للبنك)
56	-	-	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
57	-	-	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
58	-	-	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)
59	31,090	29,351	رأس المال المساند (الشريحة 2)
60	441,271	421,665	رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)
61	2,623,355	2,483,686	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استخدام معامل الترجيح الإضافي 50%)
	-	-	معدلات رأس المال والمصدات
62	12.81%	12.81%	حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
63	15.64%	15.80%	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
64	16.82%	16.98%	إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
65	9.50%	9.50%	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
66	2.50%	2.50%	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
67	0.00%	0.00%	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
68	0.00%	0.00%	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
69	4.99%	4.99%	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
			الحدود الدنيا
70	249,219	235,950	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (9.5% CET1)
71	288,569	273,205	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1) 11%
72	341,036	322,879	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي 13%
			المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)
73	-	-	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
74	-	-	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
75	-	-	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
76	-	-	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
			حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)
77	88,887	86,561	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
78	31,090	29,351	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
79	-	-	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
80	-	-	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2. متطلبات التسوية

قامت المجموعة بتطبيق أسلوب ثلاثي الخطوات للتسوية بين بنود الميزانية العمومية ومكونات رأس المال الرقابي على النحو المبين في التعليمات كما يلي:

الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة:

إشارة مرجعية	31 ديسمبر 2024		الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة
	طبقاً لنطاق التجميع الرقابي ألف دينار كويتي	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة ألف دينار كويتي	
			الموجودات
	456,581	456,581	نقد وأرصدة لدى البنوك
	385,084	385,084	إيداعات لدى البنوك
	3,642,603	3,642,603	مدينو تمويل
a	31,090	31,090	شاملاً مخصصات عامة (تم مفاضتها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2
	198,914	198,914	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
	381,560	381,560	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
	118,791	118,791	استثمار في مشاريع مشتركة
	39,544	39,544	عقارات استثمارية
	52,215	52,215	موجودات أخرى
	18,480	18,480	عقارات ومعدات
	5,293,772	5,293,772	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
	1,332,641	1,332,641	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	3,149,067	3,149,067	حسابات المودعين
	308,304	308,304	صكوك مصدرة
	92,010	92,010	مطلوبات أخرى
	4,882,022	4,882,022	إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
b	218,360	218,360	رأس المال
c	80,375	80,375	علوّة الإصدار
d	11,225	11,225	الاحتياطي القانوني
	14,995	14,995	الأرباح المرحلة
e	17,675	17,675	منها أرباح مرحلة مؤهلة كرأس مال عادي من (CET1)
	-	-	منها اقتراح أسهم منحة
f	(2,680)	(2,680)	منها خسارة تعديل تأجيل أقساط
g	(2,694)	(2,694)	احتياطي القيمة العادلة
h	579	579	احتياطي تحويل عملات اجنبية
k	13,102	13,102	توزيعات أسهم منحة مقترحة
	335,942	335,942	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
l	75,808	75,808	الصكوك الدائمة - الشريحة 1
j	(1,569)	(1,569)	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	411,750	411,750	إجمالي حقوق الملكية
	5,293,772	5,293,772	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة:

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي ألف دينار كويتي	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطيات			
1	رأس المال*	231,462	b+k
2	علاوة الإصدار	80,375	c
3	الاحتياطي القانوني	11,225	d
4	أرباح مرحلة	14,995	e+f
5	احتياطي القيمة العادلة	(2,694)	g
6	احتياطي تحويل عملات اجنبية	579	h
7	توزيعات أرباح مقترحة	-	
8	رأس المال العادي من الشريحة 1 - حقوق المساهمين (CET1)	335,942	
الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات			
9	الصكوك الدائمة - الشريحة 1	75,808	i
10	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(1,569)	
11	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال	74,239	
12	الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)	410,181	j
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
13	أدوات الشريحة 2	-	
14	مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال	31,090	a
15	الشريحة 2 من رأس المال	31,090	
16	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)	441,271	

*منها توزيعات أسهم منحة مقترحة 13,102 ألف دينار كويتي.

الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة:

31 ديسمبر 2023

إشارة مرجعية	طبقاً لنطاق التجميع الرقابي ألف دينار كويتي	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة ألف دينار كويتي	الخطوتان 1 و 2 من متطلبات المطابقة:
الموجودات			
	207,811	207,811	نقد وأرصدة لدى البنوك
	425,786	425,786	إيداعات لدى البنوك
	3,452,952	3,452,952	مدينو تمويل
a	29,351	29,351	شاملاً مخصصات عامة (تم مقاصتها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2
	162,253	162,253	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
	369,934	369,934	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
	119,271	119,271	استثمار في مشاريع مشتركة
	1,675	1,675	عقارات استثمارية
	76,514	76,514	موجودات أخرى
	16,013	16,013	عقار ومعدات
	4,832,209	4,832,209	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
	1,162,849	1,162,849	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	2,907,145	2,907,145	حسابات المودعين
	304,331	304,331	صكوك مصدرة
	66,689	66,689	مطلوبات أخرى
	4,441,014	4,441,014	إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
b	206,000	206,000	رأس المال
c	80,375	80,375	علاوة الإصدار
d	8,871	8,871	الاحتياطي القانوني
	23,484	23,484	الأرباح المرحلة
e	11,124	11,124	منها أرباح مرحلة مؤهلة كرأس مال عادي من (CET1)
	-	-	منها اقتراح أسهم منحة
f	2,680	2,680	منها خسارة تعديل تأجيل أقساط
g	(4,517)	(4,517)	احتياطي القيمة العادلة
h	1,175	1,175	احتياطي تحويل عملات اجنبية
k	12,360	12,360	توزيعات أسهم منحة مقترحة
	315,388	315,388	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
i	75,808	75,808	الصكوك الدائمة - الشريحة 1
j	(1,573)	(1,573)	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	391,196	391,196	إجمالي حقوق الملكية
	4,832,209	4,832,209	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة - رأس المال وإجمالي الانكشافات:

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي ألف دينار كويتي	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطيات			
1	رأس المال*	218,360	b+k
2	علاوة الإصدار	80,375	c
3	الاحتياطي القانوني	8,871	d
4	أرباح مرحلة	13,804	e+f
5	احتياطي القيمة العادلة	(4,517)	g
6	احتياطي تحويل عملات اجنبية	1,175	h
7	توزيعات أرباح مقترحة	-	
8	رأس المال العادي من الشريحة 1 - حقوق المساهمين (CET1)	318,068	
الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات			
9	الصكوك الدائمة - الشريحة 1	75,808	i
10	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(1,562)	j
11	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال	74,246	
12	الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)	392,314	
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات			
13	أدوات الشريحة 2	-	
14	مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال	29,351	a
15	الشريحة 2 من رأس المال	29,351	
16	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)	421,665	

ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال. ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد تخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال.

يحتفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارئ والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط. وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

1. في ما يلي معدلات كفاية رأس المال:

2024

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	13.00%	16.82%
2	معدل كفاية رأس المال (الشريعة 1)	11.00%	15.64%
3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	9.50%	12.81%

2023

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1	إجمالي معدل كفاية رأس المال	13.00%	16.98%
2	معدل كفاية رأس المال (الشريعة 1)	11.00%	15.80%
3	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	9.50%	12.81%

يتأكد البنك من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي في ما يتعلق بكفاية رأس المال.

2. معيار الرفع المالي:

يعرض الجدول التالي المعلومات التي تتعلق باحتساب معيار الرفع المالي طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

البند	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
م	الانكشافات داخل الميزانية	
1	5,380,409	4,917,099
2	(1,569)	(1,562)
3	5,378,840	4,915,537
الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		
4	1	512
5	-	33
6		
7		
8		
9	1	545
الانكشافات الأخرى خارج الميزانية		
10	2,647,611	2,052,245
11	(2,288,791)	(1,774,954)
12	358,820	277,291
رأس المال وإجمالي الانكشافات		
13	410,181	392,314
14	5,737,661	5,193,373
معيار الرفع المالي		
15	7.15%	7.55%

كما هو موضح في الجدول السابق، بلغت نسبة الرفع المالي للبنك عن الفترة الحالية 7.15% مقارنة بنسبة 7.55% عن العام السابق ويرجع النقص في نسبة الرفع المالي بصفة أساسية إلى الآتي:

- زيادة في الانكشافات داخل وخارج الميزانية مقارنة بالعام السابق والتي نتجت عن زيادة أصول البنك بالإضافة إلى زيادة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية المصدرة للعملاء.

ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانكشافات في معيار الرفع المالي:

م	البند	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
الانكشافات داخل الميزانية			
1	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المنشورة	5,293,772	4,832,209
2	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي		
3	التعديلات المتعلقة بأي أصول استثنائية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم استثنائها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي		
4	الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	1	545
5	الانكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)	358,820	277,291
6	الانكشافات الأخرى	85,068	83,328
7	إجمالي الانكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة)	5,737,661	5,193,373

رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

يقدر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 315,821 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 297,813 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	6,082	6,082	-	-
2	المطالبات على الدول	708,973	708,973	77,305	10,050
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	35,084	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	78,796	-	-
6	المطالبات على البنوك	450,570	450,570	129,893	16,886
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	2,389,255	1,394,547	181,291
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	646,256	364,018	47,322
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	58,194	23,537	3,060
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	2,658	1,504	195
12	الاستثمارات العقارية	158,334	158,334	179,120	23,286
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	86,392	70,404	9,153
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	373,754	189,064	24,578
	الإجمالي	5,737,661	4,994,348	2,429,392	315,821

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	9,861	9,861	-	-
2	المطالبات على الدول	540,769	540,769	85,627	11,131
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	53,920	53,920	1,197	156
5	المطالبات على بنوك التنمية	91,194	91,194	-	-
6	المطالبات على البنوك	422,626	422,626	123,073	15,999
7	المطالبات على الشركات	2,719,881	2,187,404	1,305,577	169,725
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	633,601	618,989	361,611	47,009
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	32,877	27,250	8,109	1,054
11	مراكز السلع والبضائع	7,736	7,736	4,530	589
12	الاستثمارات العقارية	133,174	133,174	155,971	20,276
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	231,195	99,628	84,507	10,986
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	316,539	316,539	160,671	20,888
	الإجمالي	5,193,373	4,509,090	2,290,873	297,813

بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمديني التمويل مبلغ 234,127 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 222,144 ألف دينار كويتي)، كما هو موضح بالبيان التالي:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	96,654	96,654	49,784	6,472
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	35,084	-	-
3	المطالبات على البنوك	49,595	49,595	27,359	3,557
4	المطالبات على الشركات	2,657,550	2,024,162	1,231,217	160,058
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,313	646,094	392,452	51,019
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	58,097	52,519	19,338	2,514
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	86,392	80,826	10,507
9	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-
	الإجمالي	3,729,048	2,990,500	1,800,976	234,127

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	105,624	105,624	54,906	7,138
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	53,920	53,920	1,245	162
3	المطالبات على البنوك	87,105	87,105	43,608	5,669
4	المطالبات على الشركات	2,393,571	1,861,401	1,131,231	147,060
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	633,419	618,807	376,546	48,951
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	32,876	27,249	8,507	1,106
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	231,195	99,628	92,757	12,058
9	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-
	الإجمالي	3,537,710	2,853,734	1,708,800	222,144

2. مخاطر السوق

كما في 31 ديسمبر 2024، قدرت الانكشافات المرجحة المحتملة لمخاطر السوق بمبلغ 8,638 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 5,800 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب القياسي، كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق مبلغ 1,123 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 754 ألف دينار كويتي).

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتملة خلال العام المالي 2024 هي 185,325 ألف دينار كويتي (2023: 187,013 ألف دينار كويتي)، وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 24,092 ألف دينار كويتي (2023: 24,312 ألف دينار كويتي).

خامساً: إدارة المخاطر

تنطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها، وذلك بناءً على حدود المخاطر إلى جانب ضوابط أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر حيوية بالنسبة للمركز المالي السليم للبنك واستمرارية تحقيق أرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى الانكشاف على أنواع المخاطر التالية نتيجة المعاملات المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

علاوة على ذلك، هناك مجالات مخاطر أخرى بحاجة للمراقبة والتحكم. في ما يلي نعرض معلومات حول انكشاف البنك على المخاطر، كما تقدم معلومات حول أهداف البنك وسياسته ونماذجه وأساليب القياس المستخدمة بواسطة البنك وعملياته الخاصة بتحديد وقياس المخاطر وتخفيفها وإدارتها، فضلاً عن إدارة البنك لرأس المال.

1. هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك ("مجلس الإدارة") مسؤولية تحديد وظائف إدارة المخاطر والإشراف عليه. ومن هذا المنطلق قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المخاطر (BRC) التابعة لمجلس الإدارة والتي تضم أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة متطلبات المخاطر والالتزام لدى البنك.

في ما يخص أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة، قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار (BCIC). وعلى مستوى الإدارة العليا تم تأسيس مجموعة من اللجان مثل اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار (ECIC) ولجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخصصات للمساعدة على إنجاز مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر المستقلة (RMG) التي يرأسها رئيس مجموعة المخاطر (CRO) والتي تتبع إدارياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، مسؤولية مهام المخاطر على مستوى البنك، لمساعدة كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر في تنفيذ مسؤولية الإشراف على المخاطر.

2. إطار عمل إدارة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بوضع إطار عمل ومراقبة مهام المخاطر والرقابة لدى البنك.

كما قام أيضاً مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التدقيق (BAC) وذلك طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، والتي تتضمن مهامها على سبيل المثال لا الحصر مراقبة الالتزام بمبادئ إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى سياساتها وإجراءاتها، ومراجعة كفاية إطار عمل إدارة المخاطر.

تعتبر لجنة التمويل والاستثمار الجهة الإدارية التنفيذية صاحبة القرار المنوطة بدراسة كافة عروض التمويل والاستثمار للموافقة عليها ضمن نطاق الصلاحيات المنوطة بها و/أو رفع توصيات بشأنها إلى لجنة التمويل والاستثمار (BCIC) التابعة لمجلس الاداره للموافقة النهائية بشأنها.

تتولى لجنة المخصصات مسؤولية مراجعة إجمالي محفظة التمويل والاستثمار الخاصة بالبنك بصورة دورية ومقارنتها بالمتأخرات أو الانخفاض المحتمل بالقيمة ورفع التوصيات بشأن المستوى المطلوب من المخصصات طبقاً للوائح بنك الكويت المركزي والمعايير المالية/المحاسبية.

بينما تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم مسؤولية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية للبنك بما في ذلك الأصول والخصوم، توزيع الأصول، هيكل الخصوم، تنويع التمويل، خفض التكاليف، الجداول الزمنية لاستحقاقات الأصول والخصوم، وصافي هامش العائد، إضافة إلى أمور أخرى خاصة بكفاية رأس المال في ما يتعلق بإدارة مخاطر السوق والسيولة.

3. بيان نزعة المخاطر

يحدد بيان نزعة المخاطر لدى البنك الحد الأقصى من المخاطر الذي يمكن قبوله في ما يتعلق بفئات الأعمال من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد وهو ما يمكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويتم اعتماد بيان نزعة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. وتخفيف حدة المخاطر التي لا تتوافق مع بيان نزعة المخاطر لدى البنك إلى الحدود المقبولة هو أمر ذو أولوية، حيث تتم مراجعة ذلك البيان من قبل لجنة المخاطر ومن ثم توصي به إلى مجلس الإدارة لاعتماده وعمل التحديثات الدورية عليه. ويضمن ذلك توافق بيان نزعة المخاطر مع استراتيجية البنك وبيئته أعماله. يقوم مجلس الإدارة، من خلال بيان نزعة المخاطر، بتوجيه الإدارة نحو مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحملة البنك وهو ما يتم تحديده بطريقة تلائم أهداف المساهمين والمواعين والجهات الرقابية. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تحديد الإشارات التحذيرية المبكرة للخرافات المحتملة لحدود بيان نزعة المخاطر ومجموعة المخاطر مسؤولة عن إخطار الإدارة التنفيذية بالإجراءات المطلوبة لتخفيف حدة المخاطر أو لتجنبها وهي مسؤولة كذلك عن تصعيد الأمر إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بذلك.

4. أنظمة إدارة المخاطر

في سبيل إدارة المخاطر بشكل شامل وقياسها على أساس مجمّع، قام البنك بوضع إطار عمل رسمي لحوكمة المخاطر من شأنه تقديم توجيهات تفصيلية بخصوص إطار العمل السليم اللازم لإدارة كافة مخاطر البنك. كما تعمل مختلف سياسات المخاطر التي تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام على دعم أهداف إدارة المخاطر. وتقدم هذه السياسات بوجه عام تخطيطاً تفصيلياً لمختلف المخاطر بناءً على كل من إستراتيجيات الأعمال، الأداء السابق، التوقعات المستقبلية، الظروف الإقتصادية والأحداث الداخلية والخارجية. كما تتضمن السياسات تخطيطاً شاملاً لمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً قبل طرح منتجات أو أدوات جديدة للبنك وقد وضعت السياسات حدوداً داخلية (إسمية ومستندة على المخاطر) لمتابعة وضمان وجود المخاطر ضمن حدود قابلية التحمل. وتعمل التقارير الدورية التي يتم عرضها على كل من لجنة الأصول والخصوم، لجنة التمويل والاستثمار، اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار ولجنة المخاطر على ضمان إبقاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم مستمر بالأوضاع التي تمكنهما من اتخاذ قرارات سليمة.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد وقياس كمية المخاطر التي يواجهها البنك وتحليلها وتخفيف حدتها، إلى جانب وضع الحدود والضوابط المناسبة لإدارة المخاطر، ومراقبة تلك المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود نزعة المخاطر المقررة لها. كما تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لمراجعة منتظمة ومستمرة للتأكد من توافقها مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والظروف السوقية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

5. فئات المخاطر

في ما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك:

5.1 مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي والإجارة والاستثمار وما إلى ذلك. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدراسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى البلدان ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن خطورة الانشكافات، بناءً على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

إطار عمل مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد السياسات التمويلية والاستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الاستثمارية. كما وافق المجلس أيضاً على لائحة اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار التي تتناول الدراسة المبدئية للعروض التمويلية واعتمادها طبقاً للصلاحيات المنوطة بها، وكما قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار التابعة للمجلس، والتي بموجب لائحته تمثل المستوى التالي من الصلاحيات والتي تزود مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف العروض التمويلية والاستثمارية للبنك نيابةً عن مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر في ما يتعلق بجميع عروض التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على ضمان - إن أمكن ذلك - والحد من مدة الانكشاف، بما يعود بالفائدة على إجمالي حجم المخاطر في الانكشافات الائتمانية للبنك.

صافي الانكشافات "المصنفة وغير المصنفة" المعرضة لمخاطر الائتمان:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	6,082	-	6,082
2	المطالبات على الدول	708,973	660,011	48,962
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	-	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	78,794	2
6	المطالبات على البنوك	450,570	419,132	31,438
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	147,510	2,879,898
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	-	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	-	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	158,334	-	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	-	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	-	373,754
	الإجمالي	5,737,661	1,305,447	4,432,214

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	9,861	-	9,861
2	المطالبات على الدول	540,769	510,152	30,617
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	53,920	-	53,920
5	المطالبات على بنوك التنمية	91,194	91,192	2
6	المطالبات على البنوك	422,626	391,137	31,489
7	المطالبات على الشركات	2,719,881	153,483	2,566,398
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	633,601	-	633,601
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	32,877	-	32,877
11	مراكز السلع والبضائع	7,736	-	7,736
12	الاستثمارات العقارية	133,174	-	133,174
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	231,195	-	231,195
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	316,539	-	316,539
	الإجمالي	5,193,373	1,145,964	4,047,409

إجمالي الانكشافات "الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	6,082	6,082	-
2	المطالبات على الدول	708,973	446,698	262,275
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	4,606	30,478
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	10,344	68,452
6	المطالبات على البنوك	450,570	118,790	331,780
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	549,023	2,478,385
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	87,901	581,574
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	13,302	50,470
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	349	2,309
12	الاستثمارات العقارية	158,334	20,786	137,548
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	21,366	141,389
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	119,970	253,784
	الإجمالي	5,737,661	1,399,216	4,338,445

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	9,861	9,861	-
2	المطالبات على الدول	540,769	228,047	312,722
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	53,920	9,231	44,689
5	المطالبات على بنوك التنمية	91,194	15,611	75,583
6	المطالبات على البنوك	422,626	112,884	309,742
7	المطالبات على الشركات	2,719,882	576,235	2,143,647
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	633,601	108,472	525,129
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	32,877	5,629	27,248
11	مراكز السلع والبضائع	7,736	1,324	6,412
12	الاستثمارات العقارية	133,174	22,797	110,377
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	231,195	39,577	191,618
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	316,538	119,224	197,314
	الإجمالي	5,193,373	1,248,892	3,944,481

متوسط الانكشافات "الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار المطلقة" على أساس ربع سنوي:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الانكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	10,176	10,176	-
2	المطالبات على الدول	641,382	333,815	307,567
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	40,808	6,544	34,264
5	المطالبات على بنوك التنمية	88,363	14,103	74,260
6	المطالبات على البنوك	365,316	100,029	265,287
7	المطالبات على الشركات	2,891,208	587,192	2,304,016
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	651,225	103,116	548,109
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	77,834	17,029	60,805
11	مراكز السلع والبضائع	5,178	850	4,328
12	الاستثمارات العقارية	143,377	22,627	120,750
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	198,095	31,731	166,364
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	352,896	118,700	234,196
	الإجمالي	5,465,858	1,345,912	4,119,946

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الانكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	10,905	10,905	-
2	المطالبات على الدول	555,322	227,074	328,248
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	70,779	12,820	57,959
5	المطالبات على بنوك التنمية	90,283	16,265	74,018
6	المطالبات على البنوك	384,059	101,722	282,337
7	المطالبات على الشركات	2,541,737	550,266	1,991,471
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	627,235	112,992	514,243
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	30,150	5,427	24,723
11	مراكز السلع والبضائع	3,811	670	3,141
12	الاستثمارات العقارية	142,584	25,706	116,878
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	334,531	60,493	274,038
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	303,646	122,581	181,065
	الإجمالي	5,095,042	1,246,921	3,848,121

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ تركزات المخاطر الائتمانية عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في النشاط التجاري نفسه أو في أنشطة ما في نفس المنطقة الجغرافية، أو تكون عرضة لنفس البيئة الاقتصادية بما يؤدي إلى تأثر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التي تتأثر بنحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أية ظروف أخرى. وتشير تركزات المخاطر الائتمانية إلى تأثر أداء البنك نسبياً بالتطورات التي تؤثر على نحو مشابه على الأطراف المقابلة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	6,082	-	-	-	-	6,082
2	المطالبات على الدول	676,518	-	19,633	12,822	-	708,973
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	-	-	-	-	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	-	-	-	-	78,796
6	المطالبات على البنوك	348,063	1,503	98,630	2,374	-	450,570
7	المطالبات على الشركات	2,893,329	31,356	32,518	70,205	-	3,027,408
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	-	-	-	-	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	-	-	-	-	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	-	-	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	39,544	83,674	35,116	-	-	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	-	-	-	-	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	206,901	125,036	28,379	13,438	-	373,754
	الإجمالي	5,182,977	241,569	214,276	98,839	-	5,737,661

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	9,861	-	-	-	-	9,861
2	المطالبات على الدول	514,136	-	13,984	12,649	-	540,769
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	51,930	-	-	1,990	-	53,920
5	المطالبات على بنوك التنمية	91,194	-	-	-	-	91,194
6	المطالبات على البنوك	355,457	5,475	58,957	2,737	-	422,626
7	المطالبات على الشركات	2,595,403	31,522	15,530	77,426	-	2,719,881
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	633,601	-	-	-	-	633,601
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	32,877	-	-	-	-	32,877
11	مراكز السلع والبضائع	7,736	-	-	-	-	7,736
12	الاستثمارات العقارية	1,675	94,068	37,431	-	-	133,174
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	231,195	-	-	-	-	231,195
14	انكشافات الصكوك والتصيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	170,259	100,806	29,169	16,305	-	316,539
	الإجمالي	4,695,324	231,871	155,071	111,107	-	5,193,373

الاستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهراً	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	6,082	-	-	6,082
2	المطالبات على الدول	582,790	41,663	84,520	708,973
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	30,040	5,044	-	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	6,055	72,741	78,796
6	المطالبات على البنوك	275,391	119,497	55,682	450,570
7	المطالبات على الشركات	1,837,180	826,900	363,328	3,027,408
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	13,523	15,114	640,838	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	-	-	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	-	2,658	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	-	-	158,334	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	145,523	16,650	582	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	15,853	3,090	354,811	373,754
	الإجمالي	2,970,154	1,036,671	1,730,836	5,737,661

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهراً	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	9,861	-	-	9,861
2	المطالبات على الدول	407,486	40,882	92,401	540,769
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	45,508	8,412	-	53,920
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	44,664	46,530	91,194
6	المطالبات على البنوك	360,679	15,571	46,376	422,626
7	المطالبات على الشركات	1,569,433	820,210	330,238	2,719,881
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	7,093	10,927	615,581	633,601
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	32,877	-	-	32,877
11	مراكز السلع والبضائع	-	7,736	-	7,736
12	الاستثمارات العقارية	-	-	133,174	133,174
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	216,263	14,072	860	231,195
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	28,468	3,544	284,527	316,539
	الإجمالي	2,677,668	966,018	1,549,687	5,193,373

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	6,082	6,082
2	المطالبات على الدول	-	27,080	-	612,319	69,574	708,973
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	35,084	35,084
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	78,796	-	-	-	78,796
6	المطالبات على البنوك	-	450,570	-	-	-	450,570
7	المطالبات على الشركات	634,747	282,667	1,359,677	-	750,317	3,027,408
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	669,475	669,475
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	1,152	-	60,451	-	2,169	63,772
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	-	-	-	2,658
12	الاستثمارات العقارية	-	-	158,334	-	-	158,334
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	86,495	-	76,260	162,755
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	373,754	373,754
	الإجمالي	638,557	839,113	1,664,957	612,319	1,982,715	5,737,661

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	9,861	9,861
2	المطالبات على الدول	-	16,157	-	435,145	89,467	540,769
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	53	-	-	-	53,867	53,920
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	91,194	-	-	-	91,194
6	المطالبات على البنوك	-	422,626	-	-	-	422,626
7	المطالبات على الشركات	652,900	242,081	1,308,126	-	516,774	2,719,881
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	633,601	633,601
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	999	-	10,022	-	21,856	32,877
11	مراكز السلع والبضائع	7,736	-	-	-	-	7,736
12	الاستثمارات العقارية	-	-	133,174	-	-	133,174
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	92,706	-	138,489	231,195
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	316,539	316,539
	الإجمالي	661,688	772,058	1,544,028	435,145	1,780,454	5,193,373

5.1.1 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي في ما يخص تحديد حجم المخصصات المطلوبة لمقابلة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال تطبيق متطلبات معيار المحاسبي (IFRS 9) وفي ما يتعلق بمحفظة التسهيلات الائتمانية / التمويل فإنه يقوم باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم 9 مع الالتزام بتوجيهات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص أو وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها، أيهما أكبر.

انكشافات التسهيلات التمويلية غير المنتظمة ومتأخرة السداد بما يتفق مع المحافظ القياسية:

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (منخفضة القيمة)، متضمنة أرصدة المدينين للبنك 69,519 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والفوائد المعلقة (31 ديسمبر 2023: 33,232 ألف دينار كويتي) ومبلغ 34,957 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض احتساب معيار كفاية رأس المال (31 ديسمبر 2023: 16,181 ألف دينار كويتي).

وبلغت مخصصات البنك 100,919 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 88,734 ألف دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 100,211 ألف دينار كويتي متضمنة مخصص عام بمبلغ 86,417 ألف دينار كويتي).

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للمحافظ القياسية:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	65,338	30,776	9,953	204,138
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	4,181	4,181	2,176	23,949
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-
	الإجمالي	69,519	34,957	12,129	228,087

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	29,867	12,816	12,168	148,152
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,365	3,365	1,446	37,437
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-
	الإجمالي	33,232	16,181	13,614	185,589

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للتقسيم الجغرافي:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	60,427	34,223	11,395	22,828	228,087
2	أوروبا	-	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-	-
4	باقي دول العالم	9,092	734	734	-	-
	الإجمالي	69,519	34,957	12,129	22,828	228,087

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	24,180	16,181	13,614	2,567	183,600
2	أوروبا	-	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-	-
4	باقي دول العالم	9,052	-	-	-	1,989
	الإجمالي	33,232	16,181	13,614	2,567	185,589

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للقطاعات الصناعية:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	3,312	2,177	353	1,735
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	إنشاءات وعقارات	62,025	7,776	20,470	105,835
4	أخرى	4,182	2,176	2,005	120,517
	الإجمالي	69,519	12,129	22,828	228,087

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	2,777	1,620	375	19,106
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	إنشاءات وعقارات	27,078	10,548	273	99,611
4	أخرى	3,377	1,446	1,919	66,872
	الإجمالي	33,232	13,614	2,567	185,589

تقادم الانكشافات غير المنتظمة والمتأخرة:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات غير المنتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 أشهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهراً	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	22,779	3,258	2,567	40,915	69,519
2	متأخرة	228,087	-	-	-	228,087
	الإجمالي	250,866	3,258	2,567	40,915	297,606

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات غير المنتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 أشهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهراً	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	6,603	1,666	2,534	22,429	33,232
2	متأخرة	185,589	-	-	-	185,589
	الإجمالي	192,192	1,666	2,534	22,429	218,821

رصيد المخصص العام:

م	توزيع المخصص العام على الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
1	المطالبات على الدول	757	749
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	351	539
3	المطالبات على البنوك	719	1,015
4	المطالبات على الشركات*	78,837	75,648
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	6,446	6,176
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-
7	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,624	2,290
	الإجمالي	88,734	86,417

* كما في 31 ديسمبر 2024، المطالبات على الشركات تتضمن المخصصات الاحترازية بمبلغ 50,519 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 50,369 ألف دينار كويتي).

م	توزيع المخصص العام وفقاً للتقسيم الجغرافي	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*	87,438	85,564
2	أوروبا	872	369
3	آسيا	339	401
4	باقي دول العالم	85	83
	الإجمالي	88,734	86,417

* كما في 31 ديسمبر 2024، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتضمن المخصصات الاحترازية بمبلغ 50,519 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 50,369 ألف دينار كويتي).

5.1.2 الأساليب المستخدمة لتخفيف المخاطر

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن التمويلات التي تقل عن قيمة ضماناتها والحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان إلى جانب إعادة تقييم الضمانات، ومعدل تكرار عمليات التقييم وأسس ذلك، والتوثيق، والتكافل، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك، ووفق السياسة الائتمانية، يعتمد معدل تكرار عمليات تقييم الضمان على نوع الضمان نفسه؛ حيث يلزم إجراء تقييم يومي في حالة الأسهم المقدمة كضمان، كذلك في الحالات التي تكون فيها عملة الضمان مختلفة عن عملة الانكشاف، ويتم ذلك من خلال إدارة مستقلة عن مجموعات الأعمال لضمان تحقيق الموضوعية.

كما يتضمن الضمان المقبول النقد، والكفالات البنكية، والأسهم، والعقارات، وما إلى ذلك بما يتناسب مع الشروط المعينة الخاصة بأهلية الضمان ومتطلبات هامش الربح إلخ المنصوص عليها في السياسة الائتمانية. وتشتمل عملية تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة لحساب كفاية رأس المال الضمان المقدم في شكل نقدي أو أسهم إضافة إلى الكفالات التي تتفق مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال.

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية:

2024 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	6,082	-	-
2	المطالبات على الدول	708,973	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	35,084	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	78,796	-	-
6	المطالبات على البنوك	450,570	-	-
7	المطالبات على الشركات	3,027,408	638,153	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	669,475	23,219	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	63,772	5,578	-
11	مراكز السلع والبضائع	2,658	-	-
12	الاستثمارات العقارية	158,334	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	162,755	76,363	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	373,754	-	-
	الإجمالي	5,737,661	743,313	-

2023 ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات الائتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	9,861	-	-
2	المطالبات على الدول	540,769	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	53,920	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	91,194	-	-
6	المطالبات على البنوك	422,626	-	-
7	المطالبات على الشركات	2,719,881	532,478	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	633,601	14,612	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	32,877	5,627	-
11	مراكز السلع والبضائع	7,736	-	-
12	الاستثمارات العقارية	133,174	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	231,195	131,567	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	316,539	-	-
	الإجمالي	5,193,373	684,284	-

5.2 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات التي تحدث في عملية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة تغير أسعار السوق. وقد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في معدل الربح، والعملية، ومنتجات حقوق الملكية، والتي تتعرض جميعها للتحركات والتغيرات السوقية العامة والخاصة على مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الأرباح، هوامش الربح الائتمانية، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار حقوق الملكية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق، إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها، وتمثل مسؤولية مجموعة الاستثمار والخزينة في إدارة ومراقبة مخاطر السوق استباقياً والتي تنشأ عن التغيرات في الاستثمارات والأدوات المالية وكذلك بالنسبة للصفقات خارج إطار السوق الرسمي.

5.2.1 إطار عمل مخاطر السوق

يتبع البنك الممارسات السوقية في ما يتعلق بتقييم مراكزه، كما يتلقى معلومات منتظمة حول السوق من أجل تنظيم المخاطر السوقية.

ويتألف إطار عمل المخاطر السوقية من العناصر التالية:

- حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك.
- إجراء تقييم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق التي تنشر من قبل جهات مستقلة وإجراء مراجعة مستمرة لجميع المراكز المفتوحة.

تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، ذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

5.3 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. وتعتبر إدارة مخاطر السيولة واحدة من أهم الإدارات الحيوية التي تدير الأعمال المصرفية اليومية. ولمواجهة أي أمر عارض، يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي ويتم مراجعة مركز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري. وعلاوة على ذلك، تتم مراقبة مركز احتياطات السيولة ومعدلات التسهيلات الائتمانية مقابل الإيداعات المؤهلة بشكل يومي.

قام البنك بوضع خطة تمويل الطوارئ، وسوف تستخدم كخطة عمل يتعين الالتزام بها خلال أي حالة من حالات الطوارئ في السيولة، وتضع خطة تمويل الطوارئ إطار عمل من شأنه أن يحسن جاهزية البنك لمعالجة أي من أوضاع الضغط على السيولة والتي قد تنشأ بسبب مشكلات نظامية أو غير نظامية. وتعمل خطة تمويل الطوارئ على تحديد الأحداث التي تتطلب التدخل والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة حيث تبين الخطة الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لإدارة الأزمة، وتضع الخطة أيضاً الهيكل والمسؤوليات الإدارية لضمان تحقيق المساءلة في معالجة أي أمر طارئ. وتعتبر خطة تمويل الطوارئ جزءاً مكملًا من سياسة مخاطر السيولة القائمة والخاصة بالبنك وسوف يتم العمل بخطة تمويل الطوارئ فقط في حالات الضغط على السيولة أو الأوضاع العكسية للسيولة سواء كانت تلك الحالات حقيقية أو متوقعة.

أ. بلغ معدل الأصول قصيرة الأجل مقابل الالتزامات قصيرة الأجل 81% كما في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 82%)، وتم احتسابه كما يلي:

م	البنود	2024	2023
1	الأصول المتداولة (ألف دينار كويتي)	3,612,840	3,335,143
2	الالتزامات المتداولة (ألف دينار كويتي)	4,453,095	4,055,840
	المعدل الحالي %	81%	82%

ب. نورد في ما يلي تحليل استحقاق فئات مصادر الأموال
(الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة):

2024 ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	290,743	-	-	290,743
2	حسابات الاستثمار المطلقة	2,448,832	1,469,448	261,358	4,179,638
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	11,328	-	-	11,328
	الإجمالي	2,750,903	1,469,448	261,358	4,481,709

2023 ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	243,566	-	-	243,566
2	حسابات الاستثمار المطلقة	2,569,826	1,016,704	224,193	3,810,723
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	15,703	-	-	15,703
	الإجمالي	2,829,095	1,016,704	224,193	4,069,992

5.3.1 معيار تغطية السيولة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة الكمية والكيفية في هذا القسم وفقاً لتعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ/346/2014) بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة والمرسل إلى جميع البنوك المحلية الإسلامية في 2014/12/23.

معيار تغطية السيولة

الإفصاح النوعي لمعيار تغطية السيولة

يعتبر معيار تغطية السيولة مقياساً عالمياً لتقييم مستوى السيولة لدى البنك. ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافٍ من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم تحت سيناريوهات ضغط محددة.

يتم احتساب معيار تغطية السيولة كما يلي قيمة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة (HQLAs) صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ 30 التالية

تتألف الأصول السائلة من أصول عالية الجودة يمكن تحويلها أو استخدامها كضمانة للحصول على تمويلات تحت ظروف الضغط. وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى فئتين: أصول المستوى الأول وأصول المستوى الثاني. حيث يمكن إدراج أصول المستوى الأول بدون أية استقطاعات بينما يجوز للبنوك إدراج أصول المستوى الثاني / الفئة (أ) بتطبيق نسبة استقطاع 15% بحد أدنى وأصول المستوى الثاني (الفئة ب) بنسبة استقطاع (50%) بحد أدنى.

صافي التدفقات النقدية الخارجة هو إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحاً منه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال الأيام الـ 30 اللاحقة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارج المتوقعة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف الأصول التعاقدية بالمعدلات المتوقعة لتدفقها وبما لا يزيد على 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

ينصب تركيز البنك على تنوع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الرئيسية الخاصة به. وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بإدارة السيولة من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصفة مستمرة. وتتضمن تلك العملية تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر الأصول عالية الجودة والتي يمكن أن تستخدم لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم الأمر. ويقوم البنك كذلك بعمل اختبارات الضغط لقياس تأثير الضغط على السيولة في سيناريوهات متنوعة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بوضع خطة لتمويل الطوارئ لإدارة السيولة خلال ظروف الضغط.

متوسط الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال ربع السنة المنتهي في 31 ديسمبر 2024 بلغ 563 مليون دينار كويتي. وشكلت نسبة احتياطات بنك الكويت المركزي منه 389 مليون دينار كويتي. وبلغ متوسط التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة الـ 30 يوم 973 مليون دينار كويتي بينما بلغ متوسط التدفقات الداخلة من الأصول 638 مليون دينار كويتي.

بلغ معيار تغطية السيولة الخاص بالبنك 160% (بناء على متوسط المركز خلال الثلاث أشهر الماضية) وهو أعلى من الحد الأدنى 100% المحدد من قبل بنك الكويت المركزي. وتتم إدارة السيولة بصفة مركزية من خلال إدارة الخزينة بالبنك. ويمتلك البنك مصادر سيولة كافية للتدفقات النقدية الخارجة وترى الإدارة أن البنك لديه سيولة كافية وفقاً لمتطلبات معيار تغطية السيولة. وتتولى لجنة الأصول والخصوم بالبنك مسؤولية الإشراف على إدارة السيولة ومراجعة المراكز على أساس شهري و/أو عند الحاجة بناء على المخاطر النظامية.

الجدول التالي يوضح البيانات الكمية لمعايير تغطية السيولة:

نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

م	البيان	القيمة بالألف دينار	
		القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *
الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)			
1	الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	-	512,906
التدفقات النقدية الخارجة			
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	552,004	94,949
3	• الودائع المستقرة	-	-
4	• الودائع الأقل استقراراً	552,004	94,949
5	• الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة.	1,333,357	772,867
6	• الودائع التشغيلية	-	-
7	• الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	1,333,357	772,867
8	الالتزامات المضمونة	-	-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	-	-
10	• الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	-	-
11	• الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكل الأخرى	-	-
12	• خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	-	-
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	2,093,890	104,694
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	-	972,511
التدفقات النقدية الداخلة			
16	معاملات التمويل المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للأطراف المقابلة)	1,142,083	638,328
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	1,142,083	638,328
معيار تغطية السيولة			
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	-	543,110
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة	-	339,987
22	معيار تغطية السيولة	-	160%

* متوسط بسيط (Simple Average) لجميع أيام العمل المعد عنها النموذج.

5.3.2 معيار صافي التمويل المستقر

تم إعداد الإفصاحات العامة النوعية والكمية بموجب هذا القسم وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ ر.ب.أ.357/2015) بتاريخ 2015/10/25 بشأن معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت.

الإفصاحات النوعية عن نسبة صافي التمويل المستقر

إن الغرض من تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر ("NSFR") هو ضمان احتفاظ البنوك بحد أدنى من التمويل المستقر بناء على خصائص السيولة الخاصة بالأصول والأنشطة لديها على مدار سنة واحدة. والهدف من ذلك هو الحد من عدم تطابق الاستحقاقات بين بنود الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وبالتالي تقليل مخاطر التمويل.

يتم تحديد الحد الأدنى من متطلبات صافي التمويل المستقر على النحو التالي:

$$\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح} \geq 100\% \times \text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}$$

يتم تعريف "التمويل المستقر" على أنه مبالغ رأس المال والالتزامات المتوقع أن تكون مصادر موثوقة للتمويل على مدى زمني عام واحد في ظل ظروف الضغط المطول. ويقاس التمويل المستقر المتاح بناء على الخصائص العامة للاستقرار النسبي لمصادر التمويل في البنك، بما في ذلك الاستحقاقات التعاقدية لالتزاماته واحتمالية قيام أنواع مختلفة من الممولين بسحب ودائعهم. يتم قياس مبلغ التمويل المستقر المطلوب (RSF) بناءً على الخصائص العامة لوضع مخاطر السيولة الخاصة بموجودات البنك والانكشافات خارج الميزانية. إن الأصول الأكثر سيولة والمتاحة بشكل أكبر للعمل كمصدر للسيولة الممتدة ضمن البيئة الضاغطة المبينة أعلاه تأخذ عوامل أقل من التمويل المستقر المطلوب (وتتطلب تمويل أقل استقراراً) من الأصول التي تعتبر أقل سيولة في مثل هذه الظروف، وبالتالي تتطلب تمويلاً أكثر استقراراً.

تتمثل استراتيجية بنك وربة في ضمان وجود تمويل مستقر متاح وكافي ليتناسب مع التمويل المستقر المطلوب في جميع الأوقات. ولضمان ذلك، يركز البنك على زيادة تمويله من مصادر طويلة الأجل.

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر في البنك 106.5% كما في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بالحد الأدنى المطلوب بنسبة 100%. وبلغ إجمالي التمويل المستقر المتاح بعد إعطاء الأوزان (معاملات التمويل المستقر المتاح) 3,065 مليون دينار كويتي بينما بلغ التمويل المستقر المطلوب 2,878 مليون دينار كويتي بعد إعطاء الأوزان.

في ما يلي المعلومات الكمية عن معيار صافي التمويل المستقر:

نموذج الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية				القيمة بالألف دينار
		فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق أكثر من سنة	
التمويل المستقر المتاح:						
1	رأس المال:					
2	رأس المال الرقابي	441,271	-	-	-	441,271
3	أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	-	-
4	الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:	-	-	-	-	-
5	المستقرة	-	-	-	-	-
6	الأقل استقراراً	1,014,813	22,952	158,651	943,416	-
7	الودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة:	-	-	-	-	-
8	الودائع التشغيلية وحسابات الاستثمار	-	-	-	-	-
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	1,608,842	294,864	375,514	2,994,615	-
10	الالتزامات الأخرى:	-	-	-	-	-
11	- صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات	-	-	-	-	-
12	- الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	-	-	76,724	92,010	-
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح	3,064,925				
التمويل المستقر المطلوب:						
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	46,098	11,171	-	-	722,054
15	الودائع وحسابات الاستثمار لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-	-
16	عمليات التمويل المنتظمة والأوراق المالية:					
17	- عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-	-
18	عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول، والفروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	99,999	13,980	35,715	454,410	43,363
19	عمليات التمويل المنتظمة المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والفروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	1,980,433	746,326	623,485	2,068,627	-
20	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-	-
21	عمليات التمويل السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-	-
22	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-	-
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المُصدرة لهذه الأدوات	59,412	69,896	-	-	-
24	الأصول الأخرى:					
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-	-
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-	-
27	صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول	-	-	-	-	-
28	20% من عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	-	-	-	-	-
29	الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	582,499	62,659	26,014	82,310	504,043
30	البنود خارج الميزانية	109,307	-	79,361	152,362	1,724,557
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	2,877,747				
32	معيار صافي التمويل المستقر (%)	106.5%				

5.4 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من التغيير في معدلات الأرباح التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية. ويعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظراً لأن قيمة الاستثمارات والتمويلات ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الأرباح. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على معدلات الربح تأثيراً على صافي إيرادات البنك أو هامش الربح.

يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة التنفيذية للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

2024 ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	1,417	1,514	3,380	1,671	700	8,684
الالتزامات	(1,642)	(1,643)	(2,838)	(2,697)	(1,335)	(10,155)
صافي التأثير	(224)	(129)	542	(1,026)	(634)	(1,471)

2024 ألف دينار كويتي

تأثير الانخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(1,417)	(1,514)	(3,380)	(1,671)	(700)	(8,684)
الالتزامات	1,642	1,643	2,838	2,697	1,335	10,155
صافي التأثير	224	129	(542)	1,026	634	1,471

2023 ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	1,302	1,393	2,487	934	69	6,185
الالتزامات	1,069	1,591	1,715	749	133	5,257
صافي التأثير	233	(197)	772	184	(64)	927

2023 ألف دينار كويتي

تأثير الانخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(1,302)	(1,393)	(2,487)	(934)	(69)	(6,185)
الالتزامات	(1,069)	(1,591)	(1,715)	(749)	(133)	(5,257)
صافي التأثير	(233)	197	(772)	(184)	64	(927)

5.5 مخاطر حقوق الملكية في السجلات المصرفية

بلغت استثمارات البنك في مراكز حقوق الملكية بخلاف صكوك التمويل مبلغ 208,411 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 171,884 ألف دينار كويتي). كما هو مبين أدناه:

2023	2024	الاستثمارات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
15,557	3,657	أوراق مالية مسعرة
9,631	9,497	أوراق مالية غير مسعرة
134,288	175,596	صناديق ومحافظ غير مسعرة
12,408	19,661	استثمارات أخرى غير مسعرة
171,884	208,411	الإجمالي

تم تسجيل جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة.

خلال 2024، لم يرقم البنك بتسجيل خسائر محققة من بيع استثمارات حقوق الملكية (2023: لا شيء ألف دينار كويتي) في بيان الدخل وقام بإدراج خسائر الغير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بمبلغ 134 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: خسائر 1,750 ألف دينار كويتي) ضمن بنود الدخل الشامل.

في 31 ديسمبر 2024 بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية 16,482 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 13,239 ألف دينار كويتي).

5.6 مخاطر التشغيل

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة، تعطل الأنظمة، الأخطاء البشرية، أو عن الأحداث الخارجية التي تتضمن الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وعندما لا يتم تنفيذ الضوابط، فإنه يترتب على ذلك عواقب قانونية أو رقابية، كما قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو تشويه للسمعة.

5.6.1 إطار عمل مخاطر التشغيل

يعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة من السياسات التي يتم تطبيقها لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر ذات الصلة بأنشطة البنك المصرفية والمالية.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية. كما تعمل هذه المجموعة على ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات من أجل تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها ومراقبتها وفق إطار عمل المخاطر بالبنك.

كما يقوم البنك بإدارة المخاطر التشغيلية وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بـ "الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية" وتوجيهاته الخاصة بـ "الممارسات الصحيحة لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها". إضافة إلى ذلك، يولي البنك اهتماماً خاصاً بالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وأية إخفاقات في ما يتعلق بالمسؤوليات الائتمانية.

وقد قام البنك بوضع سياسته الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال من أجل مواجهة أية احتمالات أو إخفاقات داخلية أو خارجية بما يعمل على تيسير عمل البنك.

كما قام البنك بإنشاء موقع طوارئ (DR) للبنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالبنك، بما يضمن عدم تأثير المخاطر التشغيلية على أعمال البنك بشكل غير موافق.

سادساً: حسابات الاستثمار

يتلقى بنك وربة الأموال من المودعين عن طريق أنواع مختلفة من المنتجات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن حسابات الوكالة بالاستثمار المطلقة ويقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي تحقق العائد المستهدف.

كما يتلقى البنك الأموال من المودعين من خلال منتجات المضاربة المطلقة، حيث يقوم المودعون بمنح البنك (المضارب) حق استثمار تلك الأموال مقابل الحصول على حصة بالأرباح، ويتحمل المضارب الخسارة في حال الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط عقود المضاربة.

يتم تحديد أوعية الأصول التي يتم استثمار الأموال بها، إلى جانب تحديد التكاليف والإيرادات المتعلقة بتلك الأوعية (وهي تلك التي تتعلق مباشرة بأصول الوعاء العام، ولا يتم خصم التكاليف غير المباشرة مثل المصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الموظفين) والتي يتم بناء عليها تحديد صافي الأرباح وتوزيعها بين البنك والمودعين نسبياً بناء على كل من حصة المساهمة في وعاء الأصول وتفصيل الاتفاقيات التعاقدية مع المودعين.

بلغت نسبة الأرباح التي تم توزيعها على حسابات الاستثمار بنظام المشاركة في الأرباح كما يلي:

2024					
م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات ادخار	%1.4936	%1.483	%1.502	%1.586

2023					
م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات ادخار	%1.512	%1.447	%1.512	%1.573

سابعاً: الضوابط الشرعية

تقوم الإدارة الشرعية بمراقبة وتنفيذ القرارات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة. كما تقوم الإدارة الشرعية بمراقبة هذه القرارات بشكل يومي وكذا الرد على أية استفسارات تخص القرارات الشرعية. كما تتضمن أنشطة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مراجعة السياسات والإجراءات والوثائق بما في ذلك نماذج العقود والاتفاقيات.

جرى التدقيق الشرعي على العمليات المصرفية للبنك بناءً على خطة تدقيق سنوية والتي من شأنها تغطية جميع إدارات البنك وبناءً على ذلك يتم إصدار تقرير بالنتائج يتم تقديمه من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.

في 31 ديسمبر 2024 بلغت مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام المنتهي 60 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: 60 ألف دينار كويتي).

ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

لجنة الترشيحات والمكافآت:

يترأس اللجنة السيدة/ مي مهلهل المصنف وتضم في عضويتها السيد/ بدر خالد الشلفان والسيدة/ بسمه حامد الصانع والسيد/ محمد حامد الشلفان والسيد/ محمد عبدالعزيز البحر، وتقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك.

ولقد قامت اللجنة بالاستعانة بمستشار خارجي لإعداد برنامج الحوافز طويلة الأجل لمسؤولي الإدارة العليا في البنك. وتتضمن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت في ما يتعلق بسياسة إدارة التعويضات (المكافآت) ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء مراجعة دورية للسياسة أو عندما يوصي بذلك مجلس الإدارة وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.
 - إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
 - تقييم الممارسات التي يتم بموجبها منح المكافآت مقابل إيرادات مستقبلية ذات توقيت واحتمال غير مؤكدين.
 - تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، للحصول على موافقة المجلس عليها.
 - تحديد منظومة منح المكافآت بما يتماشى مع مبادئ الممارسات السليمة في منح المكافآت.
 - العمل بشكل وثيق مع لجنة إدارة المخاطر لدى البنك و/أو الرئيس المسؤول عن المخاطر وذلك عند تقييم الحوافز المقترحة بواسطة نظام منح المكافآت.
 - مراجعة السياسة والممارسات ذات الصلة بشكل دوري أو حسب الحاجة على الأقل لضمان تحقيق أهدافها المقررة في ضوء المعلومات التي اطلعت عليها والخاصة بسير عمل نظام المكافآت.
- بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المكافآت خلال العام (8) اجتماعات وبلغت المكافآت التي تم دفعها لأعضائها 87,25 ألف دينار كويتي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 87,250 ألف دينار كويتي).

التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

1. الإدارة العليا وتشمل هذه الفئة الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.
 2. المسؤولون عن الرقابة المالية ورقابة المخاطر، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل مسؤولي الرقابة المالية وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي ووحدة مكافحة غسل الأموال.
 3. المتعرضون للمخاطر المادية، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إداراتهم، وتقع عليهم المسؤولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة.
- يضع بنك وربة سياسة توفر تعويضات ومكافآت عادلة ومناسبة وتنافسية لموظفيه من شأنها تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، هذا وقد وضع البنك إجراءات منظمة لصرف المكافآت المالية أخذاً بعين الاعتبار تطبيق الضوابط الخاصة بنظام الاسترداد "Claw Back" إذا لزم الأمر.
- كما أن مجلس الإدارة في البنك يقوم بالإشراف الفعال على نظم وعمليات المكافآت ومراجعة هيكل الرواتب والإشراف عليه لضمان التطبيق الصحيح بمساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت حيث تتضمن مهامها إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها وإجراء مراجعة دورية للسياسة وتقديم التوصيات التي من شأنها ضمان سير عملية منح المكافآت على النحو السليم.

تكون السياسة متوافقة مع التحمل الحفيف للمخاطر. حيث يجب ربط المكافآت بالأداء المتوسط والطويل الأجل للبنك، مع مراعاة تغيير مكونات المكافآت الممنوحة للموظفين بما يناسب المخاطر على المدى الطويل (الإطار الزمني للمخاطر).

تقييم الوظائف:

1. يتم استخدام تقييم الوظائف لتحديد قيمة مالية عادلة للوظائف الفردية داخل البنك.
 2. العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في عملية تقييم الوظائف هي صعوبة ودقة مهام الوظيفة، ومتطلبات المعرفة والضغط والسلطة والفعالية الوظيفية، وذلك باستخدام طريقة Task لتقييم الوظائف.
 3. لكل من هذه العناصر، يتم تقييم العمل على نطاق منفصل، يترتب على نتائج تقييم وظائف البنك تحديد الوظيفة ضمن هيكل الدرجات الوظيفية المعني بما يتماشى مع أفضل الممارسات.
 4. تتولى إدارة التعويضات وإدارة الأداء مسؤولية تقييم الوظائف بناء على توصيفات وظيفية دقيقة.
- لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع) خلال 2024 (2023): لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع).

يوضح الجدول التالي قيمة المكافآت التي تم دفعها للإدارة التنفيذية:

2024

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة	-	-
1	نقدية	2,131,500	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	63,415	-
	مكافآت متغيرة	-	-
4	نقدية	1,274,779	188,470
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	49,868	-
	الإجمالي	3,519,563	188,470

2023

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة	-	-
1	نقدية	2,078,798	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	59,826	-
	مكافآت متغيرة	-	-
4	نقدية	1,390,422	198,234
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	-	-
	الإجمالي	3,529,046	198,234

مستقبل واعد
بفضل خطط
الاستثمارات
الحكيمة.
لنملك الغد.



البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات

130

بيان المركز
المالي المجموع

124

تقرير مراقبي الحسابات
المستقلين

132

بيان الدخل
الشامل المجموع

131

بيان الأرباح أو
الخسائر المجموع

134

بيان التدفقات
النقدية المجموع

133

بيان التغيرات في
حقوق الملكية المجموع

135

إيضاحات حول
البيانات المالية
المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين



كي بي إم جي القناعي وشركاه
برج الحمراء ، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24 ، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: +965 2228 7000

إرنست ويونغ العيان والعصيمي وشركاهم

هاتف: +965 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: +965 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
ey.com



بنبي المستقبل بثقة

ص.ب. 74
برج الشايح - الطابق 16 و 17
شارع السور - المرقاب
الصفاة 13001 - دولة الكويت

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2024 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور.

الخسائر الائتمانية لتسهيلات التمويل

إن الاعتراف بخسائر الائتمان لأرصدة تسهيلات التمويل النقدية وغير النقدية إلى العملاء ("التسهيلات التمويلية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9")، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى كما هو مفصّل عنها في السياسات المحاسبية بالإيضاح 2.4.4 والإيضاح 4 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية على تسهيلات التمويل (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والازدياد الملحوظ اللاحق في مخاطر الائتمان في تاريخ البيانات المالية المجمعة بالنسبة للاعتراف المبدئي لها وتصنيفها إلى ثلاث مراحل. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لما هو مفصّل عنه من قبل الإدارة، يتم استخدام أساليب نماذج قائمة على الأحكام بشكل أساسي في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن تحديد احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر والتي يتم إعداد نماذج لها استناداً إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ويتم خصمها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة.

من ناحية أخرى، يستند الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل التمويلي منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة فيما يتعلق بذلك التسهيل التمويلي.

لقد حددنا "الخسائر الائتمانية لتسهيلات التمويل" كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأهمية التسهيلات التمويلية وما يرتبط بها من عدم تأكد من التقديرات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة عند تحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والتصنيف المرحلي اللاحق للعملاء والأحكام الجوهرية المطلوبة من قبل الإدارة عند وضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية والتنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات ترجيح الاحتمالات.

لقد شملت إجراءات تدقيقنا اختبار عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على تقييم واحتماب مؤشرات الازدياد الجوهري الملحوظ في مخاطر الائتمان وما يترتب عليها من تصنيف مرحلي للعملاء. كما قمنا باختبار مدى فعالية أدوات الرقابة على نماذج احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر ووضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية المتعددة والتنبؤ بمتغيرات عوامل الاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لهذه السيناريوهات.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وحسب المقرر بموجب إرشادات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة بما في ذلك التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها وتحققنا من مدى ملاءمة تحديد المجموعة للازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات التمويلية، تحققنا من مدى تناسب معايير التصنيف المرحلي لدى المجموعة والتي تشمل قيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة. كما قمنا بتقييم مدى اتساق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات احتساب المخصصات القائمة على قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة، والتحقق من احتسابها متى كانت مطلوبة وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة الأحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصصات المترتبة عليها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

جزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- ◀ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - ◀ فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
 - ◀ تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - ◀ التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - ◀ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
 - ◀ تخطيط وإجراء عملية التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال التجارية داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والمراجعة والإشراف على أعمال التدقيق والتي تم تنفيذها لأغراض تدقيق المجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نوصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرًا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.



إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ رب / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ رب / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

د. رشيد محمد الفناعي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 130
من كي بي إم جي الفناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

10 فبراير 2025
الكويت

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2024

2023	2024	إيضاحات	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الموجودات
207,811	456,581	3	نقد وأرصدة لدى البنوك
425,786	385,084		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
3,452,952	3,642,603	4	مدينو تمويل
162,253	198,914	5	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
369,934	381,560	6	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
119,271	118,791	7	استثمار في مشاريع مشتركة
1,675	39,544	8	عقارات استثمارية
76,514	52,215		موجودات أخرى
16,013	18,480		ممتلكات ومعدات
4,832,209	5,293,772		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
1,162,849	1,332,641	9	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,907,145	3,149,067	10	حسابات المودعين
304,331	308,304	11	صكوك مصدرة
66,688	92,010		مطلوبات أخرى
4,441,013	4,882,022		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
206,000	218,360	12	رأس المال
80,375	80,375		علاوة إصدار أسهم
8,871	11,225	12	احتياطي إجباري
(4,517)	(2,694)		احتياطي القيمة العادلة
1,175	579		احتياطي تحويل عملات أجنبية
11,124	14,995		أرباح مرحلة
303,028	322,840		توزيعات الأرباح المقترحة
12,360	13,102	12	
315,388	335,942		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
75,808	75,808	13	الصكوك الدائمة الشريحة 1
391,196	411,750		إجمالي حقوق الملكية
4,832,209	5,293,772		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

حمد مساعد السايير
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023	2024	إيضاحات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
224,809	244,859	إيرادات إيداعات وتمويل
(180,782)	(190,070)	تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين
44,027	54,789	صافي إيرادات التمويل
10,845	10,607	14 صافي إيرادات استثمار
5,283	7,734	15 صافي إيرادات أتعاب وعمولات
3,074	2,728	إيرادات أخرى
893	4,448	ربح تحويل عملات أجنبية
64,122	80,306	صافي إيرادات التشغيل
(26,448)	(29,124)	تكاليف موظفين
(8,709)	(9,707)	مصروفات عمومية وإدارية
(5,783)	(7,526)	مصروفات استهلاك
(40,940)	(46,357)	صافي مصروفات التشغيل
23,182	33,949	صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
(2,508)	(10,408)	16 مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان
20,674	23,541	الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(186)	(212)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(543)	(618)	ضريبة دعم العملة الوطنية
(212)	(243)	الزكاة
(66)	(66)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
19,667	22,402	صافي ربح السنة
7.60 فلس	8.85 فلس	17 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023	2024	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
19,667	22,402	صافي ربح السنة
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى		
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:		
7,245	4,087	صافي التغير في القيمة العادلة
212	(93)	16 التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة
(336)	(1,599)	14 إعادة التحويل إلى الأرباح أو الخسائر
7,121	2,395	صافي الأرباح من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
1,415	(554)	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
(129)	(438)	7 الحصة في الخسائر الشاملة الأخرى من الاستثمار في مشروع مشترك
36	(42)	صافي فروق تحويل العملات الأجنبية المعاد تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الاستثمار في مشروع مشترك
8,443	1,361	إجمالي البنود التي يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
خسارة شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
(1,750)	(134)	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(1,750)	(134)	إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
6,693	1,227	إيرادات شاملة أخرى للسنة
26,360	23,629	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إجمالي حقوق الملكية	الصكوك الدائمة الشريحة 1	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	توزيعات الأرباح المقترحة	الإجمالي الفرعي	أرباح مرحلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي إجباري	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	كما في 1 يناير 2024
كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	كوفي دينار	
391,196	75,808	315,388	12,360	303,028	11,124	1,175	(4,517)	8,871	80,375	206,000	
22,402	-	22,402	-	22,402	22,402	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
1,227	-	1,227	-	1,227	-	(596)	1,823	-	-	-	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى
23,629	-	23,629	-	23,629	22,402	(596)	1,823	-	-	-	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة
-	-	-	(12,360)	12,360	-	-	-	-	-	12,360	إصدار أسهم منحة (إيضاح 12)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات الأرباح النقدية (إيضاح 12)
-	-	-	-	-	(2,354)	-	-	2,354	-	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري (إيضاح 12)
(3,075)	-	(3,075)	-	(3,075)	(3,075)	-	-	-	-	-	أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)
-	-	-	13,102	(13,102)	(13,102)	-	-	-	-	-	توزيعات الأرباح المقترحة (إيضاح 12)
411,750	75,808	335,942	13,102	322,840	14,995	579	(2,694)	11,225	80,375	218,360	في 31 ديسمبر 2024
373,917	75,808	298,109	12,000	286,109	8,966	(276)	(9,759)	6,803	80,375	200,000	كما في 1 يناير 2023
19,667	-	19,667	-	19,667	19,667	-	-	-	-	-	صافي ربح السنة
6,693	-	6,693	-	6,693	-	1,451	5,242	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى
26,360	-	26,360	-	26,360	19,667	1,451	5,242	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
-	-	-	(6,000)	6,000	-	-	-	-	-	6,000	إصدار أسهم منحة (إيضاح 12)
(6,000)	-	(6,000)	(6,000)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات الأرباح النقدية (إيضاح 12)
-	-	-	-	-	(2,068)	-	-	2,068	-	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري (إيضاح 12)
(3,081)	-	(3,081)	-	(3,081)	(3,081)	-	-	-	-	-	أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)
-	-	-	12,360	(12,360)	(12,360)	-	-	-	-	-	توزيعات الأرباح المقترحة (إيضاح 12)
391,196	75,808	315,388	12,360	303,028	11,124	1,175	(4,517)	8,871	80,375	206,000	في 31 ديسمبر 2023

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023	2024	إيضاحات	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الأنشطة التشغيلية
20,674	23,541		الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة تعديلات لـ:
(10,845)	(10,607)	14	صافي إيرادات استثمار
-	(230)		ربح من استبعاد عقود تأجير
1,227	1,438		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
5,783	7,526		مصروفات استهلاك
2,508	10,408	16	مخصص انخفاض القيمة وضائر الائتمان
19,347	32,076		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(41,730)	25,920		إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
(307,840)	(197,640)		مدينو تمويل
(7,518)	23,828		موجودات أخرى
370,083	169,792		المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
232,663	241,922		حسابات المودعين
10,271	25,789		مطلوبات أخرى
(269)	(261)		مكافأة نهاية الخدمة مدفوعة
(743)	(1,124)		ضرائب مدفوعة
274,264	320,302		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(27,505)	(47,723)		شراء / مساهمات رأسمالية لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
6,753	19,907		متحصلات من بيع / استرداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(205,014)	(289,377)		شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
137,772	280,530		متحصلات من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(15,338)	(13,949)		إضافات إلى استثمار في مشاريع مشتركة
578	3,854		متحصلات من بيع / استرداد استثمار في مشاريع مشتركة
-	(35,931)		متحصلات من شراء عقار استثماري
1,650	-		متحصلات من بيع عقار استثماري
(3,338)	(5,507)		شراء ممتلكات ومعدات
4,241	5,871		توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية
502	331		إيرادات استثمار أخرى مستلمة
4,463	1,159		توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة
83	447		إيرادات تأجير مستلمة
(95,153)	(80,388)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	152,950		متحصلات من إصدار الصكوك
-	(152,450)		سداد الصكوك
(4,487)	(3,400)		سداد مطلوبات تأجير
(3,081)	(3,075)		أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة 1
(5,150)	-	12	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
(12,718)	(5,975)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
166,393	233,939		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
302,469	468,862		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
468,862	702,801	3	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
			معلومات إضافية حول التدفقات النقدية التشغيلية
(169,896)	(189,874)		تكاليف تمويل مدفوعة
215,723	258,703		إيرادات تمويل مستلمة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

1. معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج الراجية، - الدور ميزانين 1 - شارع عمر بن الخطاب، وعنوانه البريدي المسجل هو ص.ب. 1220، الصفاة 13013، دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في تقديم الخدمات المصرفية للشركات وللأفراد وأنشطة الاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 31 مارس 2024 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. التوزيعات المقترحة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والتي تمت الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ مبينة في إيضاح 12.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 12 يناير 2025. ولمساهمي البنك صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ("معايير المحاسبة") الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في ضوء التعديلات التالية:

أ. قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه في ما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية" ("معايير المحاسبة") المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية ومبادلات العملات الأجنبية الآجلة والتي تم قياس جميعها وفقاً للقيمة العادلة.

يعرض البنك بيان مركزه المالي المجموع حسب ترتيب السيولة استناداً إلى نية البنك وقدرته على استرداد/تسوية أغلبية موجودات ومطلوبات بنود البيانات المالية المقابلة. تم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (المتداولة) والاسترداد أو التسوية بما يتجاوز 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (غير المتداولة) ضمن الإيضاح 20.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهي أيضاً عملة التعامل للمجموعة. وتم تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2024. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة، ولكنها لم تسر بعد.

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة

قامت المجموعة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات للمرة الأولى، والتي يسري مفعولها للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 (ما لم يرد خلاف ذلك). لم تقم المجموعة بتطبيق أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى بشكل مبكر، والتي تم إصدارها، ولكن لم يسر مفعولها بعد.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 - التزام التأجير في عمليات البيع وإعادة التأجير

يحدد تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 المتطلبات التي يستخدمها البائع-المستأجر في قياس التزام التأجير الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مبلغ من الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

تحدد تعديلات معيار المحاسبة الدولي 1 متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل التسوية
- لا بد أن يتحقق حق التأجيل في نهاية فترة البيانات المالية المجمعة
- لن يتأثر ذلك التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحق التأجيل
- يتحقق ذلك فقط إذا تمثلت الأداة المشتقة المضمنة في التزام قابل للتحويل في أداة حقوق ملكية وذلك في حالة ألا يؤثر الالتزام على تصنيفها

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المنشأة الإفصاح عندما يتم تصنيف المطلوبات الناشئة عن اتفاقية القرض على أنها غير متداولة ويكون حق المنشأة في تأجيل التسوية مشروطاً بالامتنال للاتفاقيات المستقبلية خلال اثني عشر شهراً.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب إفصاحاً إضافياً عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات إلى مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم تأثيرات ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفعاتها النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

لم يكن للتعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 المعايير الصادرة ولكن لم تسر بعد

نبين لكم أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة، والتي لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية

في 30 مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تتضمن التعديلات:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم استبعاده في "تاريخ التسوية"، مع إدخال خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لاستبعاد المطلوبات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام دفع إلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- تقديم إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية خصائص المسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وخصائص مماثلة.
- توضيحات حول ما يشكل "خصائص عدم الرجوع" وخصائص الأدوات المترابطة تعاقدياً.
- متطلبات إفصاح عن الأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة، وعن أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار تطبيق التعديلات بشكل مبكر على تصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. ولا تنوي المجموعة حالياً التطبيق المبكر لهذه التعديلات.

في ما يتعلق بالتعديلات على استبعاد المطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال نظام الدفع الإلكتروني، تقوم المجموعة حالياً بإجراء تقييم شامل لجميع أنظمة الدفع الإلكترونية المادية المستخدمة في مختلف الدول التي تعمل بها. يهدف هذا التقييم إلى تحديد ما إذا كانت التعديلات ستؤدي إلى تغييرات جوهرية في الممارسات الحالية، وما إذا كانت تستوفي الشروط لتطبيق خيار السياسة المحاسبية لاستبعاد هذه المطلوبات المالية قبل تاريخ التسوية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراجعة جميع أنظمة الدفع الأخرى، مثل الشيكات وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم، للتأكد من استبعاد الموجودات المالية المقابلة عند إطفاء الحق في التدفقات النقدية واستبعاد المطلوبات المالية المقابلة في تاريخ التسوية.

إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم تأثير التعديلات على موجوداتها المالية التي تتضمن خصائص مرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة وكذلك الخصائص المحتملة الأخرى المماثلة، بالإضافة إلى التمويل غير القابل للمطالبة والأدوات المترابطة تعاقدياً. بناءً على التقييم الأولي الذي تم إجراؤه، لا يُتوقع أن يكون للتعديلات في هذه المجالات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة، ومع ذلك، لم يتم الانتهاء من التقييم بعد.

المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية

في أبريل 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية، والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية. يستحدث المعيار الدولي للتقارير المالية 18 متطلبات جديدة للعرض في بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك قيم إجمالية وإجمالية فرعية محددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيل والاستثمار والتمويل وخرائب الدخل والعمليات المتوقفة، حيث تعتبر الثلاث الأولى فئات جديدة.

كما يتطلب المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء التي حددها الإدارة حديثاً، والتي تمثل قيم إجمالية فرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتجزئة المعلومات المالية بناءً على "الدور" المحددة للبيانات المالية الأولية والإيضاحات.

تم إجراء تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي 7 "بيان التدفقات النقدية"، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات وفقاً للطريقة غير المباشرة، من "الأرباح أو الخسائر" إلى "الأرباح أو الخسائر التشغيلية" وإلغاء الخيار بشأن تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. إضافة إلى ذلك، توجد تعديلات ناتجة على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 18، والتعديلات على المعايير الأخرى، على الفترات المالية المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر بشرط الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 18 بأثر رجعي.

وتعمل المجموعة حالياً على تحديد كافة التأثيرات التي قد تحدثها التعديلات على البيانات المالية المجمعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية التالية بثبات على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة.

2.4.1 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة البنك) كما في 31 ديسمبر 2024. تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
 - التعرض لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
 - القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.
- بشكل عام، يوجد افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تمنح حق ممارسة السيطرة. ولدعم هذا الافتراض، وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة المعلومات والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:
- الترتيب التعاقدية القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
 - الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
 - حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تمارس المجموعة السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل.

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية لديها مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات في ما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات في ما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية في حين يتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تسجيل أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. في ما يلي الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

حصة الملكية %		اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	2024	2023
2024	2023					
100	100	شركة النمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	100	100
100	100	شركة صكوك وربة الشريحة 1 (2) المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمن	100	100
100	100	شركة وربة الاستشارية المحدودة	خدمات إدارة الشركات	جزر الكايمن	100	100
-	100	نسيمة تاور للاستثمار ش.ذ.م.م.	الاستثمار في المشاريع التجارية والإدارة	الإمارات	100	-

2.4.2 الأدوات المالية - الاعتراف المبدئي

2.4.2.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة. أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

2.4.2.2 القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

2.4.2.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ضمن إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويُدْرَج فقط ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بتلك الأداة.

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل - كما هو مشار إليه في بيان التدفقات النقدية المجمع - من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المحتجزة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك المستحقة عند الطلب أو ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

تقوم المجموعة فقط بقياس الإيداعات لدى البنوك ومديني التمويل والاستثمارات المالية الأخرى وفقاً للتكلفة المطفأة إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛

- وأن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والأرباح فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة لخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، يتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. يتم تسجيل أي ربح أو خسارة نتيجة للاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

المرابحة

المرابحة هي عقد يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، يقوم البائع بموجبه بإبلاغ المشتري بالسعر الذي سيتم به إتمام الصفقة وكذلك مقدار الربح الذي يتعين تحقيقه. المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة.

الإجارة

يتم إبرام عقد الإيجار بين المجموعة (المؤجر) والعميل (المستأجر)، حيث تقوم المجموعة بموجبه بتحقيق عائداً عن طريق تحميل إيجارات على الموجودات المؤجرة على العملاء.

التورق

هو منتج يقوم فيه العميل بشراء بضاعة من المجموعة على أساس الدفع المؤجل ومن ثم بيعها على الفور للحصول على أموال نقدية لطرف آخر.

المضاربة

وهو اتفاق بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما الأموال (رب المال) ويقوم الآخر بصنع الجهود وتقديم الخبرة (المضارب) وهو المسؤول عن استثمار هذه الأموال في شركة معينة أو نشاط خاص مقابل نسبة متفق عليها مسبقاً من إيرادات المضاربة إذا كانت هناك أرباح. أما في حالة الخسارة العادية، يتحمل رب المال خسارة ماله والمضارب يتحمل خسارة جهوده. ومع ذلك، في حالة الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام اتفاقية المضاربة، يتحمل الخسائر المضارب فقط. تعمل المجموعة كمضارب عند قبول الأموال من المودعين وكرب المال عند استثمار هذه الأموال على أساس المضاربة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاقية تقوم المجموعة بموجبه بتقديم مبلغ من المال للعميل بموجب اتفاقية الوكالة، الذي يقوم باستثمار هذا المبلغ وفق شروط محددة مقابل رسوم متفق عليها. يلتزم الوكيل بذلك إعادة المبلغ في حالة الإهمال أو مخالفة أي من شروط وأحكام الوكالة.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية بما يحقق الأغراض من الأعمال:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ورفع تقارير به إلى موظفي الإدارة العليا بالشركة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وعلى وجه الخصوص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها)؛ و
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها وتعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج

هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

خطوة ثانية من عملية التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والربح عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تطبق المجموعة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحتساب القيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة للموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة. تم توضيح طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أدناه. وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر.

لا تعمل خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على تخفيض القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجمع والتي تظل مقاسة وفقاً للقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم تسجيل مبلغ مكافئ للمخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات وفقاً للتكلفة المطفأة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كمبلغ انخفاض قيمة متراكم مع إدراج مخصص مقابل ضمن الأرباح أو الخسائر. ويعاد إدراج الخسائر المتراكمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالموجودات.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة أحياناً تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى سيتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة). ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى. يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار

وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل الموجودات المالية والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة في تلك الموجودات والمطلوبات التي لا يحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي قامت الإدارة بتصنيفها عند الاعتراف المبدئي أو تعيين على نحو إلزامي قياسها بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا تحدد الإدارة تصنيف الأداة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إلا عند استيفاء أحد المعايير التالية. يتحدد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- يجب أن يستبعد التصنيف أو يحد بشكل كبير من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنتج في الحالات الأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج الأرباح أو الخسائر وفقاً لأساس مختلف، أو
- تمثل المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) جزءاً من مجموعة مطلوبات مالية (أو موجودات مالية أو كليهما طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق استراتيجية استثمار أو إدارة مخاطر موثقة؛ و
- تتضمن المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) واحدة أو أكثر من المشتقات المتضمنة ما لم تعدل بشكل كبير من التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد بخلاف ذلك أو عندما يتضح في ضوء قدر قليل من التحليل أو دونه متى يتم مراعاة أداة مماثلة واحتمالية عدم السماح بفصل الأداة (الأدوات) المشتقة المتضمنة.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملًا من معدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والصكوك المصدرة كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض غير المسحوبة

تقوم المجموعة بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض.

يتم مبدئياً تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. واعتباراً من 1 يناير 2018، تم قياس التزام البنك مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصص المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

يتم تسجيل القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

2.4.3 الأدوات المالية - إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة

المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداهه أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف للالتزام الجديد، ويُدْرَج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الاعتراف نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهريّة إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كأرباح أو خسائر إلغاء اعتراف في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية إلغاء الاعتراف بأرصدة مديني التمويل أو الاعتراف بها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل؛
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية؛
- تغير الطرف المقابل؛ و
- في حالة وقوع مثل هذه التعديلات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

إذا لم تؤد هذه التعديلات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهريّة، فبالتالي يتم إلغاء الاعتراف. واستناداً إلى التغير في التدفقات النقدية المخصومة وفقاً لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباحاً أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي

ينطبق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحدثة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة الكفالات البنكية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية غير المسحوبة (القابلة وغير القابلة للإلغاء) (يشار إليها معاً بـ "التسهيلات التمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تعتبر المجموعة الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك المصدرة من بنك الكويت المركزي وحكومة الكويت ذات مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة ضئيلة. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

تري المجموعة أن النقد والنقد المعادل ذي مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وضمن بنك الكويت المركزي للودائع المودعة لدى البنوك المحلية.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجل مخصص لانخفاض قيمة التسهيلات التمويلية طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات البنك المركزي أيهما أعلى.

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ مكافئ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لزيادة مادية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمنخفضة ائتمانياً استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي بعد خصم الضمانات المعتمدة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا وجد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة المخاطر في حالة التعثر على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة بالمخاطر في حالة التعثر عند الاعتراف المبدئي. وتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة والنسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر لها السداد لمدة أكثر من 30 يوماً مرتبطة بالزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية لانخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي أو في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 90 يوماً. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة حول ما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة للمقترض أو جهة الإصدار؛
- مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد؛
- منح المقرض امتياز إلى المقترض لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه المقترض؛
- تلاشي السوق النشط للأوراق المالية نتيجة للصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير بما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الزيادة الكبيرة لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتمال نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى. تم تعديل هذه الإجراءات لكي تكون وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("معايير المحاسبة") المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجموع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجموع.

إدراج المعلومات المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر على إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثير خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ويتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أي توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

سيناريوهات مستقبلية متعددة

تحدد المجموعة مخصصها لخسائر الائتمان باستخدام أربعة سيناريوهات مرجحة ترجيحاً مستقبلياً. تأخذ المجموعة في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات والبيانات من أجل تحقيق توقعات وتنبؤات غير متحيزة. تعد المجموعة السيناريوهات باستخدام التوقعات. يتم إنشاء التوقعات باستخدام نماذج داخلية وخارجية يتم تعديلها بواسطة المجموعة حسب الضرورة لتشكيل وجهة نظر "خط الأساس" للاتجاه المستقبلي الأكثر احتمالية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية لسيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن العملية وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين (التحسن والتراجع) وأخذ الاحتمالات النسبية لكل نتيجة في الاعتبار.

يمثل "خط الأساس" النتيجة الأكثر احتمالية ويتوافق مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية التقديرية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وتشاؤماً. حددت المجموعة ووثقت العوامل والدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل مجموعة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيلات الائتماني ضمن المرحلة 3.

2.4.4.2 مخصصات لخسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدى المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيلات عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة الدفترية للتسهيلات عن قيمته المقررة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل المصنفة كـ "متأخرة السداد" و"متأخرة السداد ومنخفضة القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصص المحدد
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	50%
ردية	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيلات ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0,5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل المعمول بها (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

2.4.5 الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو بالكامل فقط عندما لا يكون لدى المجموعة توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزئياً. في حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة الدفترية. وتدرج أي استردادات لاحقة ضمن بند إيرادات أخرى.

2.4.6 المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة لتطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط؛
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيم على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية؛ و
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط ماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

عمليات تحوط التدفقات النقدية

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات مسجلة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير مسجل.

طبقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع لدى المجموعة، تقوم استراتيجية المجموعة على تطبيق محاسبة تحوط التدفقات النقدية للإبقاء على تقلبات معدلات الربح وإعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن الحدود المقررة. وهذا التطبيق لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية يتيح للمجموعة الحد من تقلبات التدفقات النقدية الناتجة من مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربح لأداة أو مجموعة أدوات أو التحوط للتفاوتات في معدلات الربح على مستوى المحفظة مقارنة بالمطلوبات المتغيرة بما في ذلك الإصدارات المستقبلية.

ومن وجهة نظر محاسبية، تتمثل عملية تحوط التدفقات النقدية في التحوط للتعرض لمخاطر التباين في التدفقات النقدية الذي ينسب إما إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو التزام مسجل (مثل جميع أو بعض مدفوعات الأرباح المستقبلية على الدين ذي المعدلات المتغيرة) أو معاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة وقد تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية المصنفة والمؤهلة، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط مبدئياً ومباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن حقوق الملكية (احتياطي تحوط التدفقات النقدية). يتم تسجيل الجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة لبيان الأرباح أو الخسائر.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لاختبار فعالية التحوط، تقارن المجموعة التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبنود المتحوط لها والتي ترتبط بالمخاطرة المتحوط لها (على سبيل المثال، مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة أو مخاطر معدلات الربح).

إن المصادر المحتملة لعدم فعالية عمليات تحوط التدفقات النقدية هي نفسها بشكل عام تلك الخاصة بتحوطات القيمة العادلة، الموصوفة أعلاه. غير أنه بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، فإن مخاطر الدفع المسبق أقل صلة بالموضوع، وتنشأ أسباب عدم فعالية التحوط من التغيرات في توقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

2.4.8 الاستثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشروع المشترك هو نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالإجماع من أطراف المتشاركة في السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم اتخاذها عند تحديد السيطرة المشتركة ماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبارها بصورة منفصلة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تسجل المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في المشروع المشترك.

يتم إعداد البيانات المالية للمشاريع المشتركة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمع للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لمطابقة السياسات المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشروع المشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمه الدفترية ثم تدرج الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد السيطرة المشتركة على المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة، يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للمشروع المشترك عند فقد السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمحتصلت من البيع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.4.9 العقارات الاستثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمع. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي تنشأ فيها بما في ذلك التأثير الضريبي المقابل. يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى تقييم سنوي يتم إجراؤه من قبل مقيم مستقل معتمد باستخدام أساليب تقييم مناسبة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية إما عندما يتم بيعها (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عندما يتم سحب العقارات الاستثمارية بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تسجيل الفرق بين صافي المحتصلت من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف. عند تحديد مبلغ المقابل النقدي المستلم من إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري، تراعي المجموعة تأثيرات المقابل المتغير ووجود أي بنود تمويل جوهري والمقابل غير النقدي والمقابل المستحق إلى المشتري (إن وجد).

تم التحويلات إلى (أو من) العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار استثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المقدرة للعقار بالنسبة للمحاسبة اللاحقة تكون القيمة العادلة في تاريخ التغير في الاستخدام. عندما يتم تحويل العقار الذي يشغله المالك إلى عقاري استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

2.4.10 الممتلكات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرة بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تحدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبند الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره كما يلي:

• مباني	40 سنة
• أثاث وتركيبات ومعدات	5 سنوات
• مركبات	5 سنوات
• تحسينات على موجودات مؤجرة	5 سنوات
• أجهزة كمبيوتر وبرامج تشغيل	5 سنوات
• خلوات	10 سنوات

إن بند الممتلكات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم إلغاء الاعتراف به عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم تحديد المبلغ الممكن استرداده لكل أصل على أساس فردي إلا إذا كان الأصل غير منتج لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. في حالة عدم توافر تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة إلى الموازنات التقديرية التفصيلية وحسابات التنبؤ التي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الشهرة عليها. تغطي هذه الموازنات التقديرية والتقديرات المحاسبية عادة فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة لانخفاض القيمة. إن مبلغ الرد محدد بحيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك في ما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم يتم إدراج الأصل بمبلغ معاد تقييمه وفي هذه الحالة تتم معاملة الرد كزيادة إعادة تقييم.

يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تتوافر الظروف التي تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية.

يحدد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج نقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. تسجل خسائر انخفاض القيمة إذا كان المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.12 مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقاً لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدار الوقت عندما تفي المجموعة بالتزامات الأداء عن طريق تحويل البضاعة أو الخدمات المتعهد بها إلى عملائها.

إيرادات التأجير

تمثل المجموعة المؤجر في عقود التأجير التشغيلي. تتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة من عقود التأجير التشغيلي للعقار الاستثماري على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير.

إيرادات الأتعاب والعمولات

إن الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدار الوقت تستحق على مدار تلك الفترة. وهذه الأتعاب تتضمن إيرادات العمولات وأتعاب الإدارة والاستشارات الأخرى.

تكتسب المجموعة إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات وفقاً للمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أحقيتها فيه مقابل تقديم الخدمات.

يتم تحديد التزامات الأداء وكذلك توقيت الوفاء بها في بداية العقد. ولا تتضمن عقود إيرادات المجموعة بصورة نمطية العديد من التزامات الأداء.

عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمبلغ النقدي المقابل لها وعادةً ما يستحق على الفور عند الوفاء بالخدمة عند نقطة زمنية معينة أو في نهاية فترة العقد في حالة الخدمة المقدمة على مدار الوقت.

انتهت المجموعة بشكل عام إلى أنها شركة رئيسية في ترتيبات إيراداتها حيث إنها تسيطر بصورة نمطية على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات التمويل

تتضمن إيرادات التمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة وتحتسب بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

صافي إيرادات الاستثمار

يتضمن صافي إيرادات الاستثمار كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة وتوزيعات الأرباح.

2.4.14 المنح الحكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما تستلم المجموعة منحةً للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بمبالغ اسمية ويتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استناداً إلى نمط استهلاك مزايا الأصل الأساسي على أفساط سنوية متساوية.

2.4.15 تحويل العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. وبالنسبة لكل شركة بالمجموعة، يحدد البنك العملة الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية. وتستخدم المجموعة طريقة التجميع المباشرة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري السائد بتاريخ المعاملة. كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الأنشطة لغير المتاجرة إلى بند أرباح/ (خسائر) تحويل عملات اجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية كما في تاريخ الاعتراف.

شركات المجموعة

عند التجميع، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. ويتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من التحويل لأغراض التجميع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية أو أي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الختامي.

2.4.16 الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي من ربح السنة عند تحديد الحصة.

لدى المجموعة رصيد مستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بمبلغ 212 ألف دينار كويتي تم إدراجه ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجموع، والذي سيتم سداه لاحقاً لنهاية السنة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.4.17 معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4.18 المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) ناتج عن حدث وقع من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للأموال مادياً، تحدد المجموعة مستوى المخصص عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم قبل الضرائب يعكس المعدلات الحالية المرتبطة بالالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالصافي بعد أي استرداد في مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان.

2.4.19 الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية إلى داخل المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أمراً مستبعداً.

2.4.20 الموجودات بصفة الأمانة

تقدم المجموعة خدمات بصفة الأمانة والتي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها. ولا يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ضمن البيانات المالية المجمعة ما لم يتم الوفاء بمعايير الاعتراف نظراً لأنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة (إيضاح 25).

2.4.21 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم تسجيل توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم اقتطاعها من حقوق الملكية عند اعتمادها من قبل مساهمي المجموعة. يتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرطية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولم تعد بناء على تقدير المجموعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة والتي يتم اعتمادها لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة كحدث لاحق لتاريخ البيانات المالية المجمعة.

2.4.22 الصكوك المصدرة

الصكوك المصدرة هي مطلوبات مالية وتدرج مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تتمثل في متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملات وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

2.4.23 عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو ينطوي على عقد تأجير. أي إذا كان العقد ينص على حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت لقاء مقابل نقدي.

2.4.23.1 المجموعة كمستأجر

تطبق المجموعة طريقة فردية للاعتراف والقياس بالنسبة لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بتسجيل مطلوبات التأجير لسداد مدفوعات التأجير وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات موضوع العقد.

موجودات حق الاستخدام

تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد التأجير (أي تاريخ توافر الأصل موضوع العقد للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلها مقابل أي إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات التأجير المسجل، والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة، ومدفوعات التأجير التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز تأجير مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

تعرض موجودات حق الاستخدام إلى الانخفاض القيمة بما يتماشى مع سياسة المجموعة كما هو موضح في إيضاح 2.4.11 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

مطلوبات التأجير

في تاريخ بدء عقد التأجير، تسجل المجموعة مطلوبات التأجير المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي يتعين سدادها على مدى مدة عقد التأجير. تتضمن مدفوعات التأجير مدفوعات ثابتة (ناقصاً أي حوافز تأجير مستحقة) ومدفوعات التأجير المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو سعر، والمبالغ المتوقعة سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريبية. تتضمن مدفوعات التأجير أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد ممارسته من قبل المجموعة بصورة معقولة ومدفوعات غرامات إنهاء مدة عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار الإنهاء. يتم تسجيل مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تستند إلى مؤشر أو سعر كمصرفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يستدعي حدوث السداد.

2.4.23.2 المجموعة كمؤجر

إن عقود التأجير التي لا تنقل للمجموعة بموجبها كافة المخاطر والمزايا الهامة المرتبطة بملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود تأجير تشغيلي. يتم احتساب الإيرادات الناتجة على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقد التأجير وتدرج في الإيرادات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بسبب طبيعتها التشغيلية. تضاف التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة أثناء التفاوض حول عقد تأجير تشغيلي والترتيب له إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتُسجل على مدى فترة التأجير على نفس الأساس كإيرادات إيجار. تسجل الإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم فيها اكتسابها.

2.4.24 تكلفة التمويل

تتعلق تكلفة التمويل بشكل مباشر بالمستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين. يتم تسجيل جميع تكاليف التمويل كمصرفات في الفترة التي يتم فيها تكبدها.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصرفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة. بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية. في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام والافتراضات التالية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تمثل مخاطر جوهرية قد تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية.

قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة للظروف الناشئة خارج نطاق سيطرة المجموعة وتنعكس على الافتراضات في حالة حدوثها. في ما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة والأحكام و/أو التقديرات الرئيسية للإدارة في ما يتعلق بالأحكام /التقديرات ذات الصلة.

2.5.1 الأحكام الهامة

تجميع الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل

إن الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل هي منشأة يتم إنشاؤها بحيث لا يمثل حق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل الأساسي في اتخاذ قرار بشأن الجهة التي تمارس السيطرة عليها؛ على سبيل المثال عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية فقط، ويتم توجيه الأنشطة ذات الصلة استناداً إلى اتفاقيات تعاقدية. تقوم المجموعة بتجميع المنشآت المهيكلة التي تمارس السيطرة عليها، وفقاً للمبين في إيضاح 2.4.1. وعند اتخاذ هذه الأحكام، تأخذ المجموعة في اعتبارها أيضاً حق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لها وللأطراف الأخرى مما قد يحد من قدرة المجموعة على ممارسة السيطرة. بما في ذلك حق تعيين أو إعادة تكليف أو استبعاد أعضاء من موظفي الإدارة العليا للمنشأة المهيكلة ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ملاءمة) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظاً بصورة مباشرة أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام العديد من أساليب التقييم التي تتضمن استخدام نماذج التقييم. تتحقق المدخلات إلى هذه النماذج من الأسواق الملحوظة متى أمكن ذلك، ولكن في حالة عدم إمكانية ذلك، يجب استخدام تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام والتفديرات اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالمنشأة والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلبات. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 23.

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط لدى المجموعة جانباً من الأحكام والتفديرات. ستأثر التفديرات المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توفر بنود التحوط المناسبة لها وتوقيت توافرها. بالإضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو ضمن بند ممتلكات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات تأجير أو زيادة القيمة الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تقوم المجموعة بتصنيف الممتلكات كممتلكات ومعدات عند شرائها لشغلها من قبل المالك.

تحديد مدة التأجير لعقود التأجير التي تتضمن خيارات التجديد والإلغاء - المجموعة كمستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير بوصفها مدة غير قابلة للإلغاء لعقد التأجير إلى جانب أي فترات تتضمن خيار مد فترة عقد التأجير في حالة التأكد من ممارسته بشكل معقول، أو أي فترات يشملها خيار إنهاء عقد التأجير في حالة التأكد بصورة معقولة من عدم ممارسته.

تتضمن العديد من عقود التأجير الخاصة بالمجموعة خيارات التمديد والإلغاء. وتطبق المجموعة أحكاماً في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد التأجير. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد أو الإلغاء. بعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويؤثر على قدرتها على ممارستها أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإلغاء (مثل إجراء تحسينات جوهرية على العقارات المستأجرة أو التخصيص الجوهري للأصل المستأجر).

2.5.2 عدم التأكد من التفديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التفديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي ترتبط بمخاطر جوهريّة تتسبب في إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة يتم توضيحها أيضاً في الإيضاحات الفردية حول بنود البيانات المالية ذات الصلة أدناه. استندت المجموعة في افتراضاتها وتفديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نظراً للتغيرات في السوق أو الظروف الناتجة خارج نطاق سيطرة المجموعة. تنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الاستثمار في المشاريع المشتركة

يتم المحاسبة عن الاستثمار في المشاريع المشتركة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية للشركات الزميلة، حيث تدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، ويتم تعديلها بعد ذلك مقابل التغير في حصة المجموعة في صافي موجودات المشاريع المشتركة بعد الحيازة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة. يجب على المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة تقييم

ما إذا يوجد أي مؤشرات على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود تلك المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك لغرض تحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تحديد مؤشرات انخفاض القيمة والمبلغ الممكن استرداده يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات هامة.

انخفاض قيمة الأدوات المالية وخسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية - طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة على مستوى كافة فئات الموجودات المالية يتطلب اتخاذ أحكام، وبصفة خاصة، تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تعتمد هذه التقديرات على عدد من العوامل، والتي يمكن أن تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة لدى المجموعة مخرجات لنموذج معقد تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات في ما بينها. في ما يلي بعض عناصر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر من الأحكام والتقديرات المحاسبية:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يربط احتمالات التعثر بدرجات التصنيف الفردية؛ و
- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والتقييم النوعي؛ و
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مجمع؛ و
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك العديد من الصيغ واختيار المدخلات؛ و
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر واحتساب نسبة الخسائر عند التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر؛ و
- اختيار السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاحتمالات المرجحة بها لتحقيق المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة لنموذجها ضمن سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديله عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل - التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية عند تقييم مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادة إلى أحد الأمور التالية:

- أحدث معاملات بحتة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة مالية أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- مضاعفات الربحية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة على البنود ذات شروط وخصائص المخاطر المتماثلة؛ أو
- نماذج التقييم الأخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المسعرة يتطلب تقديرات هامة.

تقييم العقارات الاستثمارية

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالاستعانة بخبراء تقييم العقارات باستخدام أساليب التقييم المتعارف عليها بالإضافة إلى مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الانشاء استناداً إلى تفديرات يقوم بإعدادها خبراء تقييم عقارات مستقلون، إلا في حالة عدم إمكانية قياس تلك القيم بصورة موثوق منها. تم عرض الطرق والافتراضات الجوهرية المستخدمة من قبل المقيمين لتقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن إيضاح 8 وإيضاح 23.

قياس القيمة العادلة

تستخدم الإدارة أساليب تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر لها أسعار سوق نشط)، ويتضمن ذلك وضع تفديرات وافتراضات تتوافق مع الطريقة التي يتبعها المشاركون في السوق في تسعير الأداة المالية. تستند الإدارة في افتراضاتها إلى البيانات الملحوظة قدر الإمكان، إلا أن هذه البيانات قد لا تكون متوفرة بصورة دائمة. وفي هذه الحالة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. قد تختلف القيمة العادلة المقدرّة عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة بشروط تجارية متكافئة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

عقود التأجير - تقدير معدل الاقتراض المتزايد

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة معدل الربح المتضمن في عقد التأجير وبالتالي فإنها تستخدم معدل الاقتراض المتزايد لقياس مطلوبات التأجير. إن معدل الاقتراض المتزايد هو المعدل الذي يتعين على المجموعة سداه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثل للأصل المرتبط بحق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة على أن يتم الاقتراض لمدة مماثلة مقابل ضمان مماثل. لذلك يعكس معدل الاقتراض المتزايد ما "يتعين على المجموعة" سداه، والذي يتطلب تقديراً عند عدم توفر أسعار ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد التأجير.

تقوم المجموعة بتقدير معدل الاقتراض المتزايد باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل معدلات الربح في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التفديرات الخاصة بالمنشأة.

3. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر مما يلي:

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
9,382	5,953	نقد
163,937	407,192	حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي
34,492	43,436	حسابات جارية لدى بنوك تجارية
207,811	456,581	إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك
124,232	107,192	إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر أو أقل
136,819	139,028	إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر أو أقل
468,862	702,801	إجمالي النقد والنقد المعادل

تمثل الإيداعات لدى البنوك الإيداعات لدى مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية مناسبة تحددها وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

4. مدينو التمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة ووكالة. يتم عند الضرورة كفالة مديني التمويل بضمان بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من أثر مخاطر الائتمان ذات الصلة.

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
3,136,581	3,316,359	مدينو مرابحة
558,990	609,399	مدينو إجارة
23,425	9,395	مدينو وكالة
33,614	21,497	أخرى
(204,857)	(219,899)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
3,547,753	3,736,751	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(94,801)	(94,148)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
3,452,952	3,642,603	

في ما يلي المزيد من التحليل لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس طبيعة العمل:

2023 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
2,185,508	2,333,110	شركات
1,362,245	1,403,641	أفراد
3,547,753	3,736,751	مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة
(94,801)	(94,148)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي
3,452,952	3,642,603	

خلال السنة، استردت المجموعة مبلغ 2,281 ألف دينار كويتي من الصفقات المشطوبة في السنوات السابقة (2023: 2,981 ألف دينار كويتي). يتم تسجيل المبلغ ضمن إيرادات أخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 6,771 ألف دينار كويتي (2023: 5,414 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجموع.

في ما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة للتسهيلات النقدية وغير النقدية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2024			
المجموع	مخصص عام	مخصص محدد	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
			تسهيلات نقدية
94,801	84,761	10,040	كما في 1 يناير 2024
7,989	1,764	6,225	المخصص المحمل خلال السنة
(8,658)	-	(8,658)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
16	16	-	الحركة في تحويل عملات أجنبية
94,148	86,541	7,607	كما في 31 ديسمبر 2024
			تسهيلات غير نقدية
5,414	1,661	3,753	كما في 1 يناير 2024
1,367	542	825	المخصص المحمل خلال السنة
(10)	(10)	-	الحركة في تحويل عملات أجنبية
6,771	2,193	4,578	كما في 31 ديسمبر 2024
			إجمالي التسهيلات
100,215	86,422	13,793	كما في 1 يناير 2024
9,356	2,306	7,050	المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)
(8,658)	-	(8,658)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
6	6	-	الحركة في تحويل عملات أجنبية
100,919	88,734	12,185	كما في 31 ديسمبر 2024

31 ديسمبر 2023			
المجموع	مخصص عام	مخصص محدد	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
			تسهيلات نقدية
95,413	81,313	14,100	كما في 1 يناير 2023
1,270	3,426	(2,156)	(رد المخصص) المخصص المحمل خلال السنة
(1,904)	-	(1,904)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
22	22	-	الحركة في تحويل عملات أجنبية
94,801	84,761	10,040	كما في 31 ديسمبر 2023
			تسهيلات غير نقدية
5,577	1,107	4,470	كما في 1 يناير 2023
(163)	554	(717)	(رد المخصص) المخصص المحمل خلال السنة
5,414	1,661	3,753	كما في 31 ديسمبر 2023
			إجمالي التسهيلات
100,990	82,420	18,570	كما في 1 يناير 2023
1,107	3,980	(2,873)	(رد المخصص) المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)
(1,904)	-	(1,904)	الأرصدة المشطوبة خلال السنة
22	22	-	الحركة في تحويل عملات أجنبية
100,215	86,422	13,793	كما في 31 ديسمبر 2023

في ما يلي تحليل للقيم الدفترية لمديني التمويل (التسهيلات النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير

التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,781,760	-	29,674	1,752,086	مرتفعة
1,673,312	-	150,462	1,522,850	قياسية
281,679	44,385	133,419	103,875	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
3,736,751	44,385	313,555	3,378,811	

كما في 31 ديسمبر 2023				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,663,009	-	65,792	1,597,217	مرتفعة
1,669,676	14,965	167,147	1,487,564	قياسية
215,068	22,933	69,301	122,834	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
3,547,753	37,898	302,240	3,207,615	

في ما يلي تحليل للتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمديني التمويل (التسهيلات النقدية) المحسوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2024				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
40,255	16,048	9,950	14,257	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024
-	222	174	(396)	التحويل من المرحلة 1
-	3,836	(4,902)	1,066	التحويل من المرحلة 2
-	(2,367)	2,104	263	التحويل من المرحلة 3
22,714	22,800	2,155	(2,241)	(رد) خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للسنة
(8,658)	(8,658)	-	-	مبالغ مشطوبة
54,311	31,881	9,481	12,949	كما في 31 ديسمبر 2024

31 ديسمبر 2023				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
42,227	17,992	9,897	14,338	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023
-	54	421	(475)	التحويل من المرحلة 1
-	266	(1,086)	820	التحويل من المرحلة 2
-	(777)	508	269	التحويل من المرحلة 3
(68)	417	210	(695)	(رد) خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للسنة
(1,904)	(1,904)	-	-	مبالغ مشطوبة
40,255	16,048	9,950	14,257	كما في 31 ديسمبر 2023

في ما يلي تحليل للقيم الدفترية للالتزامات والمطلوبات المحتملة (التسهيلات غير النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
التسهيلات غير النقدية				
202,100	-	1,188	200,912	مرتفعة
246,646	-	64,697	181,949	قياسية
15,926	15,926	-	-	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
464,672	15,926	65,885	382,861	

كما في 31 ديسمبر 2023				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
التسهيلات غير النقدية				
176,958	-	3,265	173,693	مرتفعة
154,783	-	41,421	113,362	قياسية
3,752	3,752	-	-	متأخرة السداد أو منخفضة القيمة
335,493	3,752	44,686	287,055	

في ما يلي خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة بالنسبة للتسهيلات غير النقدية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

كما في 31 ديسمبر 2024				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
8,976	3,768	2,959	2,249	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024
-	-	47	(47)	التحويل من المرحلة 1
-	1,278	(1,366)	88	التحويل من المرحلة 2
-	(2)	-	2	التحويل من المرحلة 3
14,263	11,861	2,470	(68)	(رد) إضافة خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
23,239	16,905	4,110	2,224	في 31 ديسمبر 2024

كما في 31 ديسمبر 2023				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
9,252	4,498	2,687	2,067	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023
-	-	31	(31)	التحويل من المرحلة 1
-	-	(57)	57	التحويل من المرحلة 2
(276)	(730)	298	156	إضافة (رد) خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
8,976	3,768	2,959	2,249	في 31 ديسمبر 2023

قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 77,550 ألف دينار كويتي، كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 49,231 ألف دينار كويتي) وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 100,919 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 100,215 ألف دينار كويتي).

5. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
15,557	3,657	أدوات حقوق ملكية - مسعرة
141,925	193,470	صناديق - غير مسعرة
4,771	1,787	أوراق مالية أخرى - غير مسعرة
162,253	198,914	

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 23.

6. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
360,303	372,063	صكوك مسعرة
9,631	9,497	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
369,934	381,560	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، قامت الإدارة بإجراء مراجعة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (صكوك) لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، تم رد خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 93 ألف دينار كويتي (2023: خسائر محملة بمبلغ 212 ألف دينار كويتي) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 16).

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 23.

تعرض الاستثمارات في أدوات الدين لخسائر الائتمان المتوقعة. في ما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر الائتمان المتوقعة في ما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

31 ديسمبر 2024				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
328,618	31,685	-	360,303	مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024
11,577	(1,849)	-	9,728	موجودات جديدة مشتارة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي
1,435	597	-	2,032	القيمة العادلة والحركة في تحويل عملات أجنبية
341,630	30,433	-	372,063	كما في 31 ديسمبر 2024

31 ديسمبر 2024				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
613	572	-	1,185	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024
81	27	-	108	التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد
105	(306)	-	(201)	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
799	293	-	1,092	كما في 31 ديسمبر 2024

31 ديسمبر 2023				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
284,916	-	26,522	258,394	مجمّل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023
65,725	-	3,695	62,030	موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي
9,662	-	1,468	8,194	القيمة العادلة والحركة في تحويل عملات أجنبية
<u>360,303</u>	<u>-</u>	<u>31,685</u>	<u>328,618</u>	كما في 31 ديسمبر 2023

31 ديسمبر 2023				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
973	-	605	368	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023
488	-	181	307	التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد
(276)	-	(214)	(62)	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
<u>1,185</u>	<u>-</u>	<u>572</u>	<u>613</u>	كما في 31 ديسمبر 2023

7. الاستثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن حصة المجموعة في المشاريع المشتركة بواسطة طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية للمشاريع المشتركة استناداً للبيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("معايير المحاسبة")، ومطابقة مع القيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المجمعة:

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
107,880	119,271	كما في 1 يناير
14,768	10,334	صافي الإضافات
-	(692)	الاستردادات
(200)	(7,972)	حصة في النتائج (إيضاح 14)
(4,463)	(1,159)	توزيعات مستلمة
1,415	(553)	تعديل تحويل عملات أجنبية
(129)	(438)	الحصة في الخسائر الشاملة الأخرى من الاستثمار في مشروع مشترك
<u>119,271</u>	<u>118,791</u>	كما في 31 ديسمبر

في ما يلي المشاريع المشتركة الرئيسية للمجموعة:

حصة الملكية %		اسم المشروع المشترك	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس
2023	2024			
99	99	ريديج آت ربنسون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
98	98	بيلا فيدا	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
98	98	برودستون دورهام	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
55	55	كورتلاند جرينجيت بروبرتي	استثمار عقاري	المملكة المتحدة
98	98	جيفرسون بالم بيتش فند	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
98	98	اتيفا مالون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
98	57	تايبستري وستلاند بروبرتي	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
-	86	بروجكت كانيون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية
99	99	جي سي ام انفينيوم	استثمار عقاري	المملكة المتحدة

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
ملخص بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:		
10,020	15,280	موجودات متداولة
141,978	131,234	موجودات غير متداولة
(6,972)	(1,378)	مطلوبات متداولة
145,026	145,136	حقوق الملكية
119,271	118,791	حصة المجموعة في حقوق الملكية
119,271	118,791	القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة
ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للمشاريع المشتركة:		
(10)	(9,543)	الإيرادات
(191)	(222)	مصروفات إدارية ومصروفات أخرى
(201)	(9,765)	خسارة السنة
(200)	(7,972)	حصة المجموعة في خسارة السنة
(129)	(438)	الحصة في الخسارة الشاملة الأخرى

لا توجد التزامات رأسمالية لدى المشاريع المشتركة كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: لا شيء). ولا توجد التزامات محتملة كما في 31 ديسمبر 2024 و2023.

8. العقارات الاستثمارية

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
16,193	1,675	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير
-	35,931	الإضافات خلال السنة
(14,600)	-	البيع خلال السنة
82	1,938	تعديل القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 14)
1,675	39,544	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر

قام البنك خلال السنة، بالاعتراف بعقار بمبلغ 35,931 ألف دينار كويتي، وهو يمثل القيمة العادلة التقريبية في تاريخ الاعتراف من خلال شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل وتقع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لتسوية رصيد مديني التمويل المستحقة من أحد عملاء البنك.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين ومعتمدين يتمتعون بالمؤهلات المهنية ذات الصلة المعترف بها، بالإضافة إلى الخبرة الحديثة بمواقع وفتات العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. إن نماذج التقييم المطبقة تتسق مع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال طريقة المقارنة بالسوق أخذاً في الاعتبار طبيعة واستخدام كل عقار. وفقاً لطريقة المقارنة بالسوق، تقدر القيمة العادلة بناءً على المعاملات المقارنة. وتتمثل وحدة المقارنة المطبقة من قبل المجموعة في سعر المتر المربع. بناءً على هذه التقييمات، شهدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية زيادة بمبلغ 1,938 ألف دينار كويتي مقارنة بقيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: زيادة بمبلغ 82 ألف دينار كويتي).

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في السعر المقدر للمتر المربع بشكل منفصل قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة على أساس خطي.

إن الزيادات (الانخفاضات) الكبيرة في قيمة الإيجار المقدرة وارتفاع الإيجار سنوياً بشكل منفصل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) القيمة العادلة بشكل كبير للعقارات. إن الزيادات (الانخفاضات) الكبيرة في معدل الشواغر طويلة الأجل ومعدل الخصم (وعائدات التخارج) بشكل منفصل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) القيمة العادلة بشكل كبير.

بشكل عام، فإن التغيير في الافتراضات الموضوعية لقيمة التأجير المقدرة يصحبه تغيير مماثل الاتجاه في معدل نمو الإيجار السنوية ومعدل الخصم (وعائد البيع)، كما يصحبه تغيير معاكس في معدل الإشغال طويل الأجل.

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
94	447	إيرادات تأجير محققة من عقارات استثمارية
(67)	(47)	مصرفات تشغيل مباشرة
27	400	صافي إيرادات التأجير الناتجة من عقارات استثمارية (إيضاح 14)

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية ولا أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

إن الجدول الهرمي للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية مفصّل عنه في إيضاح 23.

9. المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

10. حسابات المودعين

تتضمن حسابات المودعين للمجموعة التالي:

• الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية

لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل التعرض لأي مخاطر خسائر؛ حيث تتضمن المجموعة سداد أرصدها ذات الصلة عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرصاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.

• الودائع الاستثمارية

تتضمن هذه الودائع ودائع المرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثمارية والمضاربة التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

11. الصكوك المصدرة

في 17 يونيو 2020، قام البنك بإتمام إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 150 مليون دينار كويتي مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 17 يونيو 2025. لدى هذه الصكوك معدل كوبون بنسبة 1% سنوياً فوق معدل الخصم الصادر عن بنك الكويت المركزي، وتستحق السداد بنهاية كل نصف سنة. إن الصكوك مدرجة في بورصة أيرلندا (يورونكست دبلن).

في 10 يوليو 2024، قام البنك بإتمام إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي (154 مليون دينار كويتي) مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تنتهي في 10 يوليو 2029. لدى هذه الصكوك معدل كوبون ثابت بنسبة 5.351% سنوياً، وتستحق السداد بنهاية كل نصف سنة. إن الصكوك مدرجة في كل من سوق لندن للأوراق المالية الدولية وناسداك دبي.

إن الصكوك غير المكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) التي تم إصدارها في 24 سبتمبر 2019 بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (152 مليون دينار كويتي) استحققت في 24 سبتمبر 2024.

12. حقوق الملكية

رأس المال

إن رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2024 يتكون من 2,183,600 ألف سهم (2023: 2,060,000 ألف سهم) بقيمة اسمية 100 فلس لكل سهم.

الاحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وتعديلاتهما، يتم تحويل نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة بعد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا في مبادلة الخسائر أو سداد توزيعات أرباح بنسبة تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يسمح فيها الربح بسداد توزيعات هذه الأرباح بسبب عدم وجود الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصصة من الاحتياطي عندما تسمح الأرباح في السنوات التالية بذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر. تم تحويل مبلغ 2,354 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجباري خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 2,068 ألف دينار كويتي).

الاحتياطي الاختياري

وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وتعديلاتهما، يتم خصم نسبة مئوية من أجل الاحتياطي الاختياري بناء على توصية مجلس الإدارة وبما يخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية. يجوز أن تتوقف هذه التحويلات بقرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

لم يقر مجلس الإدارة بالتوصية بإجراء أي تحويلات إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

توزيعات الأرباح المقدمة والمقترحة

- وافقت الجمعية العامة السنوية العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2024 على توزيعات أرباح بنسبة 6% وأسهم منحة بمبلغ 12,360 ألف دينار كويتي إلى مساهمي البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2023: أسهم منحة بنسبة 3% وتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 3 فلس للسهم الواحد بإجمالي 6,000 ألف دينار كويتي ومبلغ 6,000 ألف دينار كويتي على التوالي، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022).
- وافق مساهمو البنك في الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 8 أبريل 2024 على زيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار 123,600 ألف سهم منحة بواقع 6% من رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل (أي 6 أسهم لكل 100 سهم) بقيمة 12,360 ألف دينار كويتي للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في نهاية تاريخ التسجيل في 9 مايو 2024. تم الانتهاء من الإجراءات القانونية المتعلقة بإصدار أسهم المنحة خلال السنة. وقد تم التأشير بالزيادة في رأس المال المدفوع في السجل التجاري بتاريخ 22 أبريل 2024.
- أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات أسهم منحة بواقع 6% (2023: 6% أسهم منحة) على الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2024. تخضع توزيعات أسهم المنحة لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين واستكمال المتطلبات التنظيمية اللازمة.

13. الصكوك الدائمة الشريحة 1

إن صكوك الشريحة 1 هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مكفولة بضمان (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيّد ومشارك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. يجوز للبنك طبقاً لتقديره فقط أن يختار عدم القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر.

في 29 نوفمبر 2021، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي (75,8 مليون دينار كويتي)، وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وناسداك دبي. يمكن استدعاؤها

من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 26 نوفمبر 2026 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد. تحمل معدل ربح بنسبة 4% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول، وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زائداً هامش ربح مبدئي بنسبة 2,748% سنوياً. قام البنك بدفع الأرباح خلال السنة في 28 مايو و26 نوفمبر 2024

14. صافي إيرادات الاستثمار

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
336	1,599	أرباح محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(200)	(7,972)	حصة في نتائج أعمال مشاريع مشتركة (إيضاح 7)
4,241	5,871	إيرادات توزيعات أرباح
27	400	صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 8)
1,900	-	ربح من بيع عقار استثماري
1,158	8,845	تعديل القيمة العادلة لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
82	1,938	تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 8)
(28)	(410)	خسارة من بيع مشاريع مشتركة
3,329	336	إيرادات استثمار أخرى
10,845	10,607	

15. صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات تمويل مشتركة من قبل المجموعة بمبلغ 1,897 ألف دينار كويتي (2023: 2,005 ألف دينار كويتي).

16. مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
212	(93)	(رد) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)
55	(49)	(رد) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للإبداعات لدى البنوك
1,107	9,356	مخصص انخفاض القيمة يتعلق بتسهيلات ائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 4)
1,134	1,194	انخفاض قيمة موجودات أخرى
2,508	10,408	

17. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك والمعدل مقابل الربح المدفوع للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم احتساب ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة الربح الخاص بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها لتحويل كافة الأسهم العادية المخفضة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة متطابقة.

2023 (معدل إدراجها)*	2024	
19,667	22,402	صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)
(3,081)	(3,075)	ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)
16,586	19,327	
2,183,600	2,183,600	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف سهم)
7.60	8.85	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

* تمت إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخفضة المقارنة لتعكس تأثير أسهم المنحة الصادرة في سنة 2024.

لم يتم إجراء أي معاملات أخرى تتضمن أسهم عادية بين تاريخ البيانات المالية المجمعة وتاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة التي قد تتطلب إعادة إدراج ربحية السهم.

18. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى. تنشأ الأرصد لدى أطراف ذات علاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي. إن الإفراض لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة مضمون بضمانات ملموسة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

إن موظفي الإدارة العليا هم الأفراد الذين يتمتعون بصلاحيات ومسؤولية التخطيط والممارسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصلاحيات السيطرة على أنشطة البنك وموظفيه. ويعتبر البنك أن أعضاء مجلس الإدارة (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض معيار المحاسبي الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,541	3,452	رواتب ومزايا
187	185	مكافأة نهاية الخدمة
544	544	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة*
4,272	4,181	

* تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة خاصة مقابل مساهماتهم الإضافية المتعلقة بالمشاركة في اللجان التنفيذية وفقاً لقرارات أعضاء مجلس الإدارة.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية في اجتماعها.

وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2024 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 66 ألف دينار كويتي (2022: 66 ألف دينار كويتي).

18.2 الأرصدة والمعاملات مع أعضاء مجلس إدارة البنك وموظفي الإدارة العليا للبنك والمساهمين الرئيسيين:

في ما يلي تفاصيل أرصدة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين:

الرصيد القائم		عدد الأطراف ذات العلاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون التنفيذيون أو كبار المساهمين أو المشاريع المشتركة		
2023	2024	2023	2024	2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي					
أعضاء مجلس الإدارة						
2	-	-	-	1	-	تسهيلات التمويل (مضمونة)
-	4	-	1	1	1	بطاقات الائتمان
6,417	9,457	27	32	7	8	حسابات المودعين
734	1,283	4	4	-	-	مطلوبات محتملة (خطاب ضمانات)
المسؤولون التنفيذيون						
1,307	1,159	1	-	7	9	تسهيلات التمويل (مضمونة)
5	5	-	-	3	3	بطاقات الائتمان
4,795	2,047	17	16	14	16	حسابات المودعين
المساهمون الرئيسيون						
2,527	5,497	2	3	-	-	تسهيلات التمويل (مضمونة)
677,367	630,045	4	4	3	3	حسابات المودعين
197	169	1	1	-	-	مطلوبات محتملة (خطاب ضمانات)
المشاريع المشتركة						
382	227	-	-	39	39	حسابات المودعين

إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة نشأت ضمن سياق الأعمال العادي. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن أطراف ذات علاقة محددة بأسعار تجارية عادية.

في ما يلي تفاصيل معاملات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين:

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
أعضاء مجلس الإدارة		
9	14	صافي إيرادات أتعاب وعمولات
198	222	تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين
المسؤولون التنفيذيون		
175	190	إيرادات إيداعات وتمويل
190	122	تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين
المساهمون الرئيسيون		
126	205	إيرادات إيداعات وتمويل
4	9	صافي إيرادات أتعاب وعمولات
32,587	28,423	تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين

19. التزامات ومطلوبات محتملة

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
71,624	102,519	قبولات وخطابات ائتمان
263,873	362,153	خطابات ضمانات
335,497	464,672	مطلوبات محتملة
200,394	246,731	التزامات رأسمالية والتزامات أخرى

كما في 31 ديسمبر 2024، تتضمن الالتزامات الرأسمالية والالتزامات الأخرى التزامات منح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها بمبلغ 147,868 ألف دينار كويتي (2023: 125,854 ألف دينار كويتي). تتضمن هذه الالتزامات منح الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي مادي.

إن التزامات الائتمان هذه لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي فترة استحقاقها أو يتم إنهاؤها دون أن يتم تمويلها. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي قد تنتج من التعرض لهذه الالتزامات جوهرية.

20. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالبنك مسؤولية التعرض للمخاطر المرتبطة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من خلال الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر السيولة؛ و
- مخاطر التشغيل.

بالإضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأس المال المجموعة.

إن عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر في ما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تنقسم إلى مخاطر المتاجرة وغير المتاجرة. كما تتعرض أيضاً لمخاطر الدولة والعديد من مخاطر التشغيل والأعمال.

20.1 هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة التي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بتشكيل لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بدورها الرقابي. حيث تتولى

وحدة التدقيق الداخلي إجراء المراجعة المنتظمة والخاصة للضوابط الرقابية والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعرض النتائج في تقارير ترفع إلى لجنة التدقيق لدى البنك.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يرأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسؤولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسؤوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

20.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة التعثر، إلا أنه يزيد من احتمال تعثر العميل. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمان تتضمن بشكل رئيسي مديني التمويل والتزامات منح الائتمان والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض رقابة إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في مقياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، التي استناداً إلى ميثاقها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الإرشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر في ما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بهدف التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات، متى كان ذلك مناسباً، والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منتظم وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة/ محتملة التعرض للانخفاض في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ

الإجراءات القانونية مثل تحويل الضمانات (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات): أو

- أن يسجل المقرض تأخراً في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني مادي إلى المجموعة؛ أو
 - أن تعتبر التزامات المقرض منخفضة القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.
- ترتبط المجموعة حالات التعرض بالتعثر عندما يتم الاعتراف بالتصنيف الخارجي بأنه على درجة التعثر وفقاً لمقياس التصنيف النسبي لوكالات التصنيف المعترف بها.
- تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العميل. ومن بين هذه المؤشرات:
- مخالفة الاتفاقيات؛
 - أن يكون لدى المقرض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين؛ و
 - وفاة المقرض.

الازدياد الجوهرى في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كانت إحدى الأدوات أو محفظة الأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وتطبق المجموعة معياراً كمياً متناسقاً بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً وخارجياً لكي يتم تقييم أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وأساليب أخرى تأخذ في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات المخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

تتمثل سياسة المجموعة في المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. تسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. قد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر المتعلقة بها بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر على مدار 12 شهراً وعلى مدى عمر الأداة، استناداً إلى تخصيص المرحلة للملازم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر المستخدم طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر على مدار فترة زمنية باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة البيع بالتجزئة من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى أسلوب انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيعاً أسياً. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسى مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها عند

تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحساسية

أدى ترجيح السيناريوهات المتعددة إلى زيادة مخصصات البنك المدرجة لخسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل في المرحلة 1 والمرحلة 2، نسبياً مع سيناريو الحالة الأساسية إلى مبلغ 22,589 ألف دينار كويتي (2023: 24,488 ألف دينار كويتي) من 20,336 ألف دينار كويتي (2023: 22,098 ألف دينار كويتي). في حال استخدم البنك سيناريو الحالة المنخفضة فقط لقياس مخصص خسائر الائتمان لمديني التمويل، فإن مخصص خسائر الائتمان على التمويلات المنتظمة سيبلغ 36,094 دينار كويتي (2023: 39,825 ألف دينار كويتي) وهو أعلى من مخصص خسائر الائتمان المدرج كما في 31 ديسمبر 2024. إن النتائج الفعلية ستختلف نظراً لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار انتقال التعرضات ولا يتضمن التغييرات التي قد تحدث في المحفظة بسبب إجراءات تخفيف المخاطر وعوامل أخرى.

في ظل السيناريوهات الحالية المرجحة بالاحتمالات، في حال كانت جميع التمويلات المنتظمة تقع في المرحلة 1 والتي تعكس فترة خسارة متوقعة مدتها 12 شهراً، فإن مخصص خسائر الائتمان سيبلغ 15,977 ألف دينار كويتي (2023: 18,005 ألف دينار كويتي) وهو أقل من مخصص خسائر الائتمان المدرج لمديني التمويل.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى من تعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجموع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجموع. وقد تم عرض الحد الأقصى من التعرض بالوصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، متى كان ذلك ممكناً.

صافي الحد الأقصى من التعرض للمخاطر		
2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
198,429	450,628	أرصدة لدى البنوك
425,786	385,084	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي
3,452,952	3,642,603	مدينو تمويل
360,303	372,063	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)
9,467	19,662	موجودات أخرى
4,446,937	4,870,040	
71,267	102,026	قبولت وخطابات ائتمان
258,816	355,875	خطابات ضمانات
330,083	457,901	الإجمالي
4,777,020	5,327,941	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

عندما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد عدد من الأطراف المقابلة الذين يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/والسياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر بشكل مماثل على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل واحد كما في 31 ديسمبر 2024 يقدر بمبلغ 64,544 ألف دينار كويتي (2023: 86,737 ألف دينار كويتي) قبل أخذ الضمانات في الاعتبار وفقاً لتعليمات تركيزات الائتمان الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

في ما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي المجموع:

2023		2024		
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
299,972	3,437,539	399,831	3,886,657	المنطقة الجغرافية:
2,176	788,605	7,666	727,862	الكويت
27,935	220,793	50,404	255,521	دول الشرق الأوسط الأخرى
330,083	4,446,937	457,901	4,870,040	بقية دول العالم

2023		2024		
بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	بنود خارج الميزانية العمومية	الموجودات المالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
31,263	1,192,040	42,145	1,425,771	قطاع الأعمال:
154,029	1,368,993	202,799	1,388,824	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
80,120	521,868	120,727	497,819	إنشاءات وعقارات
-	629,096	-	663,396	التجارة والتصنيع
54,435	193,876	69,564	320,187	شخصية
10,236	541,064	22,666	574,043	خدمات
330,083	4,446,937	457,901	4,870,040	أخرى

التخفيف من مخاطر الائتمان

إن أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على المجموعة لأي حالة تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

بالنسبة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و2023، قامت المجموعة بتصنيف مختلف حالات التعرض لمخاطر الائتمان غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة إلى فئتين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: حالات التعرض لمخاطر الائتمان حيث يتم تقييم المخاطر النهائية للخسائر المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها تتراوح ما بين منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لمخاطر شركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً حالات التعرض المكفولة بضمانات ملموسة بصورة جوهرية.

جودة قياسية: كافة حالات الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

توضح الجداول التالية درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض وفقاً لنظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة:

الإجمالي ألف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	
		جودة قياسية ألف دينار كويتي	جودة عالية ألف دينار كويتي
2024			
450,628	-	-	450,628
385,157	-	-	385,157
3,736,751	281,679	1,673,312	1,781,760
372,063	-	101,635	270,428
22,446	-	18,113	4,333
4,967,045	281,679	1,793,060	2,892,306

الإجمالي ألف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة	
		جودة قياسية ألف دينار كويتي	جودة عالية ألف دينار كويتي
2023			
198,429	-	-	198,429
425,908	-	6,753	419,155
3,547,753	215,068	1,669,676	1,663,009
360,303	-	83,856	276,447
10,607	-	6,784	3,823
4,543,000	215,068	1,767,069	2,560,863

إن الإفصاحات حول الجودة الائتمانية والحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان لمديني التمويل تبعاً لكل فئة بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة مبينة بالمزيد من التفاصيل في إيضاح 4.

تحليل أعمار تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

الإجمالي ألف دينار كويتي	أقل من 30 يوماً		أقل من 60 يوماً	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2024				
228,087	7,137	12,151	208,799	مدينو تمويل
2023				
185,589	42,288	17,232	126,069	مدينو تمويل

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعية من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان لدى البنك في ما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى كان ذلك ضرورياً.

قدرت القيمة العادلة لضمانات يحتفظ بها البنك في ما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 348,382 ألف دينار كويتي (2023: 246,090 ألف دينار كويتي). تشمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات وأشكال أخرى من الضمانات.

20.3 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من عملية تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. قد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات ومنتجات الأسهم، بحيث تتعرض جميعها للحركات العامة والمحددة في السوق والتغيرات في مستوى التقلبات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق بالإضافة إلى المراجعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يتضمن إطار عمل إدارة مخاطر السوق العناصر التالية:

- حدود لكافة مؤشرات مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً إلى بيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعية.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق بصورة دورية لضمان توافقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

20.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للتعرض للمخاطر أو الأداة المالية الأساسية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح بصورة جوهرية.

20.3.2 مخاطر السداد مقدماً

إن مخاطر السداد مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل التعرض للمخاطر المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. بسبب الشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة لمخاطر السداد مقدماً بصورة جوهرية.

20.3.3 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن العملة الرئيسية لدى المجموعة هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة طويلة أو قصيرة في أي عملة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية لدى المجموعة.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرضت المجموعة لمخاطرها بصورة جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفعاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية (بسبب التغيرات في القيمة العادلة وتحويل العملات الأجنبية المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى).

العملة	2023			2024		
	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح أو الخسائر	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح أو الخسائر	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %
دولار أمريكي	818	(2,736)	+1	837	(1,621)	+1
يورو	63	(221)	+1	60	(72)	+1
جنيه استرليني	307	(238)	+1	292	(338)	+1

20.3.4 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات أسعار و/أو مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير مادي في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2024 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 174 ألف دينار كويتي (2023: 741 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك على أساس الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

20.4 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تحدي درجات الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفير الموجودات السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل وسيولة إضافية متى كان ذلك ضرورياً. لدى المجموعة خطة تمويل الطارئة لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة عند حدوث أي حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل طريقة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توفر السيولة الكافية بشكل دائم، بقدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية وغير العادية على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة بشكل يومي واتخاذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك، يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً والمطلوبات الشاملة وكذلك عملة الدينار الكويتي والعملات الأجنبية، في ما يتعلق بمركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ومعدل تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع إدارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على محفظة من الموجودات ذات السيولة قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر التسهيلات الائتمانية بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في فترة الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تشمل ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن أي استثناءات وإجراءات تصحيحية التي يجب/ يتم اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود السيولة ونظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2024	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرًا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	456,581	-	-	-	456,581
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	305,524	79,560	-	-	385,084
مدينو التمويل	1,741,871	534,256	398,939	967,537	3,642,603
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	198,914	198,914
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	37,446	6,542	30,520	307,052	381,560
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	118,791	118,791
عقارات استثمارية	-	-	-	39,544	39,544
موجودات أخرى	15,853	5,600	148	30,614	52,215
ممتلكات ومعدات	-	-	-	18,480	18,480
	<u>2,557,275</u>	<u>625,958</u>	<u>429,607</u>	<u>1,680,932</u>	<u>5,293,772</u>
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	915,212	111,778	121,579	184,072	1,332,641
حسابات المودعين	1,835,690	820,970	415,121	77,286	3,149,067
صكوك مصدرة	-	154,254	-	154,050	308,304
مطلوبات أخرى	78,491	-	-	13,519	92,010
	<u>2,829,393</u>	<u>1,087,002</u>	<u>536,700</u>	<u>428,927</u>	<u>4,882,022</u>
2023					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	207,811	-	-	-	207,811
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	425,786	-	-	-	425,786
مدينو التمويل	1,676,075	619,060	266,331	891,486	3,452,952
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	162,253	162,253
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	27,496	18,594	54,242	269,602	369,934
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	119,271	119,271
عقارات استثمارية	-	-	-	1,675	1,675
موجودات أخرى	28,468	11,089	191	36,766	76,514
ممتلكات ومعدات	-	-	-	16,013	16,013
	<u>2,365,636</u>	<u>648,743</u>	<u>320,764</u>	<u>1,497,066</u>	<u>4,832,209</u>
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	817,259	98,342	88,277	158,971	1,162,849
حسابات المودعين	2,011,838	581,264	248,821	65,222	2,907,145
صكوك مصدرة	-	-	154,331	150,000	304,331
مطلوبات أخرى	55,708	-	-	10,980	66,688
	<u>2,884,805</u>	<u>679,606</u>	<u>491,429</u>	<u>385,173</u>	<u>4,441,013</u>

تعكس قائمة خصائص السيولة للمطلوبات المالية لدى المجموعة الملخصة أدناه التدفقات النقدية التي تتضمن مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة هذه المطلوبات المالية استناداً إلى ترتيبات سداد المدفوعات التعاقدية. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2024					
1,353,718	186,664	125,319	113,814	927,921	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,327,284	78,433	434,545	832,874	1,981,432	حسابات المودعين
324,238	161,925	-	158,191	4,122	صكوك مصدره
5,005,240	427,022	559,864	1,104,879	2,913,475	

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2023					
1,178,886	160,132	91,538	100,308	826,908	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,079,732	65,732	262,490	610,433	2,141,077	حسابات المودعين
321,330	154,473	160,594	2,237	4,026	صكوك مصدره
4,579,948	380,337	514,622	712,978	2,972,011	

يبين الجدول التالي تواريخ انتهاء استحقاق العقود وفقاً لاستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات لدى المجموعة. يتم إدراج كل التزام قرض غير مسحوب في النطاق الزمني الذي يحتوي على أقرب تاريخ يمكن سحبه فيه. بالنسبة لعقود الضمانات المالية الصادرة، يتم تخصيص الحد الأقصى لمبلغ الضمان لأقرب فترة يمكن فيها استدعاء الضمان. لا تتوقع المجموعة أن يتم سحب جميع الالتزامات أو المطلوبات الطارئة قبل انتهاء فترة الالتزامات.

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	3 إلى 12 شهراً	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2024				
102,519	4,612	49,028	48,879	قبولات وخطابات ائتمان
362,153	-	-	362,153	خطابات ضمانات
246,731	-	98,863	147,868	التزامات رأسمالية والتزامات أخرى
711,403	4,612	147,891	558,900	

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	3 إلى 12 شهراً	خلال 3 أشهر	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2023				
71,624	5,226	28,062	38,336	قبولات وخطابات ائتمان
263,873	-	-	263,873	خطابات ضمانات
200,394	-	74,540	125,854	التزامات رأسمالية والتزامات أخرى
535,891	5,226	102,602	428,063	

20.5 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك تأثيرات قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فعالة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل على الأعمال المصرفية بصورة سلبية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في المسؤوليات بصفة الأمانة.

21. معلومات القطاعات

يتم تحديد قطاعات التشغيل لدى المجموعة استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسؤولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل هذه تستوفي معايير القطاعات التي يجب إعداد تقارير حولها كما يلي:

- **الشركات** - تشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تمويل المرابحات والسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **البيع بالتجزئة** - تشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع.
- **الخبزينة** - تشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** - تشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى وإدارة الأصول والتمويل المهيكّل.
- **أخرى** - تشتمل على الموجودات والمصرفيات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات حول صافي إيرادات التشغيل وصافي ربح السنة وإجمالي الموجودات والمطلوبات في ما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يجب إعداد تقارير حولها.

الشركات	الأفراد	الخبزينة	الاستثمار	أخرى	المجموع	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2024						
64,965	10,499	5,538	(696)	-	80,306	صافي إيرادات (خسارة) التشغيل
54,944	(4,234)	4,803	(3,776)	(29,335)	22,402	صافي الربح (الخسارة)
2,486,184	716,738	874,019	1,154,074	62,757	5,293,772	إجمالي الموجودات
1,194,671	1,258,186	2,343,867	-	85,298	4,882,022	إجمالي المطلوبات
2023						
55,355	5,438	3,378	(49)	-	64,122	صافي إيرادات (خسارة) التشغيل
47,668	(6,478)	2,633	2,272	(26,428)	19,667	صافي الربح (الخسارة)
2,328,863	649,184	672,862	1,107,077	74,223	4,832,209	إجمالي الموجودات
1,000,468	1,155,040	2,224,172	-	61,333	4,441,013	إجمالي المطلوبات

22. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس المال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة مراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

تتبع المجموعة تعليمات بازل 3 ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له كما يلي:

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2,483,686	2,623,355	الموجودات المرجحة بالمخاطر
322,879	341,036	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
318,068	335,942	الشريحة 1 من رأس المال: حقوق ملكية المساهمين
74,246	74,239	الصكوك الإضافية المستدامة الشريحة 1
392,314	410,181	إجمالي الشريحة 1 من رأس المال
29,351	31,090	إجمالي الشريحة 2 من رأس المال
421,665	441,271	إجمالي رأس المال المتاح
%12.81	%12.81	معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1: حقوق ملكية المساهمين
%15.80	%15.64	إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1
%16.98	%16.82	إجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له كما هو مبين أدناه:

2023	2024	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
392,314	410,181	الشريحة 1 من رأس المال
5,193,373	5,737,661	إجمالي التعرض
%7.55	%7.15	معدل الرفع المالي

تم عرض الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

23. قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية وغير المالية والإفصاح عنها وفقاً للأساليب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة:

المستوى 2: أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير المادي على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ؛ و

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير مادي على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة				2024
المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)	المجموع	ألف دينار كويتي
-	-	3,657	3,657	أدوات حقوق ملكية مسعرة
193,470	-	-	193,470	صناديق (غير مسعرة)
1,787	-	-	1,787	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
<u>195,257</u>	<u>-</u>	<u>3,657</u>	<u>198,914</u>	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	-	173,854	173,854	صكوك مسعرة
-	-	198,209	198,209	- صكوك سيادية
-	-	372,063	372,063	- صكوك شركات
9,497	-	-	9,497	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
<u>9,497</u>	<u>-</u>	<u>372,063</u>	<u>381,560</u>	موجودات غير مالية:
<u>37,981</u>	<u>1,563</u>	<u>-</u>	<u>39,544</u>	عقارات استثمارية

قياس القيمة العادلة				2023
المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)	المجموع	ألف دينار كويتي
-	-	15,557	15,557	موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة على أساس متكرر
141,925	-	-	141,925	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
4,771	-	-	4,771	أدوات حقوق ملكية مسعرة
<u>146,696</u>	<u>-</u>	<u>15,557</u>	<u>162,253</u>	صناديق (غير مسعرة)
-	-	183,034	183,034	أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)
-	-	177,269	177,269	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	-	360,303	360,303	صكوك مسعرة
9,631	-	-	9,631	صكوك سيادية
<u>9,631</u>	<u>-</u>	<u>360,303</u>	<u>369,934</u>	صكوك شركات
-	1,675	-	1,675	أدوات حقوق ملكية غير مسعرة
<u>-</u>	<u>1,675</u>	<u>-</u>	<u>1,675</u>	موجودات غير مالية:
				عقارات استثمارية

الحركات في الموجودات ضمن المستوى 3 المقاسة وفقاً للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي مطابقة المبالغ الافتتاحية والختامية للموجودات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ضمن المستوى 3.

الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	مبيعات / استرداد ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2024 ألف دينار كويتي	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
193,470	(407)	9,663	(5,200)	47,489	141,925
1,787	13	(2,030)	(967)	-	4,771
195,257	(394)	7,633	(6,167)	47,489	146,696
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى					
9,497	-	(134)	-	-	9,631
9,497	-	(134)	-	-	9,631
موجودات غير مالية:					
37,981	-	2,050	-	35,931	-
37,981	-	2,050	-	35,931	-

الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 2023 ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	مبيعات / استرداد ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2023 ألف دينار كويتي	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
141,925	743	(1,265)	(6,120)	27,199	121,368
4,771	10	(356)	(633)	-	5,750
146,696	753	(1,621)	(6,753)	27,199	127,118
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى					
9,631	-	(1,750)	-	884	10,497
9,631	-	(1,750)	-	884	10,497

لم يتم إجراء أي تحويلات بين أي مستوى من مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة خلال السنوات 2024 أو 2023.

إن القيمة العادلة للموجودات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 يتم قياسها في ظل بعض الظروف باستخدام أساليب تقييم تتضمن افتراضات لم يتم إثباتها بواسطة الأسعار من معاملات السوق الملحوظة حالياً في نفس الأداة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة. تستعين المجموعة بأساليب تقييم تعتمد على نوع الأداة وبيانات السوق المتاحة. على سبيل المثال، في حالة غياب السوق النشط، يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل الوضع المالي للشركة المستثمر فيها والنتائج وقائمة المخاطر والعوامل الأخرى. يتم تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في قيمة الموجودات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة اختلاف مستويات المؤشرات غير الملحوظة وتحديد ما يصلح منها للتقدير. تشير تقديرات

الإدارة إلى أن التأثير على الأرباح أو الخسائر أو الإيرادات الشاملة الأخرى لن يكون مادياً في حالة وقوع تعديل بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقييم الموجودات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 وفقاً للقيمة العادلة.

إن الافتراضات المستخدمة في قياسات القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والمصنفة ضمن المستوة 2 والمستوى 3 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة مفصّل عنها في إيضاح 8.

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة استناداً إلى الحركة في معدلات الربح في السوق.

24. الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الإسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ بيان المركز المالي. تفتقر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في تحويل العملات الأجنبية الآجلة ("الأدوات المالية المشتقة الإسلامية") للحد من مخاطر العملات الأجنبية. يتم استخدام عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لأغراض التحوط.

عقود تحويل العملات الآجلة

عقود تحويل العملات الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أو مبادلة أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل معها في السوق المقابلة ويتم تسويتها على أساس إجمالي.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل قيم السوق، إلى جانب القيمة الاسمية. القيمة الاسمية هي قيمة الأصل ذي الصلة لأدوات مبادلة العملات أو المعدل المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وليست مؤشراً على مخاطر الائتمان.

ألف دينار كويتي		
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
31 ديسمبر 2024		
1	-	5,297
العقود الآجلة		
ألف دينار كويتي		
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
31 ديسمبر 2023		
-	(11)	14,276
العقود الآجلة		

يتم تقييم كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة بناءً على مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها ويتم تصنيفها على أنها المستوى 2.

25. موجودات بصفة الأمانة

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي قيمة الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الأمانة 537,657 ألف دينار كويتي (2023: 346,617 ألف دينار كويتي).

26. الرخصة الثانية - ضرائب الدخل

في سنة 2021، وافق الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على حل من ركيزتين من أجل مواجهة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وبموجب الرخصة الثانية، يجب على الشركات متعددة الجنسيات، التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو القيام بدفع الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي على دخل الشركات بواقع 15% في كل منطقة اختصاص تعمل فيها.

انضمت الدول التي تعمل فيها المجموعة بما في ذلك دولة الكويت إلى الإطار الشامل. وبذلك تتوقع المجموعة أن تكون ملزمة بالحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة بموجب الرخصة الثانية من لوائح تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح اعتباراً من سنة 2025.

في 24 ديسمبر 2024، سنّت دولة الكويت القانون رقم 157 لسنة 2024 ("القانون")، والذي يعرض ضريبة تكميلية محلية اعتباراً من 2025. سوف يتم فرض ضريبة تكميلية بموجب القانون على الدخل الخاضع للضريبة بمعدل يساوي الفرق بين نسبة 15% ومعدل الضريبة الفعلي للمنشأة داخل الكويت.

وحيث إن اللائحة التنفيذية في الكويت لم تصدر بعد، فإنه لا يمكن للمجموعة تقدير التأثير المحتمل للوائح في سنة 2025 في هذه المرحلة بشكل معقول. وستواصل المجموعة تقييم التأثير المحتمل لتطبيق لوائح ضريبة الرخصة الثانية على البيانات المالية المجمعة.

27. أحداث لاحقة

وقعت الأحداث التالية بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

لاحقاً لنهاية السنة، وقع بنك وربة اتفاقية للاستحواذ بشكل كامل على شركة كويتية ذات مسؤولية محدودة "شركة الغانم التجارية ذ.م.م." ("الشركة المستحوذ عليها") نظير مقابل مادي وقدره 498,161,127 دينار كويتي. تمتلك الشركة المستحوذ عليها نسبة 32,75% من حصص الملكية في بنك الخليج ش.م.ك.ع.، وهو بنك مدرج في بورصة الكويت. إن الإجراءات الرسمية القانونية لهذه الصفقة لازالت بانتظار الحصول على موافقات الجهات التنظيمية.

في 7 يناير 2025، أوصى مجلس إدارة البنك بزيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 100%، ودعوة مساهميه للاكتتاب في إصدار الحقوق. وفي 9 يناير 2025، وافق بنك الكويت المركزي على توصية مجلس الإدارة. إن البنك حالياً يصدد الانتهاء من إجراءات إصدار الحقوق والحصول على الموافقات الرقابية المتبقية.

تخضع زيادة رأس المال لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

تصنيفات
عالمية

MOODY'S Baa2

Fitch Ratings A

بنك واربنا
WARBA BANK

